

حولية نعيم بشؤون الآثار والتراث

المسند

١٢٣٤٥٦٧٨٩١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠٢١٢٢٢٣٢٤٢٥٢٦٢٧٢٨٢٩٣٠٣١٣٢٣٣٣٤٣٥٣٦٣٧٣٨٣٩٤٠٤١٤٢٤٣٤٤٤٥٤٦٤٧٤٨٤٩٥٠٥١٥٢٥٣٥٤٥٥٥٦٥٧٥٨٥٩٦٠٦١٦٢٦٣٦٤٦٥٦٦٦٦٧٦٨٦٩٧٠٧١٧٢٧٣٧٤٧٥٧٦٧٧٧٨٧٩٨٠٨١٨٢٨٣٨٤٨٥٨٦٨٧٨٨٨٩٩٠٩١٩٢٩٣٩٤٩٥٩٦٩٧٩٨٩٩١٠٠١٠٢١٠٣١٠٤١٠٥١٠٦١٠٧١٠٨١٠٩١١٠١١١١٢١١٣١١٤١١٥١١٦١١٧١١٨١١٩١٢٠١٢١٢٢١٢٣١٢٤١٢٥١٢٦١٢٧١٢٨١٢٩١٣٠١٣١٣٢١٣٣١٣٤١٣٥١٣٦١٣٧١٣٨١٣٩١٤٠١٤١٤٢١٤٣١٤٤١٤٥١٤٦١٤٧١٤٨١٤٩١٥٠١٥١٥٢١٥٣١٥٤١٥٥١٥٦١٥٧١٥٨١٥٩١٦٠١٦١٦٢١٦٣١٦٤١٦٥١٦٦١٦٧١٦٨١٦٩١٧٠١٧١٧٢١٧٣١٧٤١٧٥١٧٦١٧٧١٧٨١٧٩١٨٠١٨١٨٢١٨٣١٨٤١٨٥١٨٦١٨٧١٨٨١٨٩١٩٠١٩١٩٢١٩٣١٩٤١٩٥١٩٦١٩٧١٩٨١٩٩٢٠٠٢٠١٢٠٢٠٣٢٠٤٢٠٥٢٠٦٢٠٧٢٠٨٢٠٩٢١٠٢١١٢١٢٢٢٢٣٢٢٤٢٢٥٢٢٦٢٢٧٢٢٨٢٢٩٢٣٠٢٣١٢٣٢٢٣٣٢٣٤٢٣٥٢٣٦٢٣٧٢٣٨٢٣٩٢٤٠٢٤١٢٤٢٢٤٣٢٤٤٢٤٥٢٤٦٢٤٧٢٤٨٢٤٩٢٥٠٢٥١٢٥٢٢٥٣٢٥٤٢٥٥٢٥٦٢٥٧٢٥٨٢٥٩٢٦٠٢٦١٢٦٢٢٦٣٢٦٤٢٦٥٢٦٦٢٦٧٢٦٨٢٦٩٢٧٠٢٧١٢٧٢٢٧٣٢٧٤٢٧٥٢٧٦٢٧٧٢٧٨٢٧٩٢٨٠٢٨١٢٨٢٢٨٣٢٨٤٢٨٥٢٨٦٢٨٧٢٨٨٢٨٩٢٩٠٢٩١٢٩٢٢٩٣٢٩٤٢٩٥٢٩٦٢٩٧٢٩٨٢٩٩٣٠٠٣٠١٣٠٢٣٠٣٣٠٤٣٠٥٣٠٦٣٠٧٣٠٨٣٠٩٣١٠٣١١٣١٢٣١٣٣١٤٣١٥٣١٦٣١٧٣١٨٣١٩٣٢٠٣٢١٣٢٢٣٢٣٣٢٤٣٢٥٣٢٦٣٢٧٣٢٨٣٢٩٣٣٠٣٣١٣٣٢٣٣٣٣٣٤٣٣٥٣٣٦٣٣٧٣٣٨٣٣٩٣٤٠٣٤١٣٤٢٣٤٣٣٤٤٣٤٥٣٤٦٣٤٧٣٤٨٣٤٩٣٥٠٣٥١٣٥٢٣٥٣٣٥٤٣٥٥٣٥٦٣٥٧٣٥٨٣٥٩٣٦٠٣٦١٣٦٢٣٦٣٣٦٤٣٦٥٣٦٦٣٦٧٣٦٨٣٦٩٣٧٠٣٧١٣٧٢٣٧٣٣٧٤٣٧٥٣٧٦٣٧٧٣٧٨٣٧٩٣٨٠٣٨١٣٨٢٣٨٣٣٨٤٣٨٥٣٨٦٣٨٧٣٨٨٣٨٩٣٩٠٣٩١٣٩٢٣٩٣٣٩٤٣٩٥٣٩٦٣٩٧٣٩٨٣٩٩٤٠٠٤٠١٤٠٢٤٠٣٤٠٤٤٠٥٤٠٦٤٠٧٤٠٨٤٠٩٤١٠٤١١٤١٢٤١٣٤١٤٤١٥٤١٦٤١٧٤١٨٤١٩٤٢٠٤٢١٤٢٢٤٢٣٤٢٤٤٢٥٤٢٦٤٢٧٤٢٨٤٢٩٤٣٠٤٣١٤٣٢٤٣٣٤٣٤٤٣٥٤٣٦٤٣٧٤٣٨٤٣٩٤٤٠٤٤١٤٤٢٤٤٣٤٤٤٤٤٥٤٤٦٤٤٧٤٤٨٤٤٩٤٥٠٤٥١٤٥٢٤٥٣٤٥٤٤٥٥٤٥٦٤٥٧٤٥٨٤٥٩٤٦٠٤٦١٤٦٢٤٦٣٤٦٤٤٦٥٤٦٦٤٦٧٤٦٨٤٦٩٤٧٠٤٧١٤٧٢٤٧٣٤٧٤٤٧٥٤٧٦٤٧٧٤٧٨٤٧٩٤٨٠٤٨١٤٨٢٤٨٣٤٨٤٤٨٥٤٨٦٤٨٧٤٨٨٤٨٩٤٩٠٤٩١٤٩٢٤٩٣٤٩٤٤٩٥٤٩٦٤٩٧٤٩٨٤٩٩٥٠٥٠٠٥٠١٥٠٢٥٠٣٥٠٤٥٠٥٥٠٦٥٠٧٥٠٨٥٠٩٥١٠٥١١٥١٢٥١٣٥١٤٥١٥٥١٦٥١٧٥١٨٥١٩٥٢٠٥٢١٥٢٢٥٢٣٥٢٤٥٢٥٥٢٦٥٢٧٥٢٨٥٢٩٥٣٠٥٣١٥٣٢٥٣٣٥٣٤٥٣٥٥٣٦٥٣٧٥٣٨٥٣٩٥٤٠٥٤١٥٤٢٥٤٣٥٤٤٥٤٥٥٤٦٥٤٧٥٤٨٥٤٩٥٥٠٥٥١٥٥٢٥٥٣٥٥٤٥٥٥٥٥٦٥٥٧٥٥٨٥٥٩٥٦٠٥٦١٥٦٢٥٦٣٥٦٤٥٦٥٥٦٦٥٦٧٥٦٨٥٦٩٥٧٠٥٧١٥٧٢٥٧٣٥٧٤٥٧٥٥٧٦٥٧٧٥٧٨٥٧٩٥٨٠٥٨١٥٨٢٥٨٣٥٨٤٥٨٥٥٨٦٥٨٧٥٨٨٥٨٩٥٩٠٥٩١٥٩٢٥٩٣٥٩٤٥٩٥٥٩٦٥٩٧٥٩٨٥٩٩٦٠٦٠٠٦٠١٦٠٢٦٠٣٦٠٤٦٠٥٦٠٦٦٠٧٦٠٨٦٠٩٦١٠٦١١٦١٢٦١٣٦١٤٦١٥٦١٦٦١٧٦١٨٦١٩٦٢٠٦٢١٦٢٢٦٢٣٦٢٤٦٢٥٦٢٦٦٢٧٦٢٨٦٢٩٦٣٠٦٣١٦٣٢٦٣٣٦٣٤٦٣٥٦٣٦٦٣٧٦٣٨٦٣٩٦٤٠٦٤١٦٤٢٦٤٣٦٤٤٦٤٥٦٤٦٦٤٧٦٤٨٦٤٩٦٥٠٦٥١٦٥٢٦٥٣٦٥٤٦٥٥٦٥٦٦٥٧٦٥٨٦٥٩٦٦٠٦٦١٦٦٢٦٦٣٦٦٤٦٦٥٦٦٦٦٦٧٦٦٨٦٦٩٦٧٠٦٧١٦٧٢٦٧٣٦٧٤٦٧٥٦٧٦٦٧٧٦٧٨٦٧٩٦٨٠٦٨١٦٨٢٦٨٣٦٨٤٦٨٥٦٨٦٦٨٧٦٨٨٦٨٩٦٩٠٦٩١٦٩٢٦٩٣٦٩٤٦٩٥٦٩٦٦٩٧٦٩٨٦٩٩٧٠٧٠٠٧٠١٧٠٢٧٠٣٧٠٤٧٠٥٧٠٦٧٠٧٧٠٨٧٠٩٧١٠٧١١٧١٢٧١٣٧١٤٧١٥٧١٦٧١٧٧١٨٧١٩٧٢٠٧٢١٧٢٢٧٢٣٧٢٤٧٢٥٧٢٦٧٢٧٧٢٨٧٢٩٧٣٠٧٣١٧٣٢٧٣٣٧٣٤٧٣٥٧٣٦٧٣٧٧٣٨٧٣٩٧٤٠٧٤١٧٤٢٧٤٣٧٤٤٧٤٥٧٤٦٧٤٧٧٤٨٧٤٩٧٥٠٧٥١٧٥٢٧٥٣٧٥٤٧٥٥٧٥٦٧٥٧٧٥٨٧٥٩٧٦٠٧٦١٧٦٢٧٦٣٧٦٤٧٦٥٧٦٦٧٦٧٧٦٨٧٦٩٧٧٠٧٧١٧٧٢٧٧٣٧٧٤٧٧٥٧٧٦٧٧٧٧٧٨٧٧٩٧٨٠٧٨١٧٨٢٧٨٣٧٨٤٧٨٥٧٨٦٧٨٧٧٨٨٧٨٩٧٩٠٧٩١٧٩٢٧٩٣٧٩٤٧٩٥٧٩٦٧٩٧٧٩٨٧٩٩٨٠٨٠٠٨٠١٨٠٢٨٠٣٨٠٤٨٠٥٨٠٦٨٠٧٨٠٨٨٠٩٨١٠٨١١٨١٢٨١٣٨١٤٨١٥٨١٦٨١٧٨١٨٨١٩٨٢٠٨٢١٨٢٢٨٢٣٨٢٤٨٢٥٨٢٦٨٢٧٨٢٨٨٢٩٨٣٠٨٣١٨٣٢٨٣٣٨٣٤٨٣٥٨٣٦٨٣٧٨٣٨٨٣٩٨٤٠٨٤١٨٤٢٨٤٣٨٤٤٨٤٥٨٤٦٨٤٧٨٤٨٨٤٩٨٥٠٨٥١٨٥٢٨٥٣٨٥٤٨٥٥٨٥٦٨٥٧٨٥٨٨٥٩٨٦٠٨٦١٨٦٢٨٦٣٨٦٤٨٦٥٨٦٦٨٦٧٨٦٨٨٦٩٨٧٠٨٧١٨٧٢٨٧٣٨٧٤٨٧٥٨٧٦٨٧٧٨٧٨٨٧٩٨٨٠٨٨١٨٨٢٨٨٣٨٨٤٨٨٥٨٨٦٨٨٧٨٨٨٨٨٩٨٩٠٨٩١٨٩٢٨٩٣٨٩٤٨٩٥٨٩٦٨٩٧٨٩٨٨٩٩٩٠٩٠٠٩٠١٩٠٢٩٠٣٩٠٤٩٠٥٩٠٦٩٠٧٩٠٨٩٠٩٩١٠٩١١٩١٢٩١٣٩١٤٩١٥٩١٦٩١٧٩١٨٩١٩٩٢٠٩٢١٩٢٢٩٢٣٩٢٤٩٢٥٩٢٦٩٢٧٩٢٨٩٢٩٩٣٠٩٣١٩٣٢٩٣٣٩٣٤٩٣٥٩٣٦٩٣٧٩٣٨٩٣٩٩٤٠٩٤١٩٤٢٩٤٣٩٤٤٩٤٥٩٤٦٩٤٧٩٤٨٩٤٩٩٥٠٩٥٠٩٥١٩٥٢٩٥٣٩٥٤٩٥٥٩٥٦٩٥٧٩٥٨٩٥٩٩٦٠٩٦٠٩٦١٩٦٢٩٦٣٩٦٤٩٦٥٩٦٦٩٦٧٩٦٨٩٦٩٩٧٠٩٧٠٩٧١٩٧٢٩٧٣٩٧٤٩٧٥٩٧٦٩٧٧٩٧٨٩٧٩٩٨٠٩٨٠٩٨١٩٨٢٩٨٣٩٨٤٩٨٥٩٨٦٩٨٧٩٨٨٩٨٩٩٩٠٩٩٠٩٩١٩٩٢٩٩٣٩٩٤٩٩٥٩٩٦٩٩٧٩٩٨٩٩٩١٠٠٠



قواعد النشر في الحولية

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.د. يوسف محمد عبد الله

نائب رئيس التحرير

أ.د. حسين عبد الله العمري

أ. مظهر علي الإرياني

مدير التحرير

د. عبده عثمان غالب

المحررون

د. مديحه محمد رشاد

د. أحمد يحيى الغماري

د. عبد العزيز بن عقيل

أ. مهند السياني

سكرتارية التحرير

محمد طه الأصبحي

خالد العنسي

حسين العيدروس

الاخراج الفني

سامو برس غروب

التنفيذ

دار الفكر المعاصر - بيروت

الطباعة

مطابع المستقبل - بيروت

Al-Musnad

Editor-in-chief

Yusuf M. Abdallah

Vice-Editor-in-chief

Hussain A. al-Amri

Mutahhar A. al-Iryani

Managing Editor

Abdo O. Ghaleb

Editors

Madiha M. Rashad

Ahmad Y. Ghumari

Abdulaziz B. Aqil

Muhannad al-Sayyani

Technical Production

Samo Press Group

Execution

Dar Al-Fikr Al-Mouaser, Beirut

Printing

Al-Mustaqbal Press, Beirut

- أن يكون البحث جديداً ومتميزاً.
- أن لا يكون قد سبق نشره أو مرسلًا للنشر في مجلة أو حولية أخرى، على أن يقدم كاتب البحث تعهداً يؤكد ذلك.
- أن لا تزيد عدد صفحات البحث بما فيها قائمة المصادر والمراجع والصور والأشكال الايضاحية عن 15 صفحة.
- يشار في النص إلى المصادر والمراجع بكتابة الاسم الأخير للمؤلف وسنة النشر ورقم الصفحة أو الصفحات على أن يكون ذلك بين قوسين. ويمكن كتابة الهوامش أسفل الصفحات أو يشار إليها رقمًا داخل النص ويتم إجمالها في نهاية الموضوع.
- ترسل البحوث مطبوعة وتزود باسم الباحث أو الباحثين وعنوانه أو عناوينهم الثابتة بالكامل.
- تقبل المجلة الأبحاث المكتوبة باللغة العربية والانجليزية....
- يقدم مع كل بحث ملخص لا يقل عن 150 كلمة ولا يزيد عن 200 كلمة.
- يقدم البحث من نسختين على أن يكون الأصل منها.
- يرافق البحث الصور والأشكال والخرائط الايضاحية. ترسم الأشكال بالحبر الصيني على ورق (كلك)، أما الصور الفوتوغرافية يجب أن تكون عالية الجودة والمعالم فيها واضحة، على أن تعطى الصور والأشكال أرقاماً متسلسلة.
- يطبع البحث على وجه واحد من الورقة، وتأخذ كل ورقة رقمها الخاص، ويثبت فيها الاسم الأخير للكاتب أو أسماء الكتاب.
- بالنسبة للبحوث والدراسات المقدمة إلى المؤتمرات أو الندوات فيشار إلى ذلك في حاشية البحث.
- يوضع خط تحت المصادر والمراجع والمجلات، أما المقالات والأبحاث فإنها تكتب بين فاصلتين مقلوبتين. مثال: عبدالله، يوسف محمد، 1990. أوراق في تاريخ اليمن وآثاره. بيروت، دار الفكر المعاصر.
- غالب، عبده عثمان، 1995. "نتائج المسح الأثري في منطقة حضور همدان" الاكليل 23: 210-231.
- يرفق البحث بقائمة تحمل ثبثاً كاملاً بالمصادر والمراجع التي تم استخدامها في البحث، مع مراعاة التسلسل الأبجدي في القائمة.
- البحوث التي لا تتوفر فيها شروط النشر لن ينظر فيها.
- لا تعاد المادة غير المنشورة لأصحابها.

الاشتراك السنوي للمؤسسات

في اليمن: المؤسسات 2000 ريالاً يمينياً

الأفراد 1000 ريال

في البلاد العربية: المؤسسات 20.00 دولاراً أمريكياً

الأفراد 15.00 دولاراً

في البلاد الأجنبية: المؤسسات 30.00 دولاراً أمريكياً

الأفراد 20.00 دولاراً

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور / يوسف محمد عبدالله

رئيس الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات

رئيس تحرير حولية المسند

شارع سيف بن ذي يزن / صنعاء - الجمهورية اليمنية

صندوق بريد: 1136

تلفون: 1-276767 (967)

فاكس: 1-275379 (967)

الفهرس

2	الآثار تراث للجميع
5	رسالة امرأة - نقش بخط الزبور اليماني
9	ثقافة مجتمعات العصر البرونزي
16	الخطة الشاملة لمشروع تطوير المتحف الوطني بصنعاء (1998م - 2003م)
28	نشاط الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات خلال الفترة (98م - 99م)
45	مواقع وأدوات من العصور الحجرية في اليمن
50	مطالعات
52	تقرير عن أعمال المسح والتنقيب الأثري في موقع مقولة
54	متحف سيئون
57	وحدة الآثار والحضارة
64	الديانة في اليمن القديم
67	قضايا أثرية
69	الخطة العامة للهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات
79	أخبار أثرية
82	وثائق؛ قانون الآثار وتعديلاته
90	* Some Notes on Two Yemeni Contemporary Documents
93	* Canadian Archaeological Mission of the Royal Ontario Museum In Yemen

الآثار تراث للجميع

تصدير بقلم الدكتور عبد الملك منصور

وزير الثقافة والسياحة

وهكذا فإن المواطن عندما يحمي آثاره إنما يحمي في حقيقة الأمر ذاته، وحتى يتولد هذا الوعي الحقيقي بالآثار لدى المواطن، فإننا في هذه المرحلة من تاريخ أمتنا ونهضتنا نحتاج إلى نشر هذا الوعي بين الناس على نطاق واسع لتحقيق المعادلة اللازمة، وهي وعي المواطن بأن حمايته للآثار هي حماية للذات وللهوية الوطنية. إذ أن إسهام المواطن في حماية الآثار يتطلب أن يتوفر لدى المواطن وعي بأهمية الآثار. وإيجاد هذا الوعي لديه في هذه المرحلة يتطلب منا نشر هذا الوعي بكثافة وعلم وصدق ليكتسبه كل فرد في المجتمع بكل فئاته وسني أعمارهم. إن نشر الوعي الأثري يقتضي وضع خطة شاملة تنفذ على مدى زمني ليس بالقصير وباستعمال الوسائل المختلفة من تعليمية وتثقيفية وتدريبية.

إن المردود لمثل هذا العمل يكون في العادة غير سريع ويحتاج تحقيقه إلى صبر ومثابرة ومتابعة. ومن المعلوم أن حب الآثار ومعرفة قيمتها وتذوق جمالها من الأمور المكتسبة التي تحصل من خلال تقديم المعارف الأثرية الكافية وتعويد المواطن منذ صباه على مشاهدة القطع والمعالم الأثرية ومعاودة النظر إليها ليحصل التذوق الفني والجمالي المطلوب، إلى جانب العمل على توجيه المواطن توجيهاً كافياً نحو حب التراث والإيمان بأهمية الآثار ودورها في نهضة الأمم.

وطرق نشر الوعي الأثري بين الناس عديدة ربما يقصر المرء عن استيفاء ذكرها وتفصيلها ولكن بالإمكان وضع بعض المعالم المضيئة على الطريق:

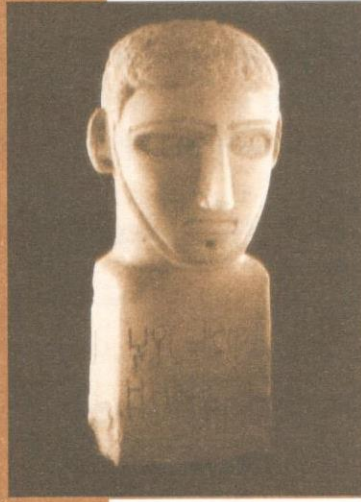
أولاً: نشر الوعي الأثري على مستوى المؤسسات الأثرية المختصة، ويتم ذلك على سبيل المثال من خلال:

1- التوسع في إقامة المتاحف في شتى المناطق قدر الإمكان.

2- نشر وتوزيع المطبوعات الأثرية بصورة مستمرة ومنظمة بحيث لا يقتصر النشر والتوزيع على الكتب أو المجلات

وتجديده ليبقى حياً وفاعلاً ليفتح آفاقاً جديدة للناس. وتعتبر الآثار أبرز عناصر التراث الحضاري وأخلدها من خلال التشكيلات المستمرة في الثقافة الأثرية الكلية، وهي أكثر عناصر التراث تمثيلاً للتغيرات الثقافية الداخلية.

فالمخلفات الأثرية هي عبارة عن نتاج لصراع الإنسان مع بيئته وتمثل مقدار الجهد الذي بذله الإنسان لتسخير البيئة لخدمته وهي تتباين بين قوم وآخر باختلاف البيئات والسجايا. ولذلك فإن الآثار الباقية تضحى وثائق مادية لجانب هام من جوانب حضارة الأمة وصورة معبرة عن الذات والهوية، وتذكرنا بتلك القيم التي اهتدى بها أسلافنا، وشواهدا تحيي فينا روح الماضي وتذكى الوعي بأصالته لتكون أساساً فاعلاً من أسس التماسك والترابط في الحاضر والمستقبل.



يُعرّف التراث عادة بأنه جملة عناصر الثقافة التي تتناقل من جيل إلى آخر ويعكس استمرارية ثقافية على نطاق في مجالي الزمان والمكان. ولا يشتمل فقط على ما يقال أو ما يحكى وإنما يشتمل أيضاً على ما يفعل وما يظهر للعيان. ويمكن تقسيم التراث إلى ثلاثة أقسام:

تراث مادي: وهو ما نسميه بالآثار كالمباني الأثرية وما تكشف عنه الحفريات وما تضمه المتاحف من لقى متنوعة على اختلاف المواقع وتعدد العصور.

تراث فكري: قوامه ما قدمه السابقون من علماء وكتاب ومفكرين ومبدعين كانوا شهوداً على عصورهم وخلفوا لنا مخطوطات ومدونات دالة عليهم.

تراث اجتماعي: قوامه حياة الناس والسجايا وقواعد السلوك وعادات المجتمع والأمثال والتقاليد ومنظومة القيم الاجتماعية ويندرج في ذلك التراث الحرفي والمعماري التقليدي وما أشبه ذلك.

إن تعريف التراث يقتضي بالضرورة أن يشتمل على ذكر دلالاتي النقل والحفظ كما هو واضح في صميم معنى التراث لغة فالتراث إرث منقول وشرطة ليبقى تراثاً هو النقل والتوريث.

وإن أي تراث في حقيقة الأمر ليس إلا تراث بالإمكان وليس أكثر من قوة كامنة ومهما كانت كامنة ومهما كان شأن التراث في الماضي فإنه بحاجة إلى الكشف عنه وحمايته وإحيائه وإبرازه

وإنما تعد أيضاً النشرات الصغيرة والملصقات وما أشبه ذلك.

3- تميم قانون الآثار في شتى المؤسسات الحكومية والشعبية وعلى امتداد الوطن اليمني ليتعرف المواطن على ما ينبغي تجنبه من أضرار أو إتلاف للآثار. وما هي العقوبات التي تترتب على ذلك.

4- العناية بإنشاء أجهزة أمنية (مكتب آثار متخصص) لحماية الآثار تحدد فيها المسؤوليات والإجراءات التي تحقق السياسة الأمنية في المحافظة على الآثار من خلال

التواجد المؤثر للدوريات

الأمنية ومن خلال تطبيق القانون، منعاً للعبث بالآثار وإتلاف المواقع الأثرية

وحفاظاً على المعالم التاريخية الهامة.

5- إحاطة المناطق الأثرية قدر الإمكان بأسوار مناسبة لحمايتها مع مراعاة المحافظة على رؤية الآثار وتعزيز الحراسة على ما قد يوجد بها من ثغرات تسمح بدخول تلك المناطق بطرق غير مشروعة. بالإضافة إلى وضع علامات ولوحات دالة عليها.

6 - ينبغي توفير المعدات الحديثة اللازمة كأجهزة الإنذار المبكر والإطفاء الآلي في المتاحف للحد من خطورة السرقة أو التلف وتنمية اللواجبات التي تضطلع بها الأجهزة الحكومية والمؤسسات الشعبية في الحفاظ على الآثار وإبرازها.

ثانياً: على مستوى المؤسسات التربوية 1- تأليف كتب التاريخ والتراث للناشئة وتدريبها بأسلوب شيق محبب وبمادة مبسطة حسب سني الدراسة.

2- الاستفادة من الآثار في إعداد وسائل الإيضاح بالمدارس.

3- الاستفادة من المخلفات الأثرية في صياغة الأعمال اليدوية والفنية في المدارس.

4- الإكثار من الرحلات المدرسية لمواقع الآثار القريبة.

5- التركيز في مجلات الأطفال والناشئة على القضايا التراثية والآثرية.



ثالثاً: على مستوى المؤسسات الثقافية والعلمية.

1- اعتماد سبل العلم في الكشف عن التراث الوطني ثم تفسيره لتبيان القيم الإنسانية والحضارية فيه وبشكل موضوعي ومفيد.

2- إعطاء التراث والآثار أهمية خاصة في الجامعات والمعاهد العليا كمدخل لدراسة العلوم والآداب والفنون.

3- الاستفادة من المؤلفات العربية والأجنبية القيمة في مجالات التراث والآثار.

4- وضع المؤلفات المفيدة التي تبرز آثارنا وتبين ما قدمه تراثنا الوطني وما

قدمته حضارتنا العربية والإسلامية في مسيرة الحضارة البشرية.

رابعاً: على مستوى المؤسسات الإعلامية

1- إنتاج أفلام أثرية تثقيفية تجسد القيم الحضارية في التراث.

2- تخصيص صفحة خاصة بالتراث والآثار في الصحف اليومية والمجلات الأسبوعية العامة.

3- الإكثار من الندوات العلمية التلفزيونية الخاصة بتراثنا مع التركيز على الجوانب الإبداعية والإنسانية فيه.

4- الإكثار من البرامج والأحاديث الإذاعية المتعلقة بالآثار شريطة أن تكون بأسلوب مشوق لا يبعث على الملل.

5- إدخال التراث الوطني والمادة الأثرية في برامج الأطفال الإذاعية والتلفزيونية.

خامساً: على مستوى المؤسسات الشعبية وأجهزة الحكم المحلي

1- حث أعضاء هذه المؤسسات على العناية بالتراث والآثار باعتباره ملكاً للأمة وذاكرة لها.

2- التأكيد على دور المواطن في حماية التراث الوطني والآثار.

3- دعم السلطين الأثرية والمحلية في الحد من النهش والسطو والتهريب للآثار.

4- دراسة أصول القيم الفنية في التراث الوطني ونشرها.

سادساً: على مستوى السياحة والترويج السياحي

1- توجيه الأجهزة السياحية للتركيز على مواطن الحضارة الهامة.

2- إعداد الأدلاء الأكفاء لشرح القيم التراثية والتعريف بالمعالم التاريخية.

3- إعداد المعارض المحلية والدولية للتعريف بالآثار اليمنية.

4- إعداد المطبوعات ذات الطابع السياحي عن مواقع الآثار ونشرها على نطاق واسع.

5- تشجيع الصناعات الشعبية ذات الطابع التراثي.



- 6- الإكثار من الملتصقات وبطاقات البريد والشرائح الملونة ذات الطابع التراثي وتوفيرها بأسعار معقولة.
- 7- تنمية الموارد الثقافية لتكون في خدمة العمل الأثري والسياحي.

أهمية تعاون المواطن مع الأجهزة المختصة

ويمكن أن نذكر هنا بعض الأفكار التي تساعد المواطن على تحديد واجباته في هذا المجال بحيث يحصل التكامل بين القانون والوازع الوطني والعناية الرسمية والمبادرات الشعبية.

لابد من تعاون المواطن مع الأجهزة المختصة في حماية التراث الوطني والآثار على اعتبار أن التراث الأثري ملك للأمة حقيقة لا مجازاً وإن اقتناء أي أثر لا يعطي مقتنيها حق التصرف بها كما يشاء، كما أن ملكية الأرض لا تمنح صاحبها حق التصرف في الآثار الموجودة على سطحها أو في باطنها ولا تخوله حق التنقيب أو الحفر فيها بحثاً عن الآثار، وأنه لا يجوز بأي حال من الأحوال إتلاف الآثار المنقولة وغير المنقولة أو إلحاق الضرر بها أو تشويهها أو تغيير معالمها أو فصل جزء منها أو تزيينها أو بالكتابة عليها أو حتى لصق إعلانات

وما أشبه ذلك على جدران المعالم التاريخية.

كما يمكن للمواطن أداء دور هام في الحفاظ على الآثار إذا ما قام بإبلاغ الجهات المختصة فوراً عن أي موقع أثري أو لقية تكتشف صدفة خلال الاشتغال بالصلاحية أو البناء أو ما شابه ذلك. إذ أن هناك بعض المواقع التي ما زالت مجهولة، ولم تسجل في الخريطة الأثرية ولم يحدد وضعها القانوني، ولم تميز بعلامات أو تصان بأسوار، ولم تبلغ السلطات المحلية في المنطقة المعنية بالوثائق الخاصة بالموقع، نظراً لأنه مجهول، وبالتالي فإن التبليغ السريع يساعد على إنقاذ الموقع قبل تدميره بقصد أو بدون قصد من مواطن ربما لم يتعمد التخريب والإتلاف وإنما فوجئ به في حقله أو في حمى منزله وهكذا. ورغم أن كل موقع أثري مهما صغر مهم بالنسبة للأثري فإن إنقاذ ذلك الموقع الصغير قبل فوات الأوان قد يسعف على معرفة حلقة ناقصة من حلقات التاريخ اليمني ويلقي ضوءاً جديداً على ما هو مجهول من حقائق الماضي.

إن تعاون المواطن في مثل هذه الحالة يعتمد إلى حد كبير على وعيه الأثري وحسه الوطني بحيث يتجاوز مصلحته المباشرة إلى ما هو في إطار المصلحة العامة. لقد كان بإمكانه أن يسكت عن ذلك ويسوي أرض الموقع مخفياً معالم الأثر، وقد لا يعلم بذلك أحد، وتندثر حينئذ صفحة من صفحات الماضي هي ملك للأمة كلها، بسبب غفلة المواطن أو إهماله أو قل أنانيته.

ينبغي تعاون المواطن في تجنب المساس بأي موقع أثري ظاهر عثر عليه في أرضه أو ضمن ممتلكاته، وعليه ترك مسألة الحفر للجهات المختصة والعلماء والأثريين المحترفين، ذلك لأن قيمة الموقع الأثري بل وقيمة أية لقي أثرية هي في التعرف عليها من المختصين في موضعها الأصلي، بحيث

يستنى درس العلاقات القائمة بين الأثر وما جاوره وفي مكانه من الطبقات الأثرية. إن الأثر صغيراً كان أو كبيراً يفقد الكثير من قيمته إن جهل مكانه أو تعرض للتغيير والنقل. وقد قيل إن عمل عالم الآثار الذي يتقب عن كوز الماضي يشبه عمل سارق الآثار الذي يفتش بدوره عن تحف قديمة مدفونة غير أن الفرق بينهما يكمن في أن الأثري عندما يعثر على لقية أثرية خلال الحفر لا يسرع في أخذها وإنما يجلس بجانبها ويتأملها ملياً ثم يودعها برفق في مكان آمن أما سارق الآثار فإنه سرعان ما يختطفها من مكانها بعد أن يتلف موقعها وينطلق بها مسرعاً قبل أن يعرف أهميتها إلى مكان آخر.

ينبغي تعاون المواطن في تسجيل أي مقتنيات أثرية أو مخطوطات لديه مع الجهات المختصة في السلطة الأثرية حرصاً على حصر ممتلكات الوطن الثقافية وتسهيلاً لدراسة العلماء لها. وما دامت الآثار معلومة ومدونة في السجل الأثري الوطني يصعب تسريبها إلى الخارج، وإذا ما حدث ذلك لا قدر الله فإن استعادة ملكيتها تصبح أكثر احتمالاً، ويصبح منطق المطالبة بها أقوى حجة.

ينبغي تعاون المواطن في الامتناع عن بيع أو تهريب أي قطعة أثرية لديه، واقتصار التعامل بشأنها على هيئة الآثار إثارة للمصلحة الوطنية وحرصاً على بقاء القطعة الأثرية في الوطن، حتى لو كان ذلك بمكافأة زهيدة. والبديل هو بيعها للصناعات الأثرية وشيكات التهريب، وبالتالي فقدان الوطن لتلك القطعة الثمينة لتحل موقعاً تافهاً في منزل أحد الأثرياء في العالم. وكثير من المواطنين يهدون ما لديهم من الآثار إلى المتاحف الوطنية وتسجل مبادرتهم تلك في سجل التقدير والشرق، بحيث يبقى صنيعه ذاك مأثراً يحمد عليها كمواطن صالح، ويتردد صداها في أذان الأجيال القادمة.

رسالة من امرأة

نقش بخط الزبور اليماني

أ.د. يوسف محمد عبد الله

مقدمة



كان اكتشاف النقوش اليمنية الخشبية المكتوبة بخط الزبور إضافة هامة إلى معارفنا عن حضارة اليمن القديم (1) فمنذ بدأ بعض علماء النقوش اليمنية القديمة منذ حوالي عشر سنوات ينشرون نماذج من تلك النقوش (2) التي يفاير خطها المشقوق خط المسند الجليل اتسعت تدريجياً مجالات الحديث عن الوثائق المكتوبة وتعددت أغراضها، إذ لم يعد الدارسون يعتمدون على المعلومات القاصرة التي يستمدونها من نقوش المسند ذات الطابع التذكاري، وإنما انفتح إمامهم باب جديد ينفذون منه إلى أمور تفصيلية تتعلق بالحياة اليومية ومعاملات الناس وأخبارهم وعلاقاتهم الشخصية، مثل العقود الخاصة والصكوك المالية والمراسلات الشخصية وغيرها (3).

ويبدو من خلال الاطلاع على عدد وافر من تلك النقوش الخشبية التي عثر عليها في معظمها بوادي الجوف (4) أحد مراكز الحضارة اليمنية القديمة، أن جزءاً هاماً منها مصدره أرشيف أو أرشيف خاصة

كانت تحفظ بعناية إلى حين الحاجة، لكونها تمثل وثائق سارية المفعول تنظم معاملات يترتب على أصحابها حقوق وواجبات. وفي حال الخلاف هناك مرجعية قانونية أو عرفية تقضي بين الناس استناداً إلى تلك الوثائق. وكثير من المراسلات التي ظهرت ضمن هذه النقوش تُعنى أيضاً بضرب من المعاملات، حيث تحتوي على حوالة مالية أو طلب بإرسال مواد غذائية وبضائع متعددة، إلا أن بين هذه المراسلات ما يخلو من أغراض مادية ذات شأن، وإنما أشبه ما تكون بالمكاتبات (الإخوانية) بين الأهل والأصدقاء، وجل ما تحويه أخبار عن الأحوال، والسؤال عن انقطاع المراسلة والدعاء والتمنيات. وقد يعجب لوجود هذا النوع من المكاتبات الإخوانية ضمن أرشيف له صفة التوثيق. ولكن مثل هذه الرسائل عثر عليها بين الرُقَم الطينية في العراق وأكتابات أوراق البردي في مصر، وإن كانت المكاتبات الإخوانية الصرفة قليلة إذا ما أخذ في الاعتبار الكم الهائل من الوثائق المتنوعة

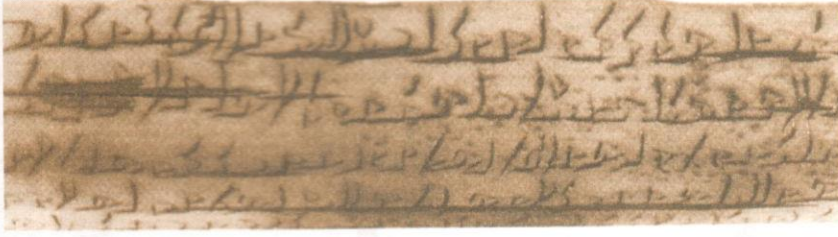
التي عثر عليها في الشرق القديم على وجه العموم.

ولهذه الرسائل الخاصة عبارات مميزة، فهي تبدأ بالقول: (فلان من فلان) وهي عبارة شبيهة بما يرد في أساليب الكتابة عند العرب؛ إذ يقال: (لفلان من فلان) أو (إلى فلان من فلان) كما يقال: (من فلان إلى فلان). ويتلو ذلك الدعاء أو التحية، كأن يقال في عبارات الدعاء ما مؤداه: (وعثر وألقه فليصلح لكم الحال) أو (والإله الراعي يبارككم) أو ما معناه في هذا النقش قيد الدراسة:

(فلتسمع لكم ذات حميم دعاء) المرسل (لكما بدوام النعمة). أما عبارات التحية فتُرد بالمعنى التالي: (سلام عليكم) أو (تحية منه إليكم). وقد تضاف عبارات الحمد، كأن يقال ما معناه: (حمداً كثيراً) أو (احمدوا كثيراً) وتكرر عبارات الدعاء والتحية في النص نفسه.

وتنفرد هذه الرسالة بين ما اطلعت عليه منها، وهي عدد غير قليل، بكونها غير ذات موضوع يُعنى بمصلحة معلومة، كالأمر بإنجاز عمل، أو الطلب بإرسال بضاعة، أو الإخبار بشروط ونحو ذلك، وإنما تحمل ما يشبه العتاب على انقطاع المراسلة، وترجو أن يكون المانع خيراً، وتطلب دوام المراسلة، وتخبر عن حال المرسل وشفائها من مرض ألم بها، مشفوعة بالدعاء للصديقتين أو الأختين بأن تحفظهما الآلهة من كل شر، وأن تديم عليهما النعمة، كما أن الرسالة تخلو من التحية المعتادة وتقتصر على الدعاء.

ورغم أن هذا النقش الجديد يشكل في إطاره العام إحدى تلك الرسائل مما يقضي بأن تدرج ضمن النسق المعهود للمكاتبات المتكرر مبنياً والمتعدد معنى، وكاتبها منشئ محترف يعبر بأسلوب متعارف عليه، إلا أن موضوعها الشخصي البحث الذي تحمله عبارات موجزة ومتراطة يوحي للقارئ



بأنه أمام رسالة عاطفية تعبر عن علاقات حميمة، قد تعكس أسلوباً أدبياً يتمتع به كاتبها يتجاوز الأسلوب النمطي الذي يهدف بالدرجة الأولى إلى التوثيق وحفظ المصالح والحقوق بين الناس. ولا أظن القارئ يمر مرّ الكرام على ذلك التعبير الجزل والدال في هذه الرسالة وهو:

(وهنحرت / لالبيكمي) (والذي يصعب نقله تماماً إلى لغة أخرى) دون أن يحس بقوة التعبير وبلاغته، فقد يكون من ظلال معانيه: وهي تصلي عليكما أو لكما، أو هي مشتاقّة إليكما، أو وهي قلقة على أحوالكما، وما شابه ذلك.

وفيما يلي وصف وتفسير لهذا النقش الجديد المكتوب بخط الزبور وقد كتبه امرأة وأرسلته إلى امرأتين أخريين.

الوصف:

النقش قطعة من عسيب نخل بحالة حسنة طولها 2.18 سم، وعرضها 7.1 سم، والارتفاع 2.1 سم، ومنقوشة على صفحتها الملساء المنحنية خمسة أسطر بطول 3.14 سم تقريباً ما عدا السطر الأخير الذي لا تتجاوز كلماته ثلث طول السطر.

النص:

- (1) طيبتم / لخنم / وطمحتم / عمن/ حموت / وذت / حميم.
- (2) لتسمعنكمي / بعبرن هـ / نعمتم / حدث / وبذت / آل
- (3) رأيت / عمنكمي / سطرتم / وهنحرت / لالبيكمي / وأ
- (4) تمى / صطرتم / لهـ / وهأ / رسعت / مرضتم / بن / عهينـهـ / ولكم
- (5) ى / نعمتم / حدث / .

المعنى:

خبر إلى خنم وطمحة من حموت. فلتسمع لكما ذات حميم (الدعاء) منها بدوام النعمة. أما بعد، فهي لم تر منكما مكتوباً، وتوجهت بالدعاء (بالصلاة) من أجل صدوركما. وأنتما اكتباً لها. وهي قد تداوت من المرض الذي أصاب عينها و(الدعاء) لكما بدوام النعمة.

الحاشية:

س 1: طيبتم: خبر. واللفظ بهذا المعنى في النقش (إرياني رقم 32): ومضات/ عبرهو/ عظتم/ وطبيتتم (في الأصل: طيبتم وهو تصحيف)/ عطن/ مرأهو/ ذمر علي/.. أي ووصل إليه طلب (أمر) وخبر (علم وخبر) وجهه إليه سيده الملك ذمار علي.. ليقوم بالغزو.... وانظر أيضاً: نقوش خشبية قديمة رقم 1/9: طيبتم/ لسعدال/ وكل/ هرېكمو/ عمن/ سعدت.. أي: خبر (مرسل) إلى سعد إيل وكل من بطركم من ساعدة...

لخنم: إلى خنم. اللام هنا في مقام لام الاختصاص ولكنه استعمل بمعنى إلى خنم اسم رجل في النقوش الثمودية (Harding Index) وليس في كلام العرب خنم، ولعل الاسم مشتق من الفعل خنى والخنى بمعنى الفحش، ومنه المزيد في قولهم: أحنى عليه الدهر، فيكون الاشتقاق بصيغة فعيل، أي



خنيم. ويجوز أن يكون الاسم خنام وزن فعال مثل حَذاق وقطام صيغة معروفة للاسم المؤنث قد مات فعلها خنم.

طمحتم: ربما طمّاحة، والطمّاح اسم رجل من بني أسد (ديوان الأدب 326/1). أو طامحة. ويقال: امرأة طامحة إذا كانت تطمح إلى الرجال (المصدر نفسه 347) ويجوز أن يقرأ الاسم طمحة، وهي صيغة شائعة في أسماء النساء.

عمن: من، في معاملات الأخذ والعطاء. وتعني في العادة: مع (راجع مادة عم في المعجم السبئي). وانظر شيوخ الاستعمال بالمعنى الأول في كل من النقوش 9,8,7,6,5 وفي (نقوش خشبية).

حموت: كأنها مقابل حماة في العربية مثل: صلوات وصلاة، ورد الاسم في النقوش الصفوية حموت (Harding In-dex) وحميت في النقوش السبئية (RES;47344733) اسم امرأة. وفي اللغة، حماة المرأة: أم زوجها (مادة حمو اللسان).

ذات/ حميم: ذات حميم، من نعوت الشمس إلهة سبئية معروفة، والأرجح أنها نسبة إلى موضع أو جبل على وزن فعيل مثل حَزِيرَ وحَلِيلَ وحَلِينَ أسماء أمكنة، وليس الاسم مشتقاً من (حمي) بمعنى الحر. والغالب في لغة النقوش اليمنية أن تنسب الآلهة إلى مكان. كقولهم: تألب ريام، وذات بعدان، وذات ظهران، وذو مبرقم، وهكذا...

س 2: لتسمعنكمي: لتسمعكما، أي لتستجيب لكما. والفعل سمع في السبئية بالمعنى نفسه. ويأتي أيضاً بمعنى: شهد على، (المعجم السبئي). وتشبه هذه الصيغة

في العربية وقوع اللام في الفعل المستقبل المؤكد بالنون، واقتران المضارع باللام في الصيغ المجزومة، كلام الأمر ولام القسم. وهنا أسند الفعل للمخاطب، وهو قليل في لغة النقوش اليمنية المعهودة، ونجده كثيراً في النقوش الخشبية هذه.

يعبرنه: من جهتها، من لدنها (Sabaic Grammar:56). ويأتي ظرف المكان عبر بمعنى نحو، على. وبإضافة حرف الجر، يعبر أو لعبر تكون بمعنى: في اتجاه من جهة، لصالح، بخصوص، على مسؤولية، وفق السياق (انظر المعجم السبئي). وفي النقوش الخشبية: **وعبرنهمو/** وفيهم: أي وعليهم سلام، عبر فرحم: إلى ذرح (انظر مثلاً نقوش خشبية 1/5,4,3/7,6/15). والتعبير: **وعبرنهمو** فحدث/ وفيهم 4/7 بمعنى: وعليهم سلام دوام، قريب من التعبير في هذا النقش: **يعبرنه/** نعمتم/ حدث بمعنى: من لدنها الدعاء لكما بدوام النعمة.

ويذت: تأتي في النقوش الخشبية بمعنى: أما بخصوص كذا، وبهذا، وهي شبيهة في قولنا: أما بعد التي تأتي بمعنى **فصل الخطاب:** ويذت/ وفيهم عبر تكمو: أما بعد، فسلام عليكم (نقوش خشبية 3/7).

أل: أداة نفي بمعنى لا أو لم بحسب السياق.

س 3: رأيت: شاهدت، رأت فعل ماض والتاء ضمير المؤنث فاعل، وصيغة النفي هذه في لغة النقوش تقابل في العربية صيغة الفعل المضارع المجزوم بلم أي لم تر. فيقال: أل/ مهن؟ هرايهمو: لم يرههم شيئاً (Sabaic Grammar:47).

عنكمي: منكما.

سطر: كتاب، مكتوب، رسالة. مصدر من الفعل سطر بمعنى كتب، نقش (المعجم السبئي). وفي اللغة: السطر يأتي أيضاً بمعنى الخط والكتابة.

وهنحرت لألبكمي: وتوجهت بالدعاء من أجل أن تشرح صدوركما. والفعل مزيد من نحر. وقد جاء في النقوش مزيد الفعل: ستحدر أي استنحدر بمعنى اقتدى بأضحية، نحر ذبيحة (مجموعة النقوش الخشبية رقم 7). وفي اللغة نحر الرجل في الصلاة: انتصب ونهد صدره. وفي معنى قوله تعالى: ﴿فصل لربك وانحر﴾ (الكوثر: 108/2) قيل: أمر بأن ينتصب بنحره إزاء القبلة.. والنحرة: انتصاب الرجل في الصلاة بإزاء المحراب.. ونحيرة (فَعِيلَة) بمعنى فاعلة لأنها تنحر الهلال أي تستقبله... وفي الحديث: أنه خرج وقد بكروا بصلاة الضحى، فقال: نحروها نحركم الله، أي صلوها في أول وقتها، من نحر الشهر وهو أوله، قال ابن الأثير: (وقوله نحركم الله يحتمل أن يكون دعاء لهم...) (اللسان/نحر).

لب والجمع ألب: القلب (المعجم السبئي). والجمع ألباب ويعبر عن القلب بالصدر، قال تعالى: ﴿ولكن تعمى القلوب التي في الصدور﴾ (الحج: 46/22). والقلب لا يكون إلا في الصدر، وإنما جرى هذا على التوكيد. والصدر بهذا المعنى في قوله تعالى: ﴿رب اشرح لي صدري﴾ (طه: 25/22) وقوله تعالى: ﴿وشفاء لما في الصدور﴾ (يونس: 57/10). والشرح يأتي بمعنى الحفظ، وكذلك الفتح بالمعنى نفسه (اللسان/فتح) وفي النقش الخشبي (غول ب/3,2): ول/ لبك/ ليفتحن/ بن/ شناً/ ذوقبك/ وخدج/ ذكرهو/ بسطرن... أي ولصدرك (لَبَّك)، فليُشْرَح (يُفْتَح) أو يحفظ من كل مكروه، وأنساه ذِكْرَهُ بمكتوب.

ومجمل القول: أن التعبير هنحرت لألبكمي يعني وهي (الرسلة) قد توجهت بالصلاة أو الدعاء مستقبلة المعبود أو متحيرة أو محاربة من أجل أن يحفظ صدوركما أو يحميها من كل مكروه قد

يكون أعاق ذكرها، وإرسال مكتوب إليها منها. وقد استبعد اعتبار هنحرت صيغة مزيدة على وزن (انفعل) لأن مثل هذه الصيغة لم يتأكد ورودها في لغة النقوش اليمنية (إذ ليس لصيغة الفعل نفعل إحالة مؤكدة..) والإحالات الواردة في النقوش بصيغة نفعل كلها صيغ أسماء وليست أفعلاً (Sabaic Grammar: 12) ولا يتوقع المرء في لغة النقوش الهاء الزائدة محل همزة للوصل في صيغة نفعل وفعل وستفعل، وإنما حلت الهاء في السبئية محل الهمزة في صيغة أفعل العربية لأنها همزة قطع وليست همزة وصل. ولهذا لامجال لاعتبار جذر اللفظ هو حرر وربط المعنى بما هو معروف في كلام العرب كقولهم: وأحر قلباه، أو وحرت كبده وهلم جرا.

س 4-5: وأتمي: وأنتما، بإدغام النون. صطرن/ له: اكتب لها. كتب اللفظ بحرف الصاد بدلاً من السين، ومبلغ العلم أن الفعل سطر ومشتقاته يكتب بالسين في لغة النقوش. ولعل الكاتب رسمه كما كان ينطقه، فالميل إلى نطقه صاداً إذا اجتمع مع الطاء معروف في قراءة القرآن وفي اللهجة، كقوله تعالى: ﴿لست عليهم بمسيطر﴾ (الغاشية 22/88). وفي اللهجة اليمنية كثيراً ما يستبدلون الصاد بالسين كقولهم: صفح الجبل، بدلاً من سفتح الجبل. ويلاحظ في النقش أن حرف الراء في الكلمة سطرن رسم قريباً من الطاء وحجمه أصغر من بقية الحروف. والتركيب الذي يستهل بضمير المخاطب المنفصل ليدل على الطلب يتكرر في النقوش الخشبية، مثلاً: وأت/ سخلن/ لفرعن/ نقتهو/... أي وأنت اضمن لفاعر ناقته (مجموعة النقوش رقم 5) وأنت كهلمن/ أحصنك: وأنت عليك أن تضع حدود أملكك (م. ن رقم 14). وكان المعجم السبئي قد أورد مثلاً واحداً فقط



زائدة وتستخدم على الأرجح لتمييز الفرق في المعنى (Sabaic Grammar).

خلاصة:

معنى النص، إذا ما تجاوز المرء حرفية النقل، ما يلي:

هذا خبر (أو رسالة) مكتوب للسيدتين خنم وطمحة مرسل من السيدة حموة. فلتستجب الآلهة شمس ذات حميم دعاءها (أي المرسلة) لكما بدوام النعمة. أما بعد، فهي لم تستلم منكما أية رسالة. وقد توجهت بالدعاء (صلت) من أجل أن يحفظ صدوركما (أي أن تشرح) مما قد يمسهما أو يصيبهما من مكروه. والمراد أن تبعثا لها رسالة. وهي تخبركم أنها قد شفيت من المرض الذي كان بعينها، وتدعو لكما بدوام النعمة. ○

ل يدفع به عنه العين.. والمرسعة كالمعاذة.. (اللسان/ رسع). وكأنها تقول: وهي قد تداوت بالترسييع من مرض الرسع الذي أصاب عليها. وقد استبعدت قراءة الفعل بالياء للتشابه بين رسم الياء والعين في هذه النقوش. فالعين في رسعت تشبه العين في عمن (السطر 7) من النقش نفسه. والفعل رسي في المعجم السبئي شاهد أحاد (352,2 CIH) وقد ورد بصيغة المبني للمجهول روسي. أما رسع بالسين في نقشي (1,2 YMN / 11,1 YMN) فتعني بَنَى أو أنشأ أو ما في معناه. مرضتم بمعنى المرض (المعجم السبئي). بن عينه أي بعينها أو في عينها. ويرجع الأستاذ (بيستن) أن حرفي الجر الباء واللام قد تعني من وفي وإلى، وأن النون في قوله: بن

على ضمائر الخطاب المنفصلة، جاء في النقش (508,11 Ry) مرة/ أت: السيد أنت. وبفضل النقوش الخشبية تكرر ورودها بصيغ المفرد والمثنى والجمع.

وها: وهي. وقد يرسم ضمير الغائب المفرد في حال المذكر والمؤنث هكذا. وإن كان الأصل أن يرسم في حال المذكر بواو: هو والمؤنث بياء: هي. كما يلاحظ أن كتب قواعد اللغة اليمنية القديمة تضعها ضمن باب أسماء الإشارة، لأن الغالب على استعمالها يكون في سياق هذا الباب، ومثال ذلك: هيء/ بئرن: أي هذه البئر.

رسعت/ مرضتم/ بن/ عينه: شفيت من مرض بعينها. والرسع في اللغة هو فساد العين وتغيرها. والترسييع عند العرب هو أن يشد في يد المرسع أو رجله خرزاً

المراجع والهوامش

(6) An Index and Concordance of pre-Islamic Arabian Names and Inscriptions. Toronto (1971) = Harding Index.

(7) ديوان الأدب، إسحاق الفارابي، تحقيق أحمد مختار عمر، القاهرة (1975) = ديوان الأدب.

(8) المعجم السبئي، بيستن، الفول، مولر، منشورات جامعة صنعاء (1982) - المعجم السبئي.

(9) Repertoire d'Epigraphie Semitique = RES.

(10) لسان العرب لابن منظور = اللسان.

(11) A.F.L. Beeston, Sabaic Grammar, University of Manchester (1984) = Sabaic Grammar.

(12) القرآن الكريم

(13) Corpus Inscriptionum Semiticarum. Inscriptions Himyariticas et Sabaeas Continens = CIH.

(14) Inscriptions published by G. Ryckmans = Ry.

(15) Inscriptions published by Y. M. Abdallah in Dirsat Yama- niyyah, ii-iiii (1979) = YMN.

(1) Beeston, Mahmud & Ali al-Ghul, The Sabaean Cursive Script, in Arabian Studies in Honour of Nahmoud Ghul, Yarmouk University, Irbid- Jordan, (1989), 15-19.

(2) انظر مثلاً: خط المسند والنقوش اليمنية القديمة، (دراسة لكتابة يمنية قديمة منقوشة على الخشب)، يوسف محمد عبد الله، في مجلة اليمن الجديد (صنعاء) السنة: 15، العدد 6 (1986): 38-10.

(3) Jacques Ryckmans. Inscribed Old South Arabian Sticks and Palm-Leaf Stalks: An Introduction and a Palaeographical Approach, Proceedings of the seminar for Arabian Studies, xxiii (1993), 127-140.

(4) J. Ryckmans, W.W Muller & Y.M. Abdallah, Textes du Yemen, Inscrits Sur Bois, Institut Orientalistes de Université Catholique de Louvain, Louvain-la- Neuve (1994), 2-3 مجموعة أو مجموعة 2-3.

النقوش الخشبية.

(5) نقوش مسندية، مطهر الإيراني، ط3 (1990) = إيراني رقم (32).

دراسة تحليلية للأنماط المعمارية والمواد الأثرية



ثقافة مجتمعات

العصر البرونزي في اليمن

د. عبده عثمان غالب

عشر مليون سنة، وتشكلت جراء هذا الانفصال جبال الهضبة اليمنية كما نشاهدها اليوم وقد نتجت عن حركة تعرية شديدة سببتها المرتفعات غير المتساوية من جهة، والعوامل الطبيعية الأخرى كالأمطار والرياح والبراكين من جهة أخرى (Grolier & Overstreet, 1983).

وكانت اليمن قد شهدت تطورات بيئية خلال فترة العصر الهولوسيني وهي الفترة التي أعقبت فترة ذوبان الجليد، تأثرت بسببها أجزاء منها، وتغيرت معها الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والاستيطانية للناس، خصوصاً في الفترة التي أعقبت فترة العصر الهولوسيني الأوسط. فقد تبين لنا من خلال فحص وتحليل نتائج الدراسات الأثرية أن المناخ كان لا يزال حتى منتصف الألف الرابع ق.م. مناخاً حاراً رطباً، وأنه بعد ذلك بدأ يميل تدريجياً نحو الجفاف، فزادت مساحة الأراضي المتصحرة بعد أن جفت مياه الوديان فيها وتكونت الكثبان الرملية خصوصاً في أطراف الأجزاء الغربية والجنوبية للربع الخالي المناطق الساحلية، (Mc Clure 1978; Overstreet & 1988) (etal) فتحولت هذه المناطق جراء ذلك إلى مناطق طرد للسكان بعد أن كانت مواطن ملائمة للعيش تسكنها أعداد كبيرة من مجتمعات العصر الحجري الحديث. بينما ظلت معظم مناطق اليمن خصوصاً المرتفعات الجبلية منها تعيش أوضاعاً مناخية رطبة وملائمة لاستمرار استيطان الإنسان فيها، ولتعيش فيها أنواع من الحيوانات البرية مثل الماعز والأغنام والأبقار والخنزير والوعل وأنواع أخرى، علاوة على ذلك فهي كانت لا تزال مناطق ملائمة لنمو الأصناف المختلفة من النباتات والأعشاب والحشائش والمحاصيل الحبية التي كانت تنمو طبيعياً في تلك المناطق الجبلية. (Fedele Gibson & Wilkinson 1996, 1984, 1990; Ghaleb 1990, 1995).

في هذا المجال نجد أن المسوحات الأثرية التي أجريت في عدد من المناطق اليمنية مثل، وادي الجوبة (Overstreet et al 1988)، ومنطقة خولان (De Maigret 1996)، ومنطقة ردمان (Ghaleb, 1990)، ومنطقة

تهدف هذه الدراسة التحليلية إلى إعطاء صورة واضحة عن ملامح ثقافة مجتمعات العصر البرونزي في اليمن، وذلك من خلال



دراسة تقارير المسوحات والتتقيقات الأثرية المنشورة وغير المنشورة، التي أجريت في عدد من مناطق الهضبة اليمنية التي عثر فيها على بقايا هذه الثقافة. وكنا قد وجدنا أن تلك التقارير الأثرية لا تعطي أسباباً أو تصورات واضحة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية التي حدثت خلال هذه الفترة، ولم تحدد بشكل واضح الخصائص المميزة لثقافة تلك المجتمعات التي عاشت خلال هذه الفترة في اليمن. ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في التعرف على الأنماط والتصميمات المعمارية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها سوف تقدم فرضيات ضمنية كمحاولة لتوضيح التطورات البيئية وأثرها في تطور نمط حياة المجتمعات التي عاشت خلال فترة الألف الرابع - الألف الثاني ق.م. وبذلك تكون هذه الدراسة قد أضافت البعد البيئي في تفسير أسباب تلك التطورات وأوضحت العلاقة التي كانت قائمة بين البيئة وأفراد هذه المجتمعات التي عاشت في مناطق الهضبة اليمنية.

التطورات البيئية والاقتصادية

تقع اليمن في الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة العربية بين دائرتي عرض 5.12 درجة و 19 درجة شمالاً، وإلى الغرب من الإقليم الموسمي وجنوب إقليم البحر المتوسط. هذا الموقع الجغرافي الذي تحتله اليمن يتكون من صخور بلورية قديمة وصخور متحولة ونارية وطفوح بركانية ورواسب بازلتية ظهرت بعد انفصال شبه الجزيرة العربية عن إفريقيا وإيران قبل حوالي أكثر من خمسة

النجد الأحمر (Brinkmann Robert & Ghaleb, 1996)، ومنطقة دمار (Gibson & Wilkinson, 1995-1996). قد أوضحت صورة التطورات البيئية والحضارية التي حدثت في هذه المناطق خلال المرحلة الأخيرة من فترة العصر البلايستوسيني وفترة العصر الهولوسيني، وذلك من خلال التوصيفات والتحليلات للتراسف الطبقي الرسوبي التي تضمنتها نتائج المسوحات الأثرية في هذه المناطق والتي تضمنت أيضاً بعض الحقائق العلمية الهامة حول المراحل التاريخية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والاستيطانية التي كانت سائدة خلال فترة الألف الرابع - الألف الثاني ق.م.، وحددت العلاقة بين الحقائق العلمية حول البيئة والمراحل الحضارية. وأشارت هذه النتائج إلى أن تلك العلاقة تمثل حالة ثابتة لاستبيان النظام، النظام التفاعلي بين الإنسان والبيئة في هذه المناطق التي أجريت عليها المسوحات الأثرية.

وقد أوضحت تلك الدراسات أنه من خلال تتبع عملية الترسيب يمكن دراسة التراسف الطبقي وربط سلسلة الأحداث المناخية والتطورات الحضارية في شكل توالي زمني (كرونولوجي) متماسك. فقد قدمت هذه المناطق معلومات ودلائل هامة عن التطورات البيئية والاستيطان الحضاري القديم فيها، فهي تظهر مجموعة من المقاطع العرضية الطبيعية التي سببتها عوامل التعرية في إطار أنظمة تصريفية متطورة. وكانت نتائج الدراسات، المشار إليها سابقاً، قد أوضحت أن هذه الأنظمة التصريفية كانت قد خلقت أودية عميقة وضيقة، تملؤها رواسب فيضية وأخرى تفتيتية، وأن التعرية التي حدثت بفعل الرياح والأمطار قد أدت إلى تكوين منخفضات صغيرة وقيعان كبيرة امتلأت برواسب مختلفة. وباستثناء هذه الأجزاء المنخفضة والقيعان، فإن افتقار المناطق الجبلية المنحدرة إلى الأراضي الملائمة للزراعة كان قد دفع الإنسان إلى التدخل في حل هذه المشكلة البيئية فأحدث تغييرات على المنظر الطبيعي لها، وخلق نظاماً دفاعياً من المصاطب والمدرجات لتجميع التربة والرواسب الأخرى والاحتفاظ بها وراء جدران هذه المصاطب والمدرجات الاصطناعية التي عثر على بقايا منها منتشرة على نحو واسع على سفوح ومنحدرات الجبال، بعضها تؤرخ لفترة العصر البرونزي (حوالي نهاية الألف الرابع - الألف الثاني ق.م.).

وتشير نتائج هذه الدراسات التحليلية لسلسلة التراسف الطبقي الرسوبي في مناطق الهضبة اليمنية إلى أن هذا التراسف الطبقي الرسوبي، الذي بالرغم من أنه ليس دائماً متواصلاً في المقاطع الجانبية المكشوفة، يعتبر دليلاً واضحاً على تسلسل زمني ثابت للترسيب خلال فترات ما بعد العصر الجليدي. ويمكن تلخيص المعلومات التي أوردتها تلك الدراسات وحددت التعاقب

التراسفي للطبقات الرسوبية الذي حدث خلال الفترة المتأخرة من العصر البلايستوسيني والعصر الهولوسيني في منطقة الهضبة اليمنية على النحو الآتي:

1- إرسابات المرحلة الأخيرة من عصر البلايستوسيني والمرحلة المبكرة من عصر الهولوسيني التي سببتها أحداث الغمر والرفع لطبقات التربة الغرينية خلال الفترة تناقص الغطاء النباتي في هذه المناطق، وربما أوضاع مناخية أخرى أكثر برودة.

2- أعقب ذلك فترة ثبات للتربة خلال الفترة المبكرة من العصر الهولوسيني، استمرت هذه الفترة حتى منتصف المرحلة المتوسطة من العصر الهولوسيني. وقد ظهرت خلال هذه الفترة بيئات المستقعات وأحواض تجمع المياه.

3- فترة تعرية طبيعية نتج عنها تراسف الطفالات الحصوية فوق التربة الطميئية القديمة.

4 - فترة غمر ورفع متعاقب ومعقد للتربة القديمة. وكان المستوى الأعلى للتراسف الطبقي الرسوبي للتربة القديمة في هذه المناطق قد نتج عن النشاط المكثف للإنسان وتدخله في تغيير المظهر الطبيعي للأرض في هذه المناطق المذكورة أعلاه.

وفي كل هذه المناطق وجد أن سلسلة التراسف الطبقي الرسوبي تضم طبقة تتسم بلون رمادي داكن بينت نتائج فحصها أنها غنية بموادها العضوية، وتهيمن فيها مكونات الغرين والصلصال. وكانت هذه الطبقة قد تكونت خلال الفترة المناخية الرطبة في الجزيرة العربية (العصر الحجري الحديث)، ورواسبها الغرينية تعكس الظروف المناخية الرطبة التي عاشتها مناطق المرتفعات الجبلية والوديان التي تقع في المناطق المنخفضة القريبة من الجبال. كما أن النسبة العالية من الكربونات العضوية التي ظهرت داخل هذه الطبقة هو دليل واضح على أن هذه الفترة المناخية الرطبة كانت قد استمرت حتى الألف الثالث ق.م.، وعلى استمرار نمو النباتات والأشجار من النوعية الغابية في مناطق المرتفعات الجبلية، وأن تغير المناخ نحو الجفاف التدريجي في اليمن بدأ بعد الألف الرابع ق.م. ورغم هذا التغير فقد كان المناخ خلال فترة العصر البرونزي مناخاً أكثر رطوبة وملائمة للزراعة من المناخ شبه الجاف في الوقت الحاضر. فقد عثر في بعض مواقع العصر البرونزي على عينات لأنواع مختلفة من المحاصيل الحبية التي كانت تزرع في مناطق المرتفعات الجبلية خلال فترة الألف الثالث ق.م. (Fedele 1984).

مواقع العصر البرونزي

1- نوع المواقع المكتشفة:

يمكن تقسيم مواقع العصر البرونزي التي عثر عليها في مناطق الهضبة اليمنية، إلى نوعين: مواقع كبيرة تبلغ

المتراصة. وتنتمي للنوع الأول معظم مواقع القرى الصغيرة، بينما تنتمي للنوع الثاني بعض مواقع القرى الصغيرة ومواقع القرى الكبيرة والمراكز الإدارية كلها تقريباً.

وهذه الوحدات التخطيطية يمكن تقسيمها إلى نوعين: وحدات تخطيطية صغيرة ووحدات تخطيطية كبيرة. في النوع الأول الوحدة التخطيطية تتكون من مسكن واحد أو اثنان يتوسطهما فناء تمارس فيه نشاطات منزلية محدودة مثل إعداد الطعام، فقد عثر في بعض هذه الوحدات على مواقع استخدمت للطبخ. والمسكن هنا تكون من غرفة واحدة تتوسطها دعامة حجرية طويلة ربما كان يحمل عليها سقف المسكن، وفي بعض المواقع كان المسكن يتألف من غرفتين، تفضي هذه الغرف إلى الفناء. وفي النوع الثاني كانت الوحدة التخطيطية تتكون من ثلاثة مساكن أو أكثر، شُيّدت معظم الوحدات التخطيطية في هذا النوع بجانب بعض ومتلاصقة بحيث بدت من الداخل وكأنها قوسية الشكل يتوسطها فناء مكشوف دائري الشكل استخدم كمنطقة تمارس فيها نشاطات منزلية مشتركة

للسكان، ومحاطة بسور دائري مكشوف كما هو في مستوطنة (وادي بناع 1) و (المسنة 1) و (النجد الأبيض) في منطقة خولان (de Maigret, 1990)، ومستوطنة (خراب المجبر) و (خرابة السد) ومواقع أخرى في منطقة حضور همدان (Ghaleb, 1995)، أو مستوطنة (متاش) و (نجد جبر) في منطقة بدبدة (Ghaleb, 1993)، بعض هذه المستوطنات كانت مسورة بسور حجري يبلغ سمكه حوالي متر إلى متر ونصف، وفي بعض المستوطنات وجد أن الواجهات الخارجية للوحدات التخطيطية التي شُيّدت متلاصقة كانت تشيد مترابطة لتحصين القرية من الخارج. ويتكون المسكن في هذا النوع من الوحدات التخطيطية من مجموعة غرف يصل عددها في بعض المساكن إلى حوالي أربع أو خمس غرف تطل على الفناء المكشوف ذي الشكل الدائري، بعضها كانت تحتوي على غرف واسعة تتوسط غرف السكن، وفيها أعمدة مركزية

مساحتها حوالي 2-5 هكتار، ومواقع صغيرة تبلغ مساحتها حوالي هكتار واحد أو أقل. تنتمي إلى النوع الأول عدد من المواقع التي عثر عليها في منطقة دمار، مثل موقع حمة القاع (101 Ds) وموقع (45 Ds) في قاع شارع (Wilkinson, et al. 1997)، وموقع (وادي الهضبة) في منطقة ردمان، وموقع (نجد جبر) في منطقة بدبدة، وموقع (خراب المجبر) و (خرابة السد) و (سمد) في

منطقة حضور همدان (Ghaleb 1990, 1993, 1995)، وموقع (وادي بناع 1) و (المسنة 1) و (النجد الأبيض) في منطقة خولان (de Maigret, 1990). وينتمي إلى النوع الثاني عدد كبير من مواقع العصر البرونزي التي عثر عليها في المناطق المذكورة نفسها وفي مناطق أخرى، مثل الحدأ (de Maigret, 1990)، ونهم وجهم وسنجان (Ghaleb, Unpub. lished Reports). وكانت هذه المواقع الاستيطانية قد أُرخت للفترة ما بين نهاية الألف الرابع ق.م. ونهاية الألف الثاني ق.م. استناداً على نتائج الدراسات التحليلية الأولية للعينات الفخارية التي عثر عليها منتشرة على سطوح هذه المواقع وعلى نتائج تحليلات عينات راديو

كربون المشع التي جمعت من عدد من مواقع العصر البرونزي في منطقة الهضبة اليمنية.

2- النمط التخطيطي الهندسي للمساكن:

توصف هذه المستوطنات بأنها كانت قرى زراعية ومراكز إدارية، تنتشر على سفوح وقمم الجبال وعلى ضفاف ومداخل الأودية الخصبة. وقد عثر بالقرب منها على بقايا حقول زراعية مدرجة، أظهرت التخطيطات الهندسية لمساكنها أنها كانت قرى تسكنها مجموعات أسرية مستقلة شُيّدت مساكنها بهيئة وحدات تخطيطية دائرية وشبه دائرية، أو بيضاوية الشكل أو مستطيلة. والقرية هنا تتكون إما من وحدة تخطيطية مستقلة، أو أنها تتكون من عدد من الوحدات التخطيطية المتجاورة أو



لدعم السقوف. كما أنها تحتوي على ممرات ضيقة تؤدي إلى الفناءات المكشوفة الذي يعتقد أن المواقع ومطاحن الغلال وغرف التخزين وورش العمل كانت تقام في هذه المساحات المكشوفة التي تتوسط مجموعة المساكن التي تتكون منها تلك الوحدات السكنية.

في بعض من المستوطنات الكبيرة وجد أن الوحدات التخطيطية فيها تضم أشكالاً وتصميمات معمارية تظهر تخطيطات هندسية معقدة لكنها منتظمة وعلى درجة عالية من التكامل، توحى بأن لها خصائص وملامح مميزة وأن مجتمعاتها كانت قد بلغت مستويات متقدمة من التنظيم الاجتماعي. وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن الانتظام والتكامل الذي أظهرته تلك التصميمات الهندسية للوحدات التخطيطية في القرى الكبيرة التي تؤرخ للألف الثالث ق.م.، ربما تمثل بدايات التحول نحو مرحلة ثقافية جديدة لمجتمعات حضرية أكثر تطوراً وتعقيداً من تلك المجتمعات التي كانت تعيش في مواقع تنتمي لمجموعة القرى الصغيرة، التي أظهرت تصميمات وحداتها السكنية أنها كانت لا تزال في المراحل الأولى من عملية التطور الثقافي. فالأنماط المعمارية في مثل هذه القرى الكبيرة وبقايا الأدوات الفخارية والحجرية التي عثر عليها منتشرة على سطوحها تشير إلى وجود نوع من التمايز الاجتماعي بين أفراد مجتمعاتها، وهو أكثر وضوحاً في مستوطنات (خرابة المجبر) و (خرابة السد) في منطقة حضور همدان (Ghaleb, 1995)، وفي مستوطنة (وادي يناعم، والنجد الأبيض 7) في منطقة خولان (de Maigret, 1990)، وفي مستوطنة (Ds 45, Ds 101) في منطقة ذمار (Wilkinson, et al, 1997). بينما نجد أن مجموعة اللقى الصغيرة في هذه المناطق لا تقدم معلومات وأدلة أثرية يستوحي منها وجود تمايز اجتماعي بين أفراد مجتمعاتها، لذلك فهي تخلو من هذا التمايز الاجتماعي خلال مرحلة الاستيطان فيها.

3- الاقتصاد الزراعي البدائي

إن أقدم الأدلة والمعلومات الأثرية عن النشاط الزراعي المبكر في اليمن تأتي حالياً من مناطق المرتفعات الجبلية، فقد زودتنا تلك الدراسة الحديثة التي أجريت في منطقة الهضبة اليمنية بأدلة ومعلومات أثرية هامة عن أنظمة الري والحقول والتربة الزراعية (Ghaleb, 1990/1993) (Gibson & Wilkinson 1995/1966). وعن تربية الحيوانات والمحاصيل الحبية والنباتات الأخرى التي مارس زراعتها المزارعون الأوائل في نهاية الألف الرابع وبداية الألف الثالث ق.م. في اليمن (Costantini 1984, 1990 / De Maigret 1984, 1990). هذه الدلائل والمعلومات الأثرية الجديدة غيرت الصورة القديمة التي رسمها الأثريون عن

مجتمعات هذه الفترة (Pirenne 1956-1995; Van Beek 1952-1956)، وأكدت الآراء التي تضع اليمن من بين المراكز الأساسية الأولى في منطقة الشرق الأدنى القديم حدث فيها الاستقرار، وظهرت الزراعة وتربية الحيوانات كنمط اقتصادي إنتاجي حل محل الجمع والصيد (Ghaleb, 1990). بالرغم أن هذا إنتاجي حل محل الجمع والصيد (Ghaleb, 1990). بالرغم من هذه التحولات الاقتصادية والاجتماعية قد تمت في مناطق الشرق القديم مثل، بلاد الشام، وجبال زاجروس وجبال طوروس، والأناضول في حوالي بداية العصر الحجري الحديث فإن حدوثها في اليمن كان متأخراً، فالبدايات الأولى للاستقرار والزراعة هنا تؤرخ إلى حوالي نهاية الألف الرابع قبل الميلاد (Ghaleb, 1990).

وفي اعتقادنا أن التغيرات المناخية التي حدثت خلال الفترة من نهاية الألف السادس ق.م. كانت قد أدت إلى تحديد المناطق التي يستطيع الناس الإقامة فيها، وأجبرت السكان الذين كانوا يعيشون في المناطق التي تعرضت جراء تلك التغيرات للجفاف والتصحّر إلى الانحسار والتجمع في مناطق متقاربة في الهضبة اليمنية، التي تميزت بمناخها الاستوائي الدافئ والجفاف، وبسقوط نسبة عالية من الأمطار الموسمية عليها. وأدت في الوقت نفسه إلى تمركز الحيوانات في هذه المناطق.

وهنا يفترض أن يكون استقرار المجاميع البشرية في مناطق الهضبة اليمنية قد أدى إلى تحديد مصادر الطعام وإلى نشوء فكرة زيادة الأطعمة النباتية، وذلك من خلال زرع وحصد الأصناف الحبية من النباتات التي كانت تنمو طبيعياً في الأماكن القريبة من أماكن إقامتهم، وبذلك نشأت فكرة الزراعة هذه في المناطق الجبلية. وكان قد تزامن استئناس الحيوانات مع ظهور الزراعة، إذ ربما كان التقارب بين استئناس الإنسان للحيوانات خلال تلك الفترة في مناطق إقامة الإنسان نفسها في الهضبة اليمنية قد أدى إلى نشوء فكرة استئناس أنواع مختلفة من الحيوانات.

وفي اعتقادنا أن عملية الاختيار الطبيعي للمحاصيل الحبية والنباتات الأخرى والاهتمام إلى الزراعة وتربية الحيوانات لم تجر مرة واحدة أيضاً وفي منطقة واحدة من مناطق المرتفعات الجبلية، بل استغرقت زمناً طويلاً وكانت في أكثر من مكان، لكنها ظهرت بشكل واضح في مناطق مثل، منطقة خولان (de Maigret, 1984-1990) ومنطقة ردمان، ومنطقة بدبدة، ومنطقة حضور همدان (Ghaleb, 1990, 1993, 1995)، ومنطقة ذمار (Wilkinson & et al, 1997)، التي عثر فيها على بقايا الحقول الزراعية وأقنية الري التي تؤرخ بحوالي نهاية الألف الرابع والألف الثالث قبل الميلاد.

والحقول الزراعية التي عثر عليها في هذه المناطق

. وكانت الحيوانات التي مارس السكان تربيتها هي: الماعز، الأغنام، البقر والخنازير، فقد عثر على مجموعات كبيرة من عظام هذه الحيوانات في حفريات وادي يناعم والسهمان في منطقة خولان (de Maigret, 1984-1990)، وفي حفريات متاش نجدة جبر في منطقة بدبدة، وحفريات خراب المجبر في منطقة حضور همدان (Ghalef, Un-) (published Reports)، في حوالي منتصف الألف الثالث قبل الميلاد.



4- اللقى الأثرية

1 - صناعة الفخار:

تشير نتائج الدراسات التي أجريت على العينات الفخارية الملتقطة من مواقع الاستيطان إلى أن فخار فترة العصر البرونزي يتميز باختلاف تركيبية عجنته وشكل أنيائه عن فخار الفترة السبئية التي أعقبت فترة العصر البرونزي في اليمن (Gibson & Wilkinson 1996; Ghaleb 1990, Pi, 4a 1993 Gigs, -38.2-7 1995: Fig.12; de Maigret, 1984: Gigs 80-90, 1990: Figs 80). ويمكن تقسيم فخار هذه الفترة إلى نوعين رئيسيين:

النوع الأول: هو النوع الخشن ومن خصائصه أن سميك وصلابته هشة وتماسكه ضعيف. وعدم الجودة في الحرق، ويحتوي على نسبة عالية من الرمل الجرانيتي الخشن ومواد صلبة ذات لون أسود أو أبيض. والمعالجة السطحية لهذا النوع كانت بدائية وهي مسح سطوح الأنثيات الفخارية بسوائل طينية مذابة وناعمة لتغطية خشونة السطوح الخارجية لها، والتلميع في هذا النوع كان مقتصرًا على الأنثيات الفخارية التي صقلت عجنتها الصلصالية. وأنثيات هذا النوع مصنوعة باليد.

النوع الثاني: هو النوع الناعم ومن خصائص هذا النوع أنه رقيق ومصنوع من عجينة جيدة، ودرجة حررقه كانت جيدة فأكسبه صلابة وتماسك، ويحتوي على نسبة ضئيلة من المواد الصلبة وهي في حالات كثيرة لا تظهر على سطح الآنية الفخارية. وأنه يحتوي على عدد من العينات المطلية بألوان خفيفة كانت تضاف على الألوان فتخفف اللون الأصلي للعجينة الصلصالية.

وعينات الفخار التي عثر عليها هي عبارة عن كسر لأواني متنوعة، منها ما هو أجزاء من أطباق عريضة أو

هي مدرجات صغيرة يتراوح ارتفاعها ما بين متر إلى مترين، وشيدت على امتداد ضفاف الوديان ومداخل أو على سفوح الهضاب الصخرية. وتكونت شبكة الري من قنوات رئيسية طويلة وأخرى صغيرة بينما المصارف وخنادق القنوات الرئيسية أقيمت على جانبي الحقول الزراعية بمحاذاة المرتفعات الصخرية الصغيرة على امتداد تلك الوديان (Ghaleb, 1990) وكانت وظيفة القنوات الرئيسية تجميع مياه الأمطار التي تسيل على المنحدرات الصخرية القريبة من الحقول وتوزيعها بانتظام إلى داخل الحقول الزراعية عبر تلك المصارف والخنادق. وكانت أهم المحاصيل الزراعية التي مارس سكان هذه المناطق زراعتها خلال فترة العصر البرونزي هي الذرة السكرية والشعير والشوفان والدخن ونباتات أخرى مثل النخيل والأعنان (Costantini Pls : 123-120-118-117). وقد أوضحت نتائج تحليل مركبات (1984, 1-2, 1990). وقد أوضحت نتائج تحليل مركبات العجينة الصلصالية التي استخدمت في صناعة الفخار والتي وجدت بها طبقات المحاصيل الحبية بأن تلك الأنواع المختلفة من الفخار مصنوعة محلياً، وأن خصائصها تعكس الأنماط المميزة لثقافة العصر البرونزي في اليمن، وهذا في حد ذاته أمر مهم للغاية، فهو يؤكد بأن أنواع النباتات الحبية التي وجدت طبقاتها على الفخار تعود في الواقع إلى الزراعة المحلية التي مارسها سكان هذه المناطق خلال فترة العصر البرونزي. كما عثر في عدد من مستوطنات العصر البرونزي في الهضبة على أدوات حجرية متنوعة، بعضها صنعت بإتقان، والبعض الآخر منها أقل إتقاناً في صنعها. وتضم مجموعات الأدوات الحجرية أدوات زراعية وأدوات منزلية مثل أدوات إعداد الطعام (de Maigret 1984, 1990, 1993, 1995) Ghaleb, 1990/)

ومصادر الطعام والماء ومواد البناء متوفرة فيها. وجاءت هذه القرى غنية بالمواد الأثرية التي تؤكد بأن مجتمعاتها كانت على معرفة متقدمة بالزراعة وتربية الحيوانات والعمارة وصناعة الفخار والتعدين. وأن الناس الذين استوطنوا تلك القرى سكنوا داخل بيوت ذات أشكال وأحجام مختلفة مبنية من أحجار بازلتية وأنواع أخرى وغير منعمة. وكانت البيوت الدائرية الشكل هي الصفة الغالبة والمشاركة بين قرى فترة العصر البرونزي في اليمن. ويمكن الاستدلال من خلال الانتشار الأفقي والرأسي للمستوطنات والمخططات الهندسية لمساكنها والمواد الثقافية التي عثر عليها بداخل فترة العصر البرونزي، وأن المستوطنون الذي عاشوا في تلك المناطق في الفترة نفسها كانوا مزارعين مارسوا تربية الحيوانات وصناعة الأدوات الفخارية والتعدين، وأنهم لم يكونوا معزولين عن المجتمعات الأخرى في المناطق المجاورة، ولا أدل على وجود نوع من الصلات معها من الأدوات الفخارية والأنماط المعمارية التي عثر عليها في تلك المواقع (Ghaleb 1984-1990; de Maigret 1990).

وعندما حاولنا تتبع التطورات الثقافية لمجتمعات هذه القرى، كنا ننظر إلى مراحل فترة العصر البرونزي التي ظهرت فيها على أنها وحدات زمنية غير متساوية، وأن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي افترضنا حدوثها خلال هذه الفترة قد تمت في كل وحدة زمنية على حدة. وأن حدوثها كان نتيجة وسبب أسهم في خلق أنواع من العلاقات والتفاعل بين أفراد تلك المجتمعات من جهة، ومع بيئتهم الطبيعية من جهة أخرى، في مواجهة التطورات المناخية والاقتصادية التي دفعتهم إلى البحث عن مصادر جديدة وثابتة للطعام والاهتداء إلى زراعة الأنواع المختارة من المحاصيل الحبية والنباتات الصالحة لحل مشكلة الطعام. وأن الزراعة كظاهرة ثقافية، كان ظهورها قد أحدث

سلطانية مستديرة بحواف طبيعية، أو هي أجزاء من جرار بحواف طبيعية ناتئة، أو أجزاء من جرار ذات أعناق قصيرة بحواف معطوفة إلى الخارج، أو هي أجزاء من جرار طويلة العنق بحراف معطوفة، أو هي أجزاء من جرار عديمة العنق ثقبية الفم. وهذه الأنواع من الجرار ذات شكل كروي ومتوسط الحجم وليس لها قواعد، بعضها لها مقابض قرب الحافة.

أما الألوان الأكثر شيوعاً في هذه العينات الفخارية فهي اللون البني، واللون الرمادي، اللون الأحمر، اللون الأسود. استخدم في زخرفتها أساليب مختلفة، منها الحفر الغائر والحفر البارز لرسم خطوط متموجة أو مستقيمة في الأجزاء العلوية من الإناء. وكان أهم ما في هذه الأنواع من فخار تلك القطع التي زينت أجزائها العلوية بخطوط مستقيمة أو عمودية أو متقاطعة أو موجة مطلية باللون الأسود أو البني الغامق.

2- الأدوات الحجرية:

تعددت أنواع الأدوات الحجرية التي عثر عليها في مستوطنات العصر البرونزي في اليمن، نذكر منها الأدوات الحجرية المصنوعة من الزجاج البركاني (الأوبسيديان)، والبازلت، الكوارتز، الجرانيت. وجاءت هذه الأدوات متعددة الأشكال وتتناسب مع المستوى الثقافي لمجتمعات هذه الفترة ومع متطلبات الحياة اليومية البسيطة لتلك المجتمعات التي اعتمدت الزراعة وتربية الحيوانات كمصدر رئيسي للطعام.

والأدوات الحجرية التي عثر عليها في مواقع العصر البرونزي في منطقة خولان (de Maigret, 1990)، ومنطقة ردمان ومنطقة بدبدة ومنطقة حضور همدان (Ghaleb, 1990, 1993, 1995) هي الشفرات، السكاكين، النصال، المكاشط، المناجل وأدوات طحن الحبوب مثل: المطاحن، المجارش، المدقات، الهونات المصنوعة من الحجر الرملي والكوارتز، تراكيت واللانايد.

الخاتمة

كانت الاستنتاجات التي استخلصت من هذه الدراسة هي أن قرى العصر البرونزي في اليمن كانت على امتداد المراحل الأولى لفترة العصر البرونزي وحدات سكنية متناثرة على نطاق واسع على سفوح المرتفعات الهضبية الصغيرة وعلى ضفاف الوديان الداخلية الكبيرة وفروعها في مناطق المرتفعات الجبلية، حيث البيئة ملائمة للعيش



والمكان الذي تم فيه التدجين للمحاصيل الحبية والنباتات الأخرى في المرتفعات الجبلية في اليمن هي أعمال يصعب تحقيقها في هذه المرحلة من البحث الأثري في اليمن. فالدراسات التي أجريت في هذه المناطق المذكورة قد مكنتنا فقط من التعرف على آخر الأنواع من المحاصيل الحبية والنباتات الأخرى والحيوانات التي كان سكان المرتفعات الجبلية في اليمن قد توصلوا إلى تدجينها في نهاية الألف الرابع والألف الثالث ق.م. ولم تزودنا نتائج هذه الدراسات بمعلومات ودلائل أثرية إضافية حول المراحل التي سبقت عملية التدجين. لأن التطورات البيئية والثقافية التي شهدتها اليمن خلال الفترة من الألف السادس حتى الألف الثالث ق.م. كانت متداخلة بحيث يجعل استخراج معلومات مباشرة عنها من التقارير الأثرية المنشورة أو تلك التقارير التي لم يتم نشرها يعد عملاً ليس سهلاً في الوقت الحاضر. ○

انقلاباً في أسلوب حياة السكان في المناطق الجبلية، إذ غيرت في طبيعة العلاقات التي كانت قائمة بين الأفراد من جهة، وبين بيئتهم الطبيعية من جهة أخرى، وخلقت طابعاً جديداً من العلاقات والتفاعل بينهم، وزاد من إمكانيات تفهمهم فأصبحوا قادرين على السيطرة على مصادر الغذاء والتأثير في محيطهم الإيكولوجي وتغييره. كما أسهمت في تطور وانتشار القرى الزراعية الأولى كمقدمات أساسية لظهور القرى الكبيرة والمراكز الإدارية. وهناك احتمال قوي أن يكون ظهور القرى الكبيرة قد تخلله نمو سكاني وزيادة في الإنتاج الزراعي وظهور فائض في المنتج أوجد لدى الناس رغبة في التوجه نحو خلق مزيد من النشاطات الاقتصادية وتعميق تقسيم العمل.

إن البحث عن أدلة ومعلومات إضافية أخرى لسلسلة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية هذه، أو التأكيد على أسباب اختيار الناس لغذائهم أو على الزمن

المصادر

أولاً: المصادر العربية

- 1 - غالب، عبده عثمان، 1993، تقرير مبدئي عن المسح والتنقيب في منطقة بديدة. التاريخ والآثار 1، ص 10-21.
- 2 - غالب، عبده عثمان، 1994. نظريات الفجوة الثقافية والاستيطان الحضري في اليمن. التاريخ والآثار 2، ص 4-18.
- 3 - غالب، عبده عثمان، 1995. نتائج المسح الأثري في منطقة حضور همدان. الإكليل 23، ص 210-231.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

1. Beck, R. (1990), Environmental Profile Dhamar Governorate. DHV, Amersfoort, Netherlands.
2. Castiello, B., & Gianni, A. (1990): (Grindstone Tools and hammerstones at wadi Yanaim, site I (Wyi). In the Bronze Age Culture of Hawlan Al-Tiyai and Al-Hada, Ed. A. demigret ISMEO RONE, PP. 115-128.
3. Costantini, L. (1984). {Plant Impressions in Bronze Age Pottery from Yemen Arab Republic} East and West 34.
4. Costantini, L. (1990). {Ecology and farming of the protohistoric communities in the central Yemeni Highlands}. In the Bronze Age Culture of Hawlan Al-Tiyai and Al-Hada. Ed. A. de maigret. ISMEO- ROME, PP. 187-104.
5. Dayton, J. E. (1975), The problome of Climatic Change in the Arabian Peninsula. Proceedings of the Seminar for Arabian Studies 8: 33-60.
6. De Maigret, (1984) A. Bronze Age (For Southern Arabian). East and West 34:75-106.
7. De Maigret, (1990) The Bronze Age Culture of Hawlan at Tiyai & al-Hada (Republic of Yemen) A 1st. General Report ISMEO, Rome (2vols).
8. De Mario, F. (1990). (The Bronze Age Lithic Industry). In the Bronze Age culture of Hawlan At-Tiyai and Al-Hada Ed. A. de Maigret. ISMEO-Rome, PP. 81-114.
9. Fedele, F. G. (1990). Man Land and climate: Emerging interactions from the Holocene of the Yemen Highlands. In Bottema s. et al, eds. Man 's Role in The Sahping of the Mediterranean Landscaps Dordrech: Balkema,: 33-34.
10. Fedele, F. G. (1984). (Fauna of Wadi yana 'im (wyi),

Yemen Arab Republic. East and West 34, 117-125.

11. Fedele, F. G. (1990) a. Bornze Age Faunal collections from North Yemen. In the Bronze Age culture of Hawlan Al-Tiyai & Al-Hada Ed. A. de Maigret. ISMEO, PP. 149-n 185.

12. Fedele, F. G. (1990) b. (Radiocarbon dates). In the Bronze Age culture of Hawlan Al-Tiyai and Al-Hada. Ed. A. de Maigret. ISMEO-Rome. PP. 205-218.

13. Ghaleb, A. (1990) Agricultural Practice in Ancient Radman and Wadi al-jubah PHD (unpublished) university of Pennsylvania.

14. Gibson, M & T. J. Wilkinson, (1995), The Dhamar Plain, Yemen: A preliminary study of the Archaeological Landscape. Proceedings of the Seminar for Arabian Studies, vol. 25: 161-183.

15. Grolier, M. J., (1981) (A Qualitative Appraisal of the Hydrology of the Yemen Arab Republic from Lansat-Images). U.S.

17. Marcolonge, B., and Palmieri, A. (1990). (Paleoenvironment History of western Al-A'rus). In the Bronze Age culture of Hawlan Al-Tiyai and Al-Hada, Ed. A. de Maigret, ISMO-Rome, PP. 137-143.

18. Marcolonge, B., and Palmieri, A. (1978). (Ar Rub al-Khalil). In Quaternary period. in Saudi Arabia Vol. I. Ed. S.S. Al-Sayari, and L.G. zotl. New York: Springer-verlage, PP. 252-263.

19. Overstreet, W.C; Grolier, M.; and Toplyn M. r. (1988). The Wadi Al-Jubah Archaeological Project. Vol. 4, Geological Reconnaissance in North Yemen, (1985) washington, DC: American Foundation for the study of Man.

20. Brinkmann, R, Ghaleb, A. (1996), Late Pleistocene Mollisol and Cumulic filluvents near Ibb, Yemen Arab Reconnaissance in eds. TheWadi al-Jubah Archaeological project vol. 5, AF5M, Washington, 251-259.

21. wilkinson, T. J. (1997). Holocene Environments of the high Plateau, Yemen. Recent Geoarchaeological Investigations. Geoaoreology, vol. 12, no. 8, 833-864.

22. Wilkinson, T. J. Edens C, Gibson M. (1977), (The Archaeology of the Yemen High plains: A Preliminary Chronology). Arabian Archaeology and Epigraphy, 8: 99-142.

المتحف مؤسسة علمية وثقافية غير ربحية،



تهدف إلى نشر العلم والمعرفة بين الناس،

وتقوم بحفظ التراث الحضاري وصيانه

وتوريثه للأجيال القادمة. وللمتحف دور بارز في تنمية

الحس الوطني وتعزيز الهوية الثقافية، بالإضافة إلى كونه

مدرسة تربي الناشئة على التذوق الفني وعلى احترام

الثقافة الإنسانية.

أما دوره في تنشيط الحركة السياحية، وإثراء الحياة

الاجتماعية والثقافية والبحث العلمي، فأمر معلوم إذا ما

تمَّ إعداد المتحف إعداداً جميلاً وعرضت مقتنياته

بأسلوب جذاب، واستخدمت أحدث الوسائل التقنية

الممكنة لإبراز الملامح الفنية والإبداعية فيه.

وينبغي أن يكون لليمن متحف وطني، يرسم صورة

تاريخية وتراثية صادقة وشاملة. ومقر المتحف الوطني

حالياً هو دار السعادة بالعاصمة صنعاء، وما يحيط به من

منشآت تاريخية، مثل المستشفى العثماني (دار المالية)

ودار الشكر والنوبة وغيرها، ولكنه رغم جماله وثرائه

محتوياته لا يشبع زائريه، الذي يرغب في الاستفادة

والتذوق، والخروج منه بانطباعات دالة على تاريخ هذا

البلد، وعمق حضارته وإبداعات شعبه.

فمساحته صغيرة، ومخازنه قليلة، وصلات العرض لا

تقدم إلا القليل مما تحويه مخازن المتحف العامرة. ودلّت

السنوات الأخيرة على تزايد عدد السواح والزوار

للمتحف، وينتظر أن تتزايد باطراد في السنوات القليلة

القادمة. ولهذا لابد من تطوير المتحف القائم بحيث يلبي

الاحتياجات المستقبلية.

وقد وجه الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس

الجمهورية، بتطوير المتحف الوطني وتوسيعه وتحسينه،

وشرعت الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات،

بالتعاون مع الحكومة الهولندية بوضع خطة شاملة

للنهوض بالمتحف الوطني بصنعاء شملت مايلي:

أ - ترميم وتجديد المباني المرفقة بدار السعادة (دار

المالية بجناحيه النوبة، مباني الخدمات، الأسوار).

ب - إعداد طابق تحت الأرض، ليكون مخزناً حديثاً

للمتحف، وبالمواصفات العلمية المطلوبة.

ج - إعداد صالات العرض بأحدث الوسائل وتنسيقها،

بحيث ترسم للزائر صورة بانورامية متكاملة للحضارة

اليمنية.

د - إزالة المنشآت الصغيرة المستحدثة في مجمع المتحف

الوطني، والاستفادة منها في توسيع المتحف، وكذلك



الخطة الشاملة

لمشروع تطوير

المتحف الوطني بصنعاء

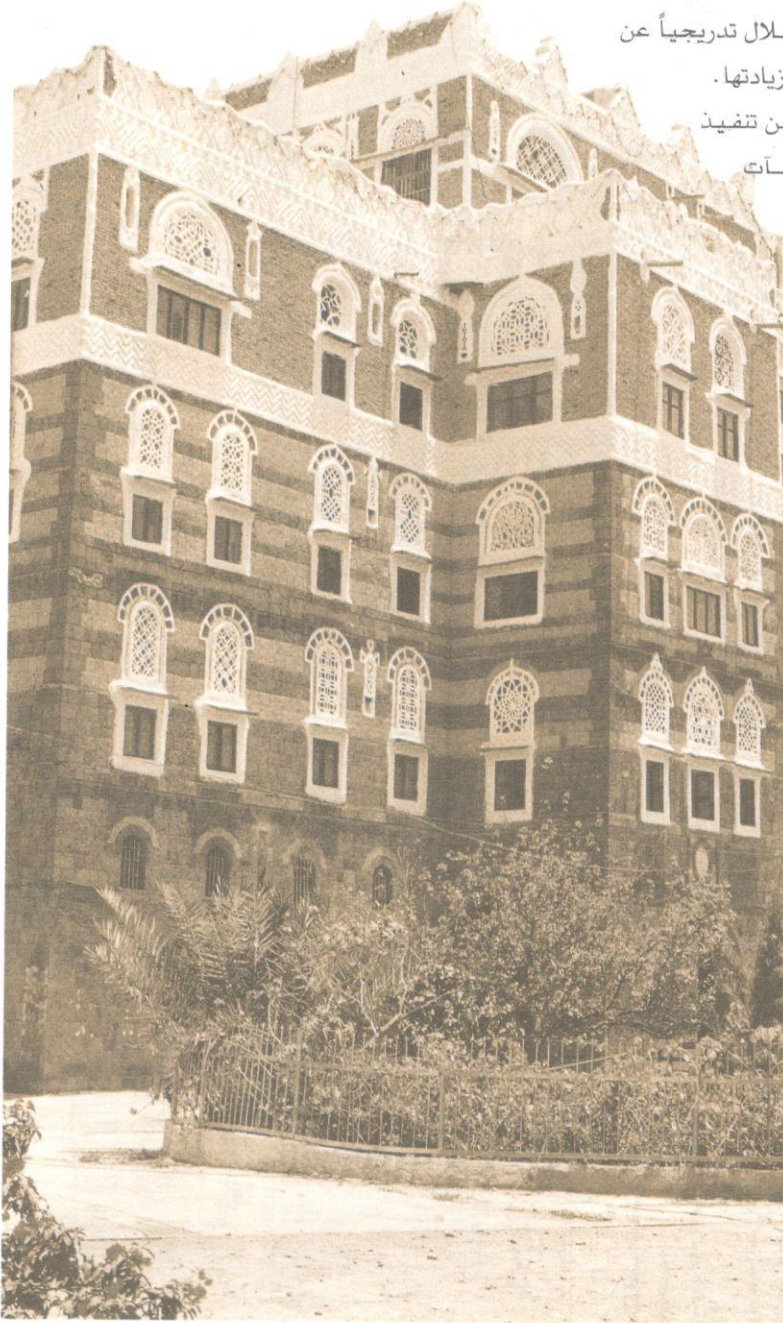
(1998 - 2003)



- ❖ السياحة
- ❖ الوصول إلى مكانة عالمية
- ❖ التراث الثقافي، مورد اقتصادي
- ❖ الاستثمار على المدى الطويل.

نطاق العمل

- ❖ ترميم وإحياء المباني القائمة.
- ❖ تصميم وتنفيذ معارض وورش عمل جديدة.
- ❖ رفع مستوى وتطوير التصاميم الحالية لكل من سوق المتحف، والكافتيريا، وصالة العرض، والمكتبة، وقاعة المحاضرات.
- ❖ تنفيذ برامج تدريبية للموظفين والعاملين.



المساحات المجاورة غير المستغلة، كما هو محدد في تصميم المتحف الجديد، والذي تعاونت الهيئة مع شركة توتال ديزاين الهولندية على إعداده.

هـ - تدريب وتأهيل العاملين بالمتحف من أخصائيين وفنيين، لمواجهة متطلبات المرحلة الجديدة.

و - تزويد المتحف بكل محتاجاته، من الأجهزة والأدوات المطلوبة بمساعدة هولندية.

ز - إقامة المرافق اللازمة للمتحف، مثل الكافتيريا وصالة العرض والحمامات وغرفة التذاكر والمكتبة والإدارة وغير ذلك.

ح - وضع خطة مالية للنهوض بالمتحف بحيث يكفل تغطية نفقاته المتزايدة مستقبلاً، والاستقلال تدريجياً عن المعونة الحكومية عند شحتها وعدم زيادتها.

ومن خلال متابعة المرحلة الأولى من تنفيذ الخطة، فقد تمّ ترميم وتجديد منشآت عديدة، وتمّ وضع كل التصاميم المطلوبة، وإعداد القوائم والسيناريوهات اللازمة لمحتويات المعرض وصالات العرض، ويجري التدريب والتأهيل بنجاح وفق برنامج محدد. كما أن أعمال التصوير للمجمع وإعداد المرافق العامة مستمرة، ويجري قريباً الشروع في وضع الطابق الأرضي الخاص بالآثار.

ولا شك أن الإطار التراثي لمجمع المتحف الوطني بشكله الجميل وال جذاب، ووجود المتحف في قلب العاصمة، وخطط التزويد بالمقتنيات التي يجري تنفيذها، وعلى امتداد الوطن، وكذلك الجهود الإنشائية والتصاميم الراقية كلها عوامل تعد بمتحف وطني رائع خلال عامين أو ثلاثة... إن شاء الله.

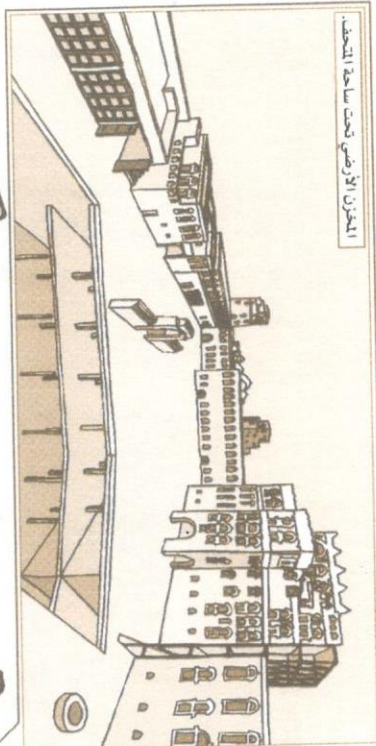
الأهداف

- ❖ المحافظة على التراث الثقافي
- ❖ وتعزيز الهوية الثقافية.

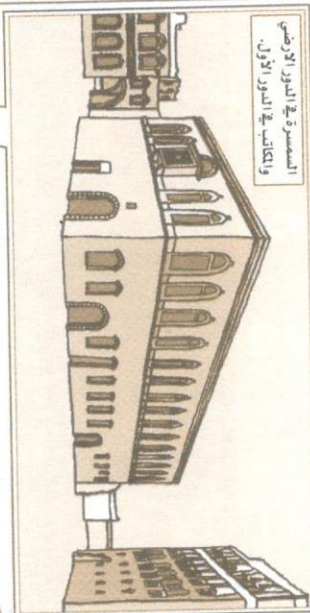
الفوائد

- ❖ التعليم والتثقيف والبحث العلمي

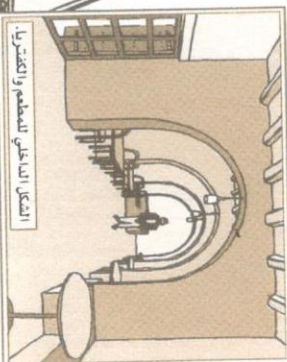
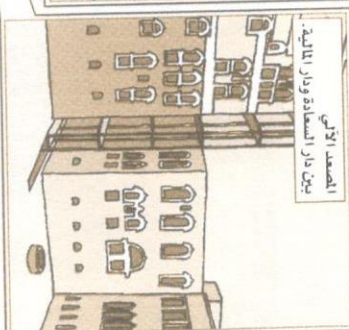
المخزن الأرضي تحت ساحة المتحف.



المسمورة في الدور الأرضي والمكتب في الدور الأول.



الصعد إلى
بين دار السعادة ودار ليلية.



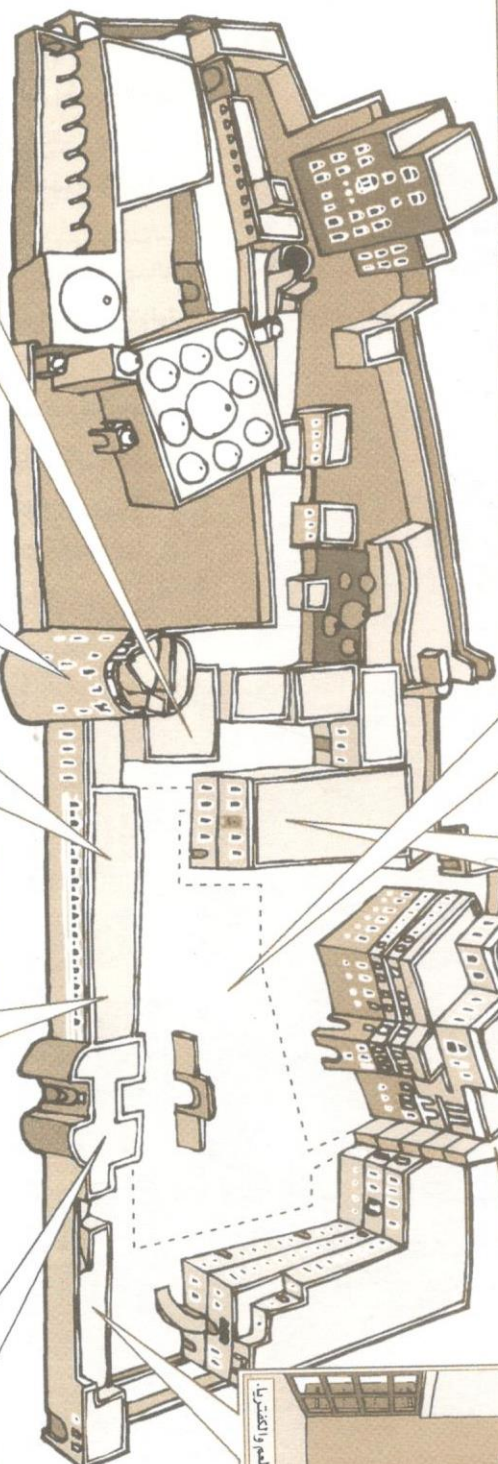
الشكل الداخلي للمuseum والتفريغ.

المتحف الوطني

صفحة

مشروع الدعم الفني / البولندي المشترك

المخطط، القترح الداخلي والخارجي لواقع المتحف الوطني وتوسعاته.

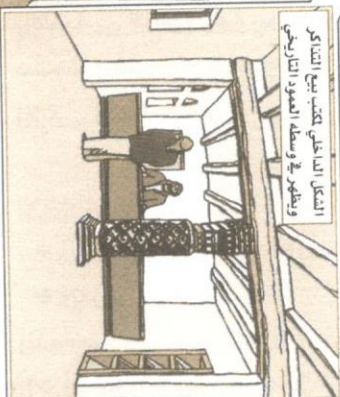


قاعة العرض السعوي والذي

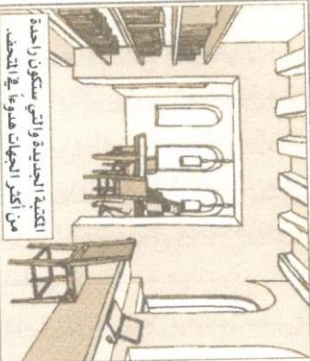
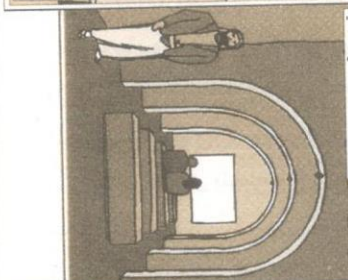
سوق التحف على سيار الدحل

مركز المتحف
museum

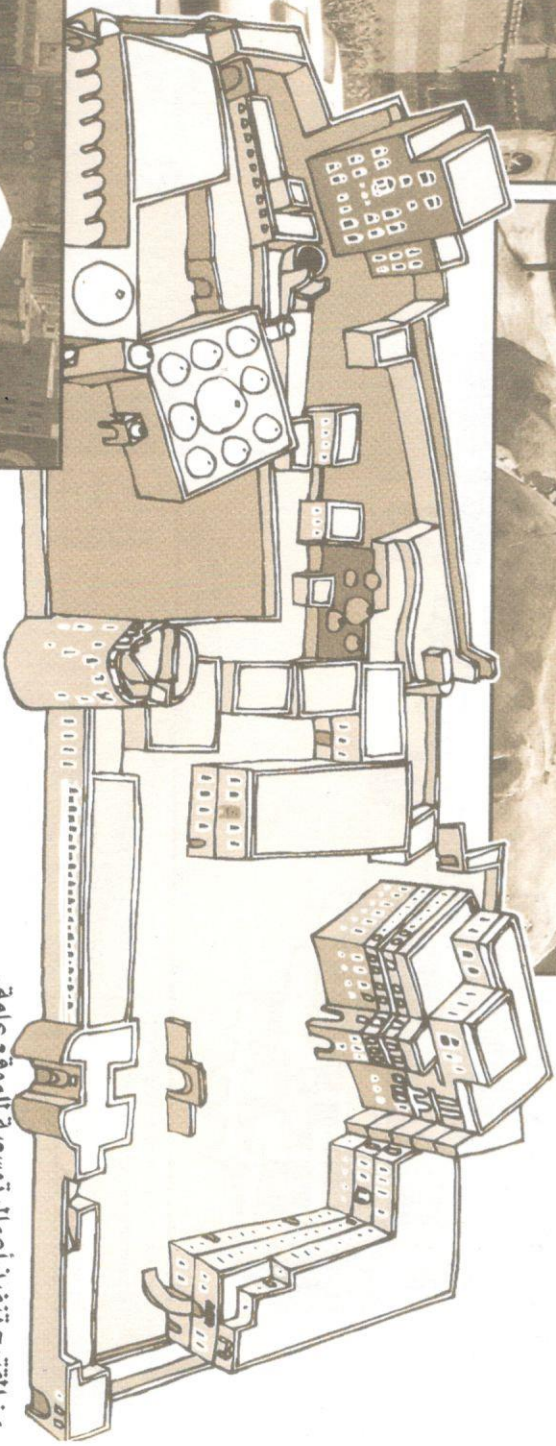
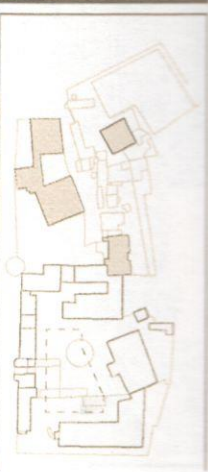
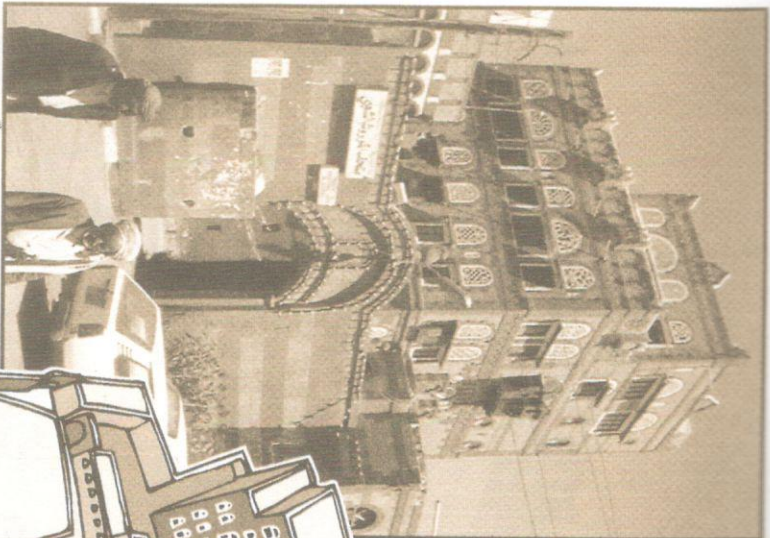
الشكل الداخلي للمuseum بيع المتاحف
ويظهر في وسط المخطط التاريخي



الطريق الجديد القترح
والإيردي إلى التورية محطرقا إلىستان



المكتبة الجديدة والتي ستكون زا حدة
من أكبر الجهات هدوة في المتحف.

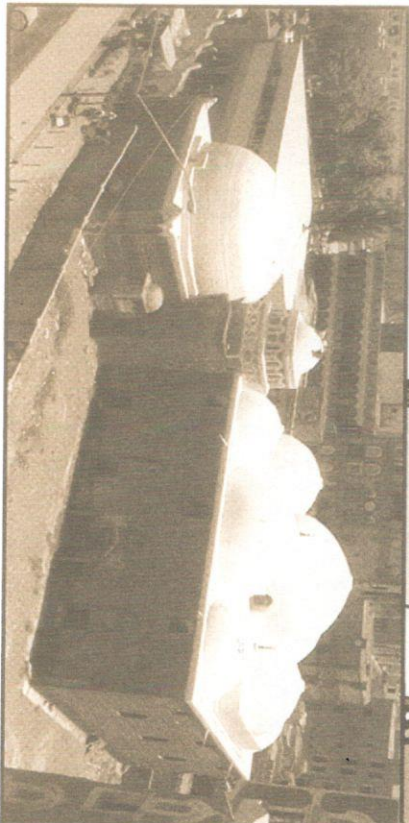


من المقترح تنفيذ أعمال توسعية للموقع عامة.

لقد اقترح ضم مبنى دار الشكر وقبة التوكل والحمام الى مجمع المتحف الوطني. هذا التوسيع سيعمل على إضفاء تنوع معماري على الموقع عامة وبصورة خاصة سيزيد من جاذبية المتحف عمومًا.

عند الانتهاء من هذه الاعمال التوسعية سيتمكن الزوار من الإستمتاع برؤية المعارض الرئيسية وأيضاً التجول من مبنى الى آخر مروراً بالحدائق المختلفة في ساحة المتحف حيث ستوفر أماكن خاصة للراحة والاسترخاء.

في الواقع لم تكن هذه التوسعات متضمنة في خطة المشروع الأساسية. لكن طبيعة موقع المتحف الوطني تطرح سلسلة من الاحتياجات التي يجب اعتبارها في مراحل مبكرة.



سيوفر المخزن الأرضي حلاً جذرياً للعدد المتزايد للقطع الأثرية والتحف التي تُحضر إلى المتحف لغرض خزنها وحفظها.

المخازن الحالية في المتحف الوطني ضيقة وصغيرة و أيضاً ليست ملائمة لخزن وحفظ التحف والقطع الأثرية بطريقة علمية صحيحة. وبناء على ذلك تم عمل تصميم لخزن تحت الأرض يتكون من طابقين بحيث سيغطي مساحة قدرها 1600 م² تقريباً.

سيضم هذا المخزن رفوفاً قدر طولها جميعاً إلى 3.5 كم. إن موقع المخزن تحت الأرض سيوفر تحكماً ممتازاً وليس مكافئاً لدرجة الحرارة و معدل الرطوبة النسبية و أيضاً سيكون من السهل تنفيذ الإجراءات الأمنية.

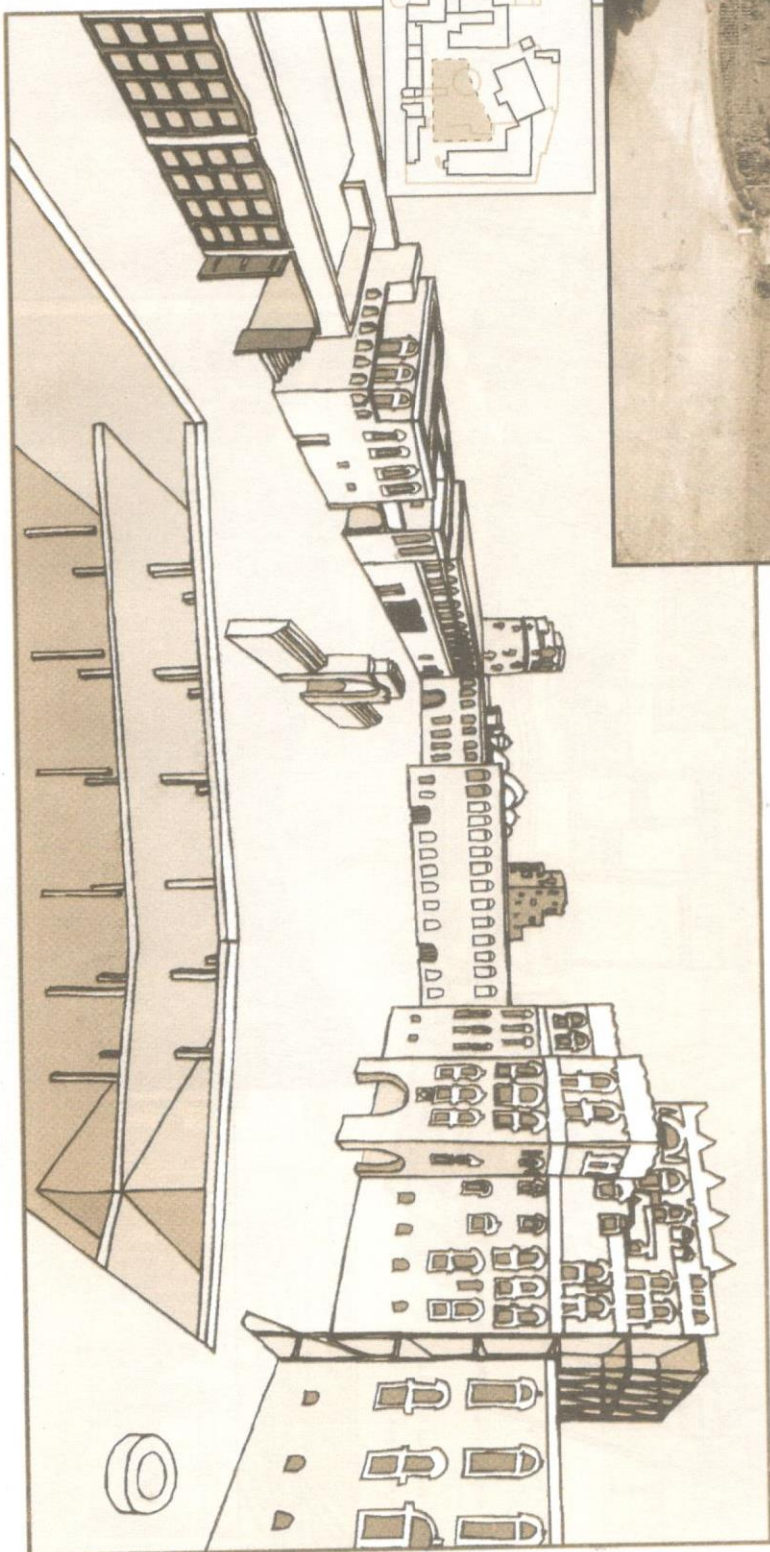
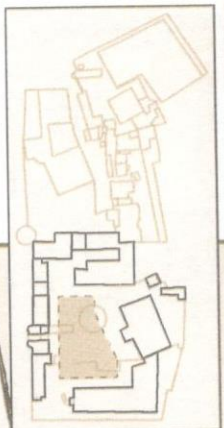
هذا المخزن الأرضي سينفذ بناءً على أعلى المستويات والمعايير التي سيحوي على نفائس الآثار والشواهد التاريخية.



تقدير للتكلفة المبدئية

لتفصيل جميع أعمال التشييد بالخرسانة وتركيب أثاث التحكم بالمناخ الداخلي وارتفاعه وكذلك عمل الرفوف والأعمال النهائية مثل الدعامات والطلاءات الخارجية بنوعية الأعمال الأخرى مثل الإضاءة والحماية من السرقة والتهريب والحد من مخاطر الحريق والأضرار المسببة للتلوث الجوي والبيئة مثل أجهزة الترشيح ومولدات التبريد.

للمزيد: 810.000 دولار أمريكي



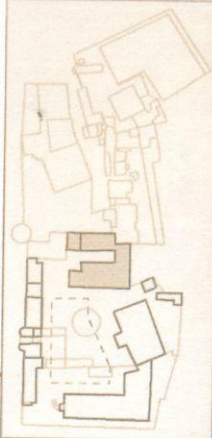
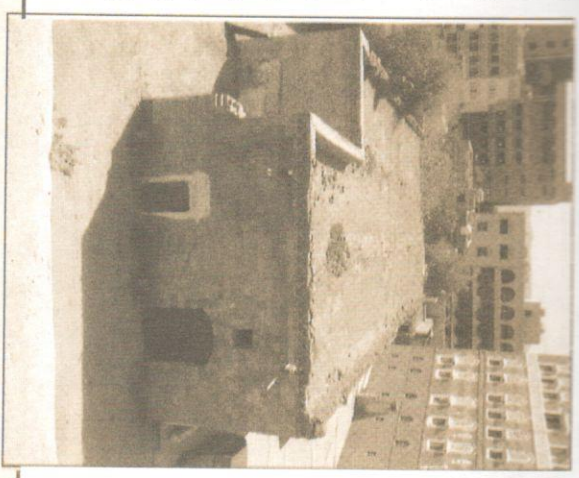


سيتم تنفيذ أعمال الترميم مكثفة للجناح الجنوبي للمستشفى العسكري القديم وإعادة تهيئته الأصلية.

سيتم إضافة دور واحد على مبنى المستشفى العسكري القديم وذلك لكي يطابق ارتفاع الجناح الشمالي من الجهة الأخرى في ساحة المتحف.

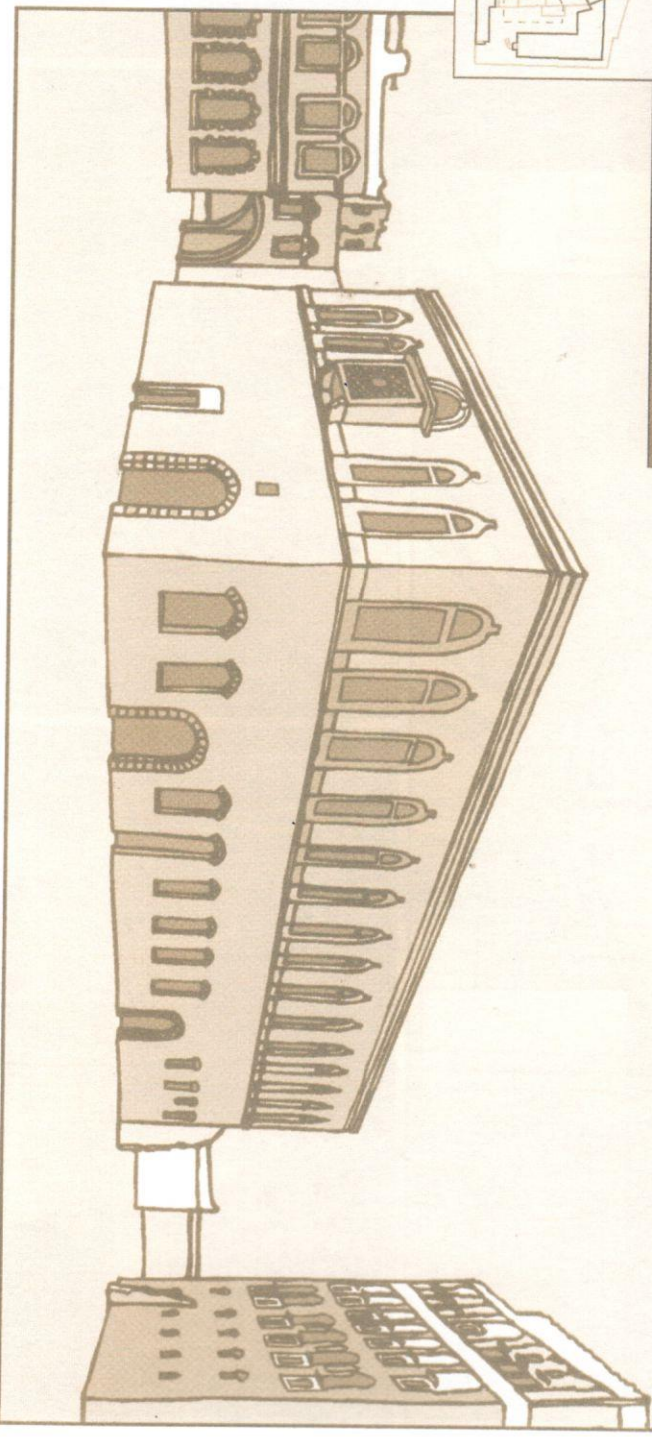
هذا بلا شك سيزيد من الانطباع بأن الساحة محاطة بجداري عالية وستكون متصلة بالجزء الخلفي للمباني الأخرى بحيث ستكون في شكل الحرف L.

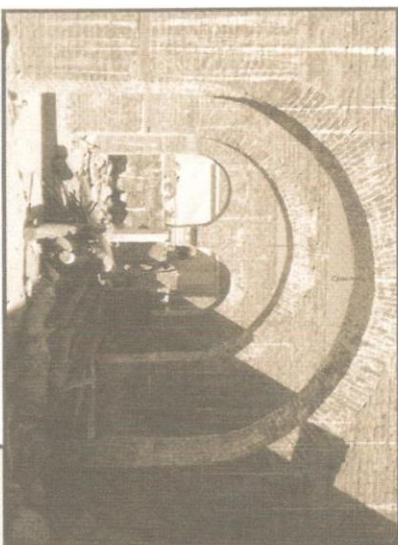
سيوفر الدور الأرضي لهذا المبنى المساحة الضرورية لإحتواء مكاتب إدارة المتحف وكذلك وحدات إدارية يمكن إستخدامها للأغراض العلمية.



تقدير للتكلفة العامة

التكلفة العامة لأعمال الترميم الخاصة بالمبنى 550,000 دولار أمريكي هذا التقدير للتكلفة لا يشمل تكاليف التأسيس وشراء المعدات والتجهيزات





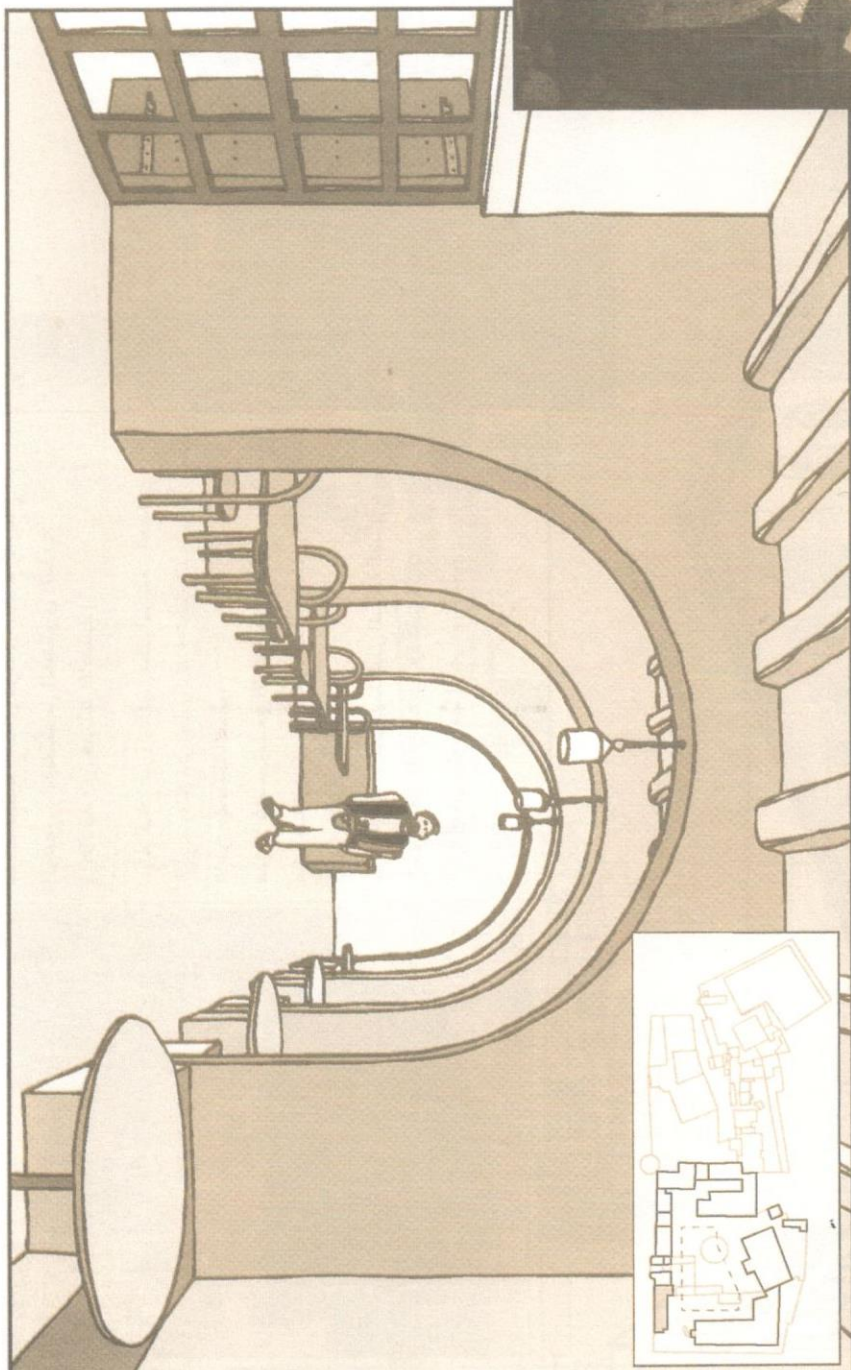
الكفتريا ومخطط لها أن تحصل الجهة الشمالية

الشرقية من ساحة المتحف.

إن موقع الكفتريا بعيد عن ساحة المتحف ويطل على المبنى التاريخي دار السعادة. في هذا المكان الهادئ يستطيع الزوار الجلوس براحة واسترخاء في دكانه أو على سطحه الذي سيزود ببيعة كبيرة. ستحتوي قائمة الطعام الخاصة بالكفتريا على الوجبات الخفيفة والمرطبات والتي ستقدم خلال ساعات العمل الرسمية للمتحف.

التقدير العام للملكة

أعمال البناء والتشييد للكفتريا ودورات المياه وغرفة الحراس وكذلك الشرفة (البلكونة) في الدور الأول. أعمال الترميم للمدخل والبوابة الرئيسية بما فيها مكتب بيع التذاكر، وغرفة وضع الأمانات، وكذلك غرفة الحراس والمكتب. التكلفة العامة تقدر بـ 140,000 دولار أمريكي.

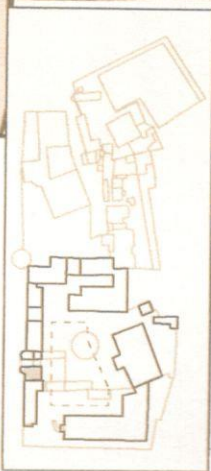
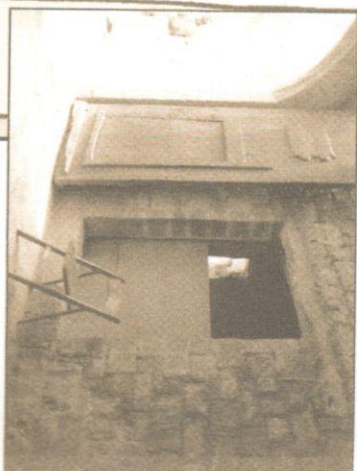
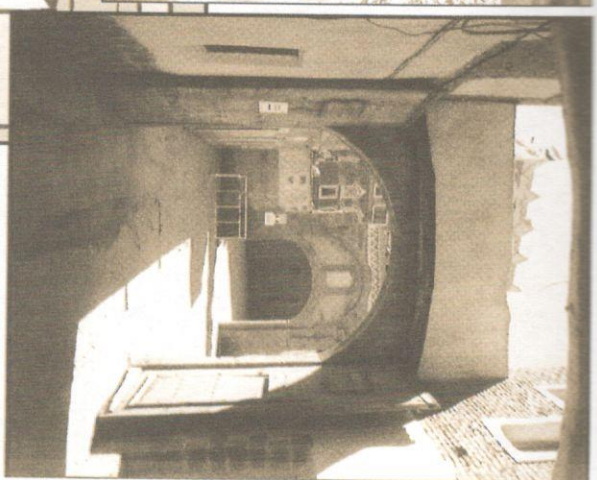
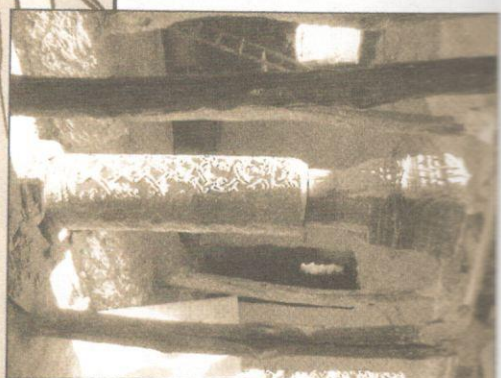


مكتب بيع التذاكر على بين الدخول

سيتم مكتب بيع تذاكر الدخول عند بداية مدخل المتحف، عملياً سيتم خلق البوابة الدخلية وسيخصص باب صغير للدخول إلى ساحة المتحف سيتم بيع دليل المتحف في هذا المكتب بالإضافة إلى توفير خدمة صرف وتغيير العملات.

لقد تم نصب عمود تاريخي قديم يعود إلى فترة ما قبل الإسلام داخل مكتب بيع التذاكر يعتبر هذا العمود كدعامة مساندة لسقف المكتب.. وكذلك فإنه بمثابة مقدمة شيقة يراها الزائر.

سيتم أيضاً استخدام مواد بناء تقليدية وذلك لإعادة شكل هذا المكان إلى ما كان عليه في الماضي. أعمال البناء والتشييد لهذا التماذج متضمنة مع الأعمال الخاصة بالكثيرا. التكلفة العامة موضحة في المصفحة السابقة.



سوق المتحف والذي سيوفر مجموعة مختلفة من الكتب والصناعات الحرفية للبيع.

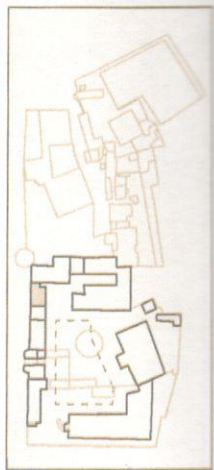
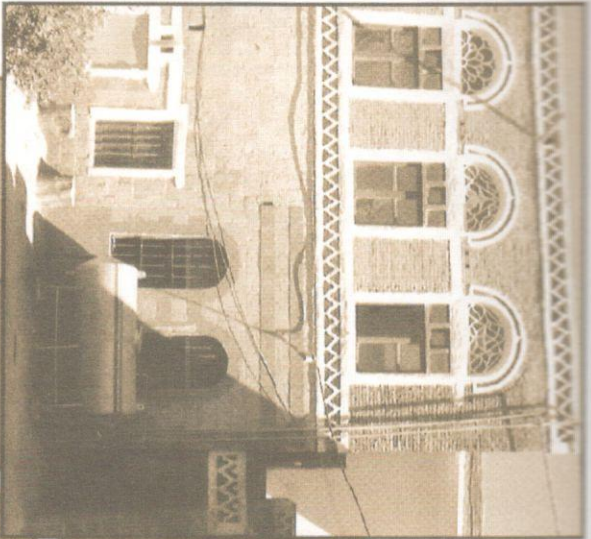
ستحتل غرفة الأمانات للجهة اليسرى من المدخل الرئيسي للمتحف وكذلك سوق المتحف. عند خروج الزائر من المخرج الصغير سيصل إلى سوق المتحف. إن المساحة الباقية فوق دورات المياه ستوفر مساحة إضافية لسوق المتحف. أما غرفة الأمانات فستكون آخر شيء في طريق الخروج من المتحف.



التقدير العام للتكلفة.

تكاليف أعمال البناء لسوق المتحف وغرفة وضيع الأمانات ودورات المياه وكذلك المسرح الصغير والدور الأول الذي سيحتوي على المكاتب تقدر بـ 210.000 دولار أمريكي. هذا التقدير للتكلفة العامة لهذا التماح لا يشمل أعمال التأثيث وشراء المعدات والتجهيزات



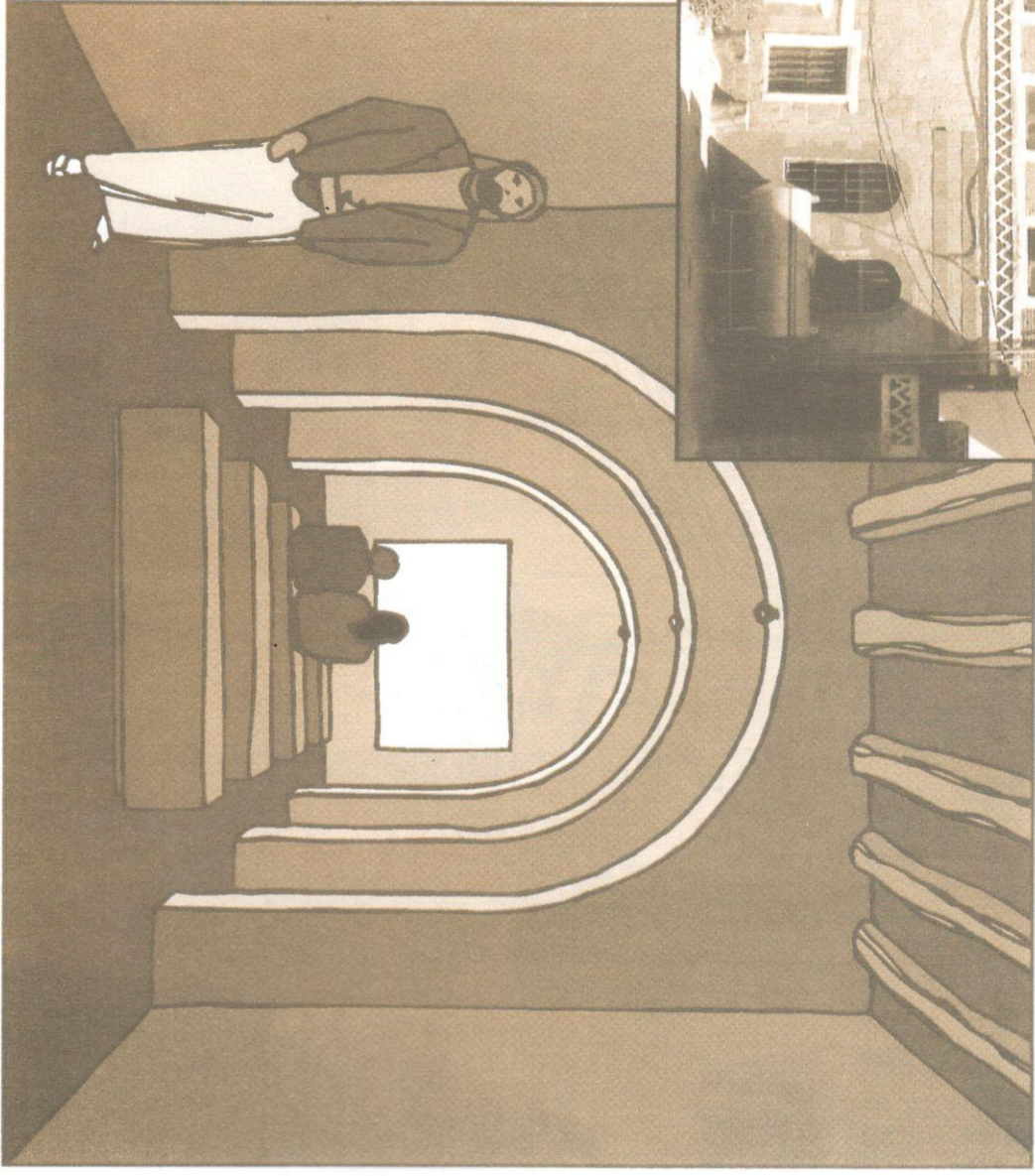


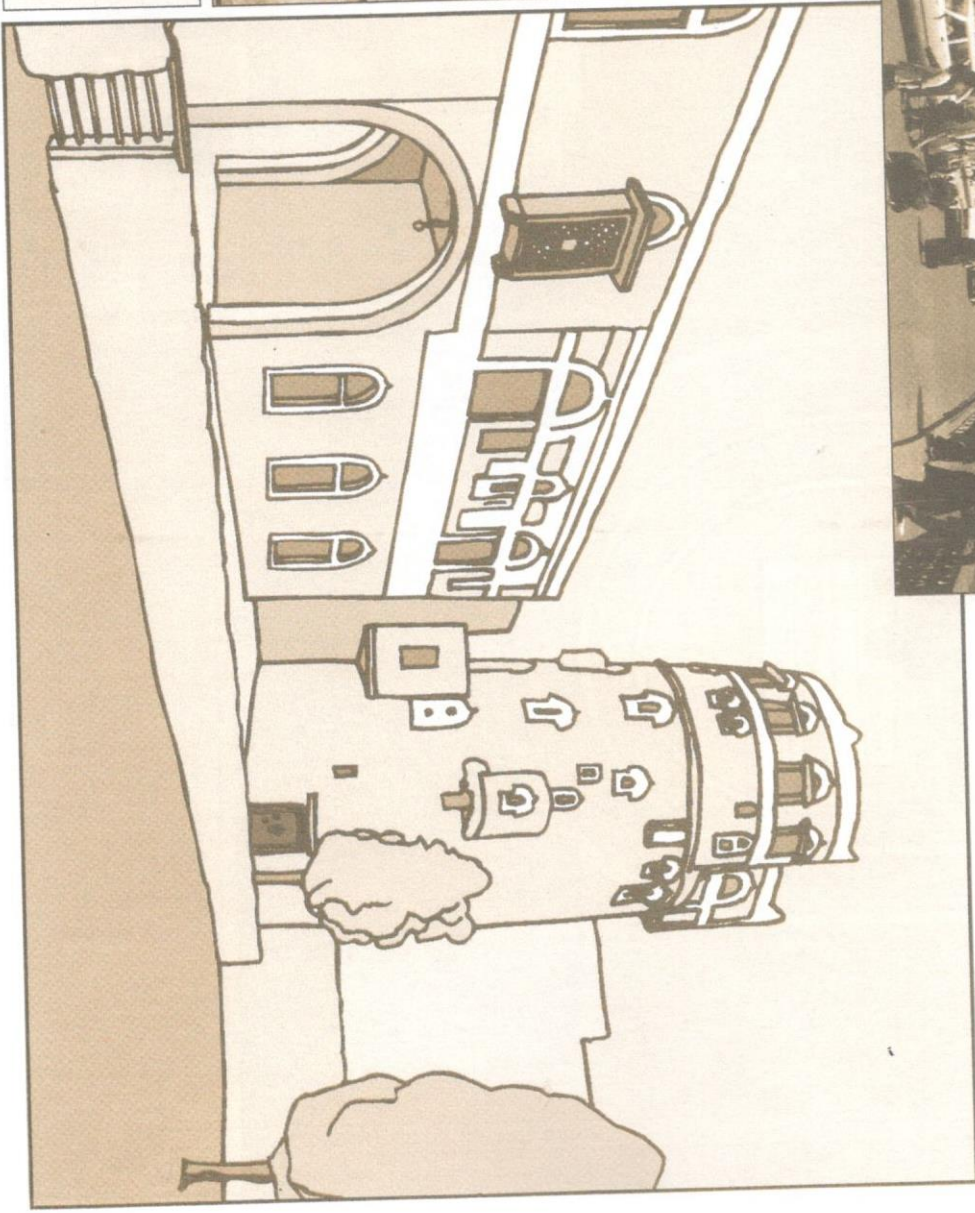
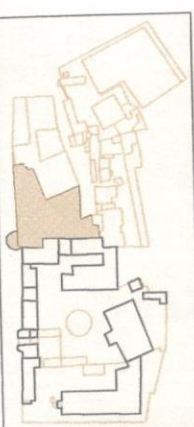
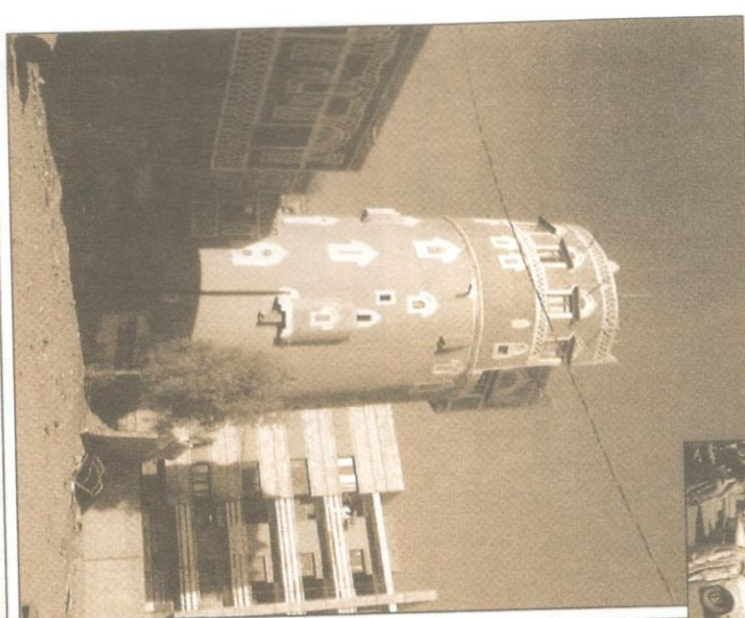
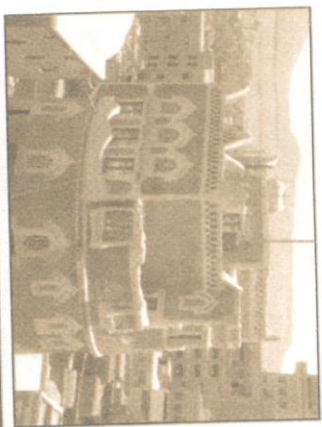
مسرح صغير للعرض السمعي والبصري ومخطط له أن يحتل مكاناً بالقرب من سوق المتحف.

سيكون هذا المسرح الصغير صالحاً لعدة أغراض حيث يمكن استخدامه لتقديم العروض والمحاضرات والندوات، وكذلك لعرض سمعي بصري للمعارض المؤقتة والأحداث الخاصة. ستتيح هذه القاعة لأربعين شخصاً تقريباً.

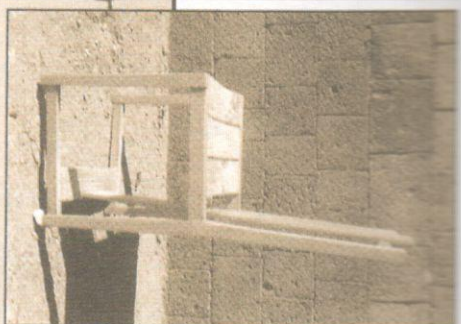
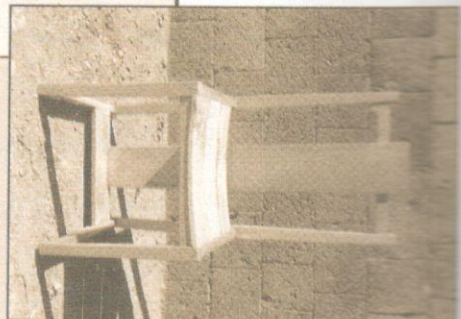
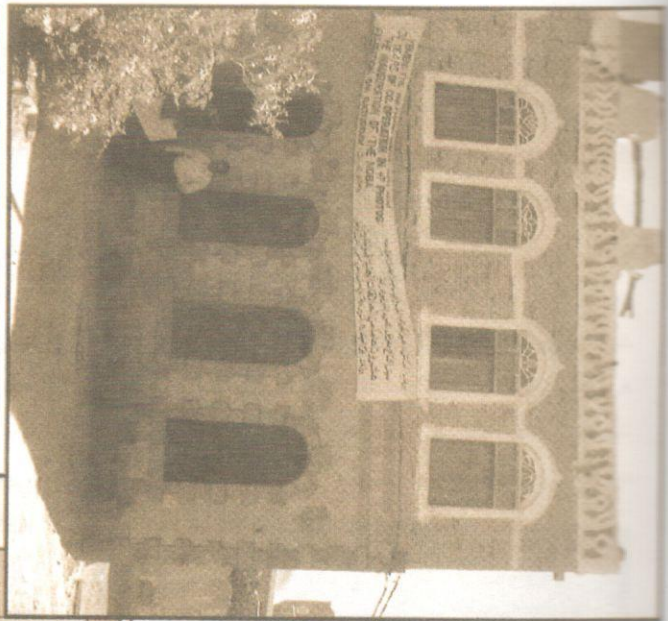
يجب تجهيز هذا المسرح بإمكانيات خاصة وكذلك كرسي خاصة بالإجتماعات.

التكلفة العامة موضحة في صفحة سابقة.



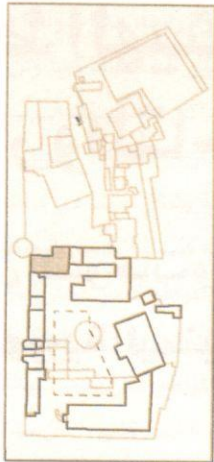


طريق جديدة مؤدية للنوبة من حديقة المتحف هي أيضاً ضمن الأشياء المدرجة في إطار التوسيع المقترح. لقد تم ترميم مبنى النوبة مؤخراً. إن مبنى النوبة يشكل معلماً خاصاً في قلب صنعاء. سيتم عرض الأسلحة القديمة والدروع في هذا المبنى وكذلك سيتم تأجير غرفتي الفرج الموجودتين في أعلى النوبة وذلك لإقامة المحلات في المناسبات الثقافية والوطنية.



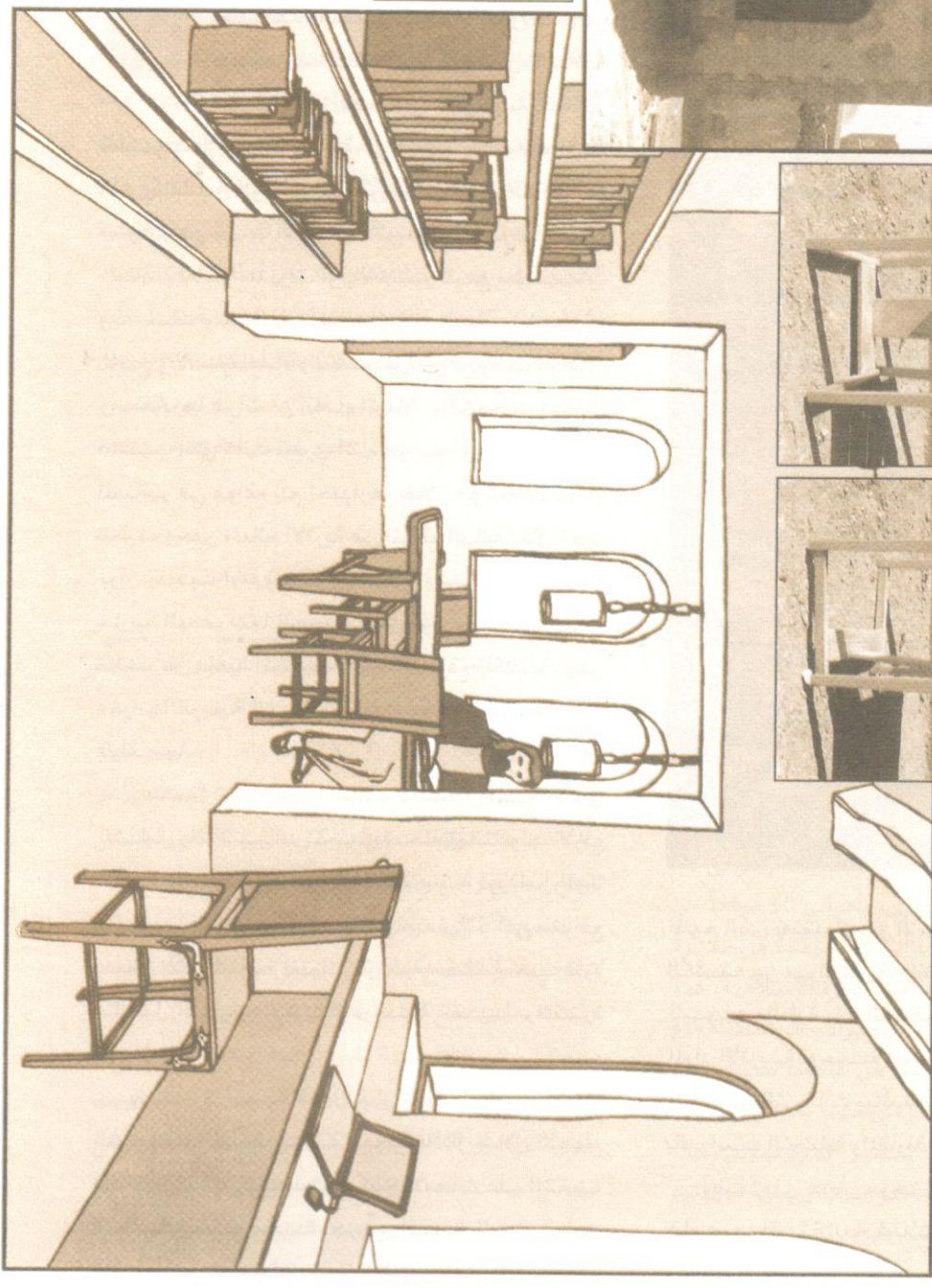
المكتبة ومخطط لها أن تكون في زاوية هادئة من الموقع. من المتوقع أن تزيد القدرة الاستيعابية للمكتبة إلى خمسة أضعاف قدرتها البديئية. عبارة على ذلك فإن هناك غرفة منفصلة مخصصة لأمين المكتبة وأيضاً غرفة محاضرات ملحقة بالمكتبة وتسع لثلاثين شخصاً. سيكون الدور الأول مجهزاً بمكتب متصل بمجموعة المكاتب في أعلى السمسرة وكذلك المسرح السمعي البصري.

لقد تم مؤخراً وضع تصاميم للكراسي والتي ستنتج محلياً في صنعاء.



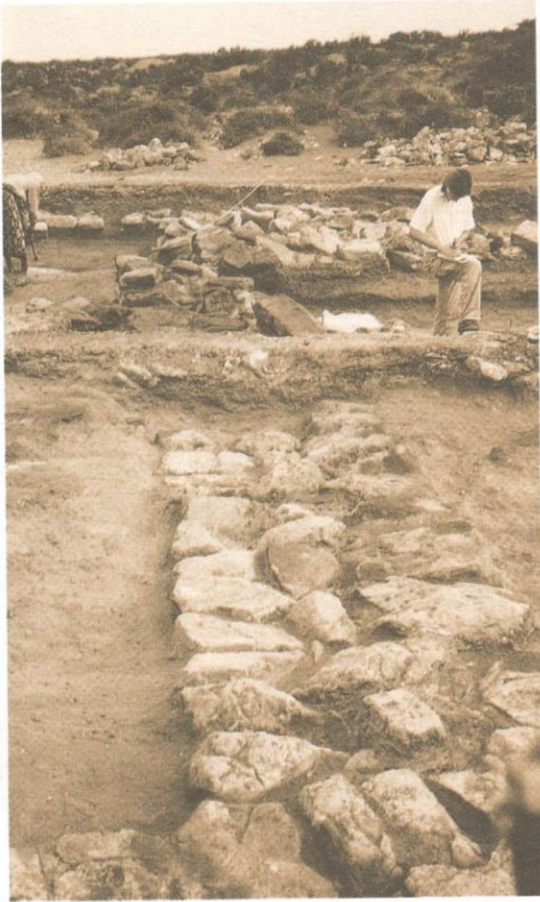
تقدير للتكلفة العامة

تقدير التكلفة لأعمال الترميم الجذئية وأعمال البناء والتشييد الخاصة بالمكتبة وغرفة المحاضرات والمكاتب في الدور الأول 130.000 دولار أمريكي. هذه التكلفة المقدرة لا تشمل أعمال التأثيث وشراء المعدات والتجهيزات.



نشاط الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات

في مجال المسوحات والتنقيبات والترميمات الأثرية
في الجمهورية اليمنية خلال الفترة (1998م - 1999م)



المنهج الذي يعتمد الحفر الاستراتيجي كنظام يتبع في الكشف عن مواد أثرية، والتحقيق في التراصف المتوالي للسويات والطبقات الثقافية، التي عثر بها على تلك المواد الأثرية، وجمع المعلومات والأدلة العلمية حول الثقافات، التي كانت سائدة في مواقع الحفريات، والقيام بالدراسات التحليلية والمقارنة التي تنشأ تبعاً لذلك. وفيما يلي عرض موجز لنشاط لأعمال الأثرية التي قامت بها الهيئة العامة للآثار خلال العام المنصرمين (1998 و1999).

يعكس هذا التقرير التحول التدريجي في نوعية النشاط الأثري الموسمي، القائم على أراضي الجمهورية اليمنية. فخلال السنوات الأربع المنصرمة، أي منذ بداية مواسم المسح الأثري الشامل لأراضي الجمهورية في عام (1996)، كان التركيز في نشاط الأعمال الأثرية، التي أجرتها الهيئة العامة للآثار منفردة، أو بالاشتراك مع مؤسسات وجامعات ومعاهد أثرية محلية وأجنبية، منصب على المسح والاستقصاء والتسجيل، لمواقع ومعالم الآثار ومصادرها في شتى أنحاء البلاد. وافتصرت أعمال التنقيب التي كانت تجري أثناء مواسم المسح، على حفر المسابير في مواقع يتم اختيارها خلال مواسم المسح، أو تنظيف وحفر المعالم الأثرية في المواقع الهامة، مثل معبد برآن ومعبد أوام (محرم بلقيس) ومعبد صرواح في مأرب، الهدف منها الحصول على مواد ومعلومات أثرية، تكشف عن ماهية المخلفات الأثرية للمواقع المكتشفة، وعن فترات الزمنية التي لم تزودنا المسوحات إلا بمعلومات قليلة عنها.

وهكذا توالى نشاطات أعمال المسح الأثري الشامل والتنقيبات المحدودة، خلال السنوات الأربع المنصرمة، حتى تكونت لدينا محصلة ثرية من المواد والمعلومات الأثرية الأولية، عن عدة آلاف من مواقع ومعالم الآثار العائدة لفترات تاريخية مختلفة، هي فترة ما قبل التاريخ، الفترة التاريخية القديمة، والفترة الإسلامية.

وبعد توفر نسبة كبيرة من معلومات المسح الأثري الشامل، بدأ نشاط الهيئة العامة للآثار خلال الأعوام (1998-2000)، يتجه نحو تركيز الأبحاث على التنقيب المنظم في مواقع محددة، جرياً وراء منهج البحث العلمي الأثري المتبع في معظم مناطق الشرق الأدنى القديم، وهو

بعثة معهد الدراسات الشرقية جامعة شيكاغو (أمريكا)

أنهت بعثة معهد الدراسات الشرقية بجامعة شيكاغو (الولايات المتحدة الأمريكية) موسمين من أعمال المسح والتتقيقات الأثرية المنتظمة في الأعوام (1998 و 1999)، والتي قامت بها في منطقة الهضبة الوسطى، التي تبعد حوالي 200 كيلو متر إلى الجنوب من مدينة صنعاء، وقاد هذه البعثة الأستاذ الدكتور (ميجوير جبسون)، وساعده في ذلك الدكتور (ويلكينسون)، وكلاهما من جامعة شيكاغو. وقد ضم فريق المسح والتتقيقات الأثرية عدد من الأثريين الأمريكيين واليمنيين.

ويهدف مشروع المسح هذا إلى مسح منطقة المرتفعات الوسطى لليمن، مسحاً أثرياً وجيومورفولوجياً شاملاً، وجمع المعلومات والدلائل الأثرية حول المستوطنات السكنية، القديمة منها والإسلامية، وحول النشاط الاقتصادي والاجتماعي لسكان تلك المستوطنات بشكل خاص واليمن بشكل عام، للخروج بصورة واضحة عن التطورات الحضارية والبيئية عبر جميع العصور التاريخي ووضع تسلسل تاريخي دقيق، لهذه التطورات الحضارية والبيئية. ويتم هذا المشروع بالتعاون مع الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات وبإشراف رئيس الهيئة العامة للآثار الأستاذ الدكتور يوسف محمد عبد الله.

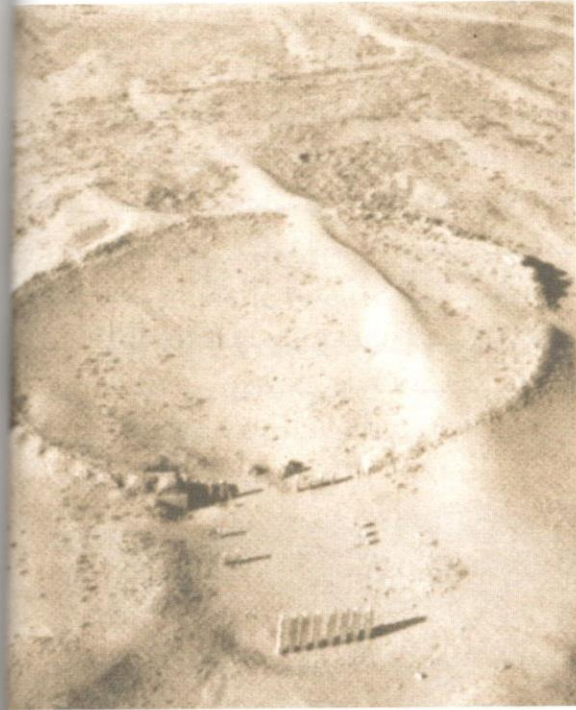
وقد هدفت البعثة في هذين الموسمين، الموسم الرابع لعام (1998) والموسم الخامس لعام (1999)، إلى استكمال أعمال المسح والتتقيب التي بدأتها في عام (1994) في أجزاء من الهضبة، تقع ما بين منطقة الحدأ، الواقعة إلى الشمال الشرقي، ومنطقة يريم التي تقع إلى الجنوب، ومنطقة آنس التي تقع إلى الغرب، ووادي بنا الذي يقع إلى الجنوب والجنب الشرقي من مدينة ذمار. ومن أهم النتائج لهذين الموسمين: اكتشاف حوالي 15 موقعاً من فترة العصر الحجري الحديث، وحوالي 50 موقعاً من فترة العصر البرونزي، وحوالي 50 موقعاً من فترة العصر الحديدي، وحوالي 45 موقعاً من الفترة الحميرية، وحوالي 80 موقعاً من الفترة الإسلامية. كما اكتشفت البعثة بقايا لعدد من البحيرات، في منطقة قاع جهران، وطبقات رسوبية مختلفة في المنطقة نفسها، وفي عدد من الوديان المجاورة لها تاريخها يعود إلى نهاية العصر الباليستوسيني والعصر الهولوسيني. هذا بالإضافة إلى اكتشافها بقايا المدرجات الزراعية من فترة العصر البرونزي، وبقايا سدود وقنوات للري ونقوش تعود لمراحل مختلفة من الفترة الحميرية.

وتتواجد هذه المواقع في أماكن هضبية، تشرف على الوديان الخصبة، كما وأن بعض هذه المواقع متواجدة في الأماكن منبسطة، قرب سلسلة الجبال وعلى أطراف الوديان. وأظهرت أعمال المسح مواقع العصر البرونزي، ممثلة بشكل جيد في مخلفاتها المعمارية، وإن عدداً منها كانت كبيرة الحجم ومحصنة، وإن أقدم ما عثر عليه في هذه المواقع كسر فخارية، وأدوات وشظايا حجرية، بعضها وجدت في طبقات الحفريات، التي أجرتها البعثة في عدد من المواقع التي تنسب لهذه الفترة. وإن بعض الدلائل التي عثر عليها تشير بأن مفهوم ((البلدة)) قد أخذ يتبلور، وأصبحت كل بلدة مع القرى المحيطة بها تنعم باستقلالية، وقد حددت البعثة بداية ظهورها بحوالي منتصف الألف الثالث قبل الميلاد. يلي ذلك مواقع العصر الحديدي، حيث وجدت مخلفاتها المعمارية واضحة، وتمّ جمع مجموعات كبيرة من كسر الفخار، والأدوات الحجرية من مواقع هذه الفترة. أما مواقع الفترة الحميرية فهي كثيرة وكبيرة الحجم، وقد عثر عليها متموضعة على أماكن استراتيجية، تشرف على القيعان والوديان الزراعية الخصبة. ولها طابع تحصيني يظهر ذلك من خلال بقايا الجدران والمرافق الدفاعية والسكنية. كما عثر على عدد كبير من السدود وقنوات الري وبعض النقوش تعود لمراحل مختلفة من هذه الفترة الحميرية.

البعثة الإيطالية - الفرنسية المشتركة للتتقيب في مدينة تمنع القديمة

أنجزت البعثة الإيطالية - الفرنسية للتتقيب في مدينة تمنع عاصمة الدولة القتبانية موسمها الأول خلال شهر (ديسمبر 1999 ويناير 2000)، بإشراف البروفيسور (الساندرو دي مجريه)، وبالتعاون مع الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات. وقد ركزت البعثة أعمالها في المسح الطبوغرافي والتتقيب الأثري في الموقع.

المسح الأثري: تمكنت البعثة من إنجاز المسح الطبوغرافي للقطاع الشمالي الغربي من المدينة القديمة، بواسطة جهاز جمع النقاط الإلكتروني (تيودوليت). وقد تمّ رسم أكثر من 800 نقطة طبوغرافية، وباستخدام جهاز الكمبيوتر تمّ وصل النقاط ذات المنسوب الواحد، ورسم خطوط الكنتورات، وتوقيع الظواهر المختلفة فوق سطح القطاع. وكانت عملية المسح الطبوغرافي للقطاع قد شملت السوق القديم، والمعبد الكبير والقرية الحديثة والحدود الشمالية الغربية الطبيعية للتل.



الجزء الجنوبي الشرقي من سور مبنى الحرم البيضاوي في المعبد، وعلى امتداد الواجهة الخارجية والواجهة الداخلية له، ويشار إليها ب (منطقة ب).

3 - رسم خريطة طبوغرافية للمعبد، ولأول مرة، ومن ثم توثيقه من خلال إسقاط معالمه ومظاهره على الخريطة.

4 - إجراء مسح جيولوجي - جيومورفولوجي للموقع، والمناطق القريبة منه.

وقد أظهرت أعمال التنظيف والحفر الصفوف العليا من سور مبنى الحرم البيضاوي في المعبد، والتي بلغ عددها في منطقة الحفريات (ب) بحوالي 16 صفاً. وتم اكتشاف 44 نقشاً سبئياً، جزء كبير منها كانت قطع مكسورة من نقوش كبيرة، ومواد أثرية أخرى نقشت بخط المسند، اثنان منها كانت استراكا. كما عثر في طبقات الحفريات على مجموعات كبيرة من الفخار، وعظام الحيوانات والفحم وأجزاء من تماثيل وأفاريز، وأدوات مصنوعة من مواد حجرية رخامية وبرونزية، وقطع من الجص والقضاض والطين المجفف بأحجام مختلفة، ورقائق جصية مطلية باللون الأحمر، ومواد عضوية أخرى.

وقد أظهرت نتائج المسح ورسم الخريطة الطبوغرافية للموقع، أن الشكل العام لمبنى حرم المعبد كان دائرياً، وبمحيط 300 متر تقريباً. وأوحت نتائج الحسابات الأولية لقياس ارتفاع السور المحيط بالمبنى أن ارتفاعه يصل إلى

التنقيب الأثري: تركزت أعمال التنقيب الأثري في المنطقة (A) الواقعة في الجزء الشمالي الغربي للتل، وعلى مساحة بلغت ما يقارب 400 متر مربع. وقد أسفرت أعمال التنقيب عن اكتشاف معبد كبير مكرس في أكثر الاحتمالات للإلهة (أثرت). والذي يعود تاريخ بناء المرحلة الأخيرة منه إلى القرن الثاني الميلادي، وهذا التاريخ يتوافق مع تاريخ النقوش التي اكتشفت خلال الحفريات، والتي يعود عهدها من خلال شكل الحروف إلى القرنين الأول والثاني للميلاد. بينما التقنيات التي اتبعت في بناء المرحلة الأولى لحائط المعبد وكسر الفخار الذي عثر عليه في المستوي السفلي منه، تشير إلى أن أقدم مراحل بنائه يعود تاريخها إلى حوالي القرن الثالث قبل الميلاد. وكان قد بني على أنقاض معبد قديم يعود تاريخه إلى حوالي القرن الخامس قبل الميلاد أو أقدم.

وقد عثر أثناء عمليات الحفر على عدد من المذابح، والقواعد الصغيرة المصنوعة من الحجر، والتي كانت تستعمل في أكثر الاحتمالات لتقديم القرابين، وعثر على كميات كبيرة من الفخار، وعلى أفاريز وتماثيل وموائد قربان، وعلى قطع من الزجاج، وقطع برونزية، وعلى كسر من الفخار المزجج والروماني المختوم، وعلى 43 نقشاً.

بعثة المؤسسة الأمريكية لدراسة الإنسان للتنقيب في معبد أوام (محرم بلقيس)

في السنتين المنصرمتين 1998 و 1999 أنهت المؤسسة الأمريكية لدراسة الإنسان، موسمين من أعمال مشروع المسح والتنقيب الأثري في معبد أوام محرم بلقيس في منطقة مأرب، بالتعاون مع الهيئة العامة للآثار وبإشراف الدكتور (ويليم جلازمان)، والدكتور (عبد عثمان)، والسيدة (ميريلين فيليبس هدرسن) رئيسة المؤسسة. وستواصل المؤسسة أعمالها بالتعاون مع الهيئة العامة للآثار في مواسم أخرى قادمة، حتى تحقق كامل أهداف مشروعها الأثري بالكامل.

في الموسم الأول (1998) كرس فريق المؤسسة أعماله الأثرية في ثلاثة محاور رئيسية:

1 - إزالة طبقات الرمال والأترية التي تراكمت بسبب الرياح الشديدة التي تعرضت لها منطقة مأرب في الماضي، وعلى امتداد الجزء الشمالي والشمالي الغربي من الواجهة الخارجية لسور مبنى الحرم ذو الشكل البيضاوي، ويشار إليها ب (منطقة أ).

2 - إجراء حفريات استراتيجرافية، ولأول مرة في

الحجارة المزخرفة، بأشكال مختلفة في الواجهة الداخلية للصور، وسبعة صفوف من الحجارة المنعمة والمزخرفة بأشكال مختلفة في الواجهة الخارجية منه، وقد أمكن معرفة بعض التفاصيل عن المواد الإنشائية والأساليب المعمارية، المستخدمة في بناء الجزء العلوي من الصور، الذي تمّ الكشف عنه في المنطقة (D)، وهي كومة ضخمة من الأتربة ومخلفات أثرية وتجميعها خلال حفريات سنة (1951-1952)، وتمّ تجميعها في هذه المنطقة، وقد تمّ حفر المربع (D 1) بطريقة استراتيجرافية استرجاعية للطبقات والمواد الأثرية الأخرى، التي لم تتمكن بعثة المؤسسة الأمريكية من تسجيلها وتوثيقها خلال حفرياتها القديمة سنة (1951-1952).

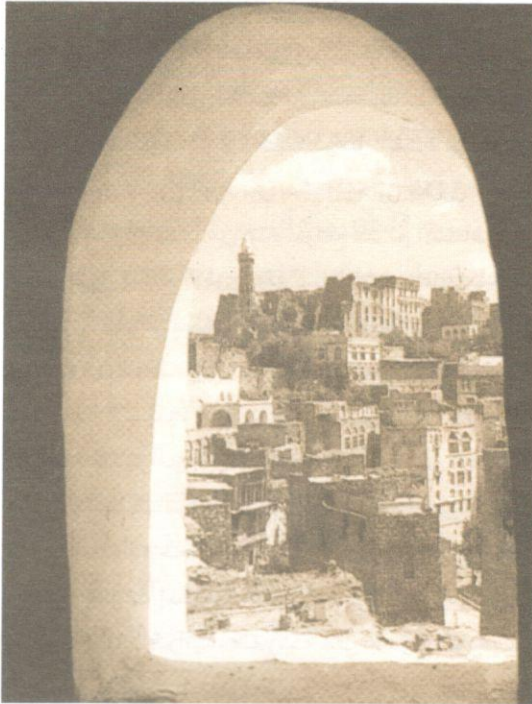
وكرست أعمال المسح على استكشاف الطبقات والبقايا المعمارية، والمواد الأثرية الأخرى، المطمورة داخل مبنى المعبد وخارجه، ثم تحديد مواقعها في باطن الأرض، بواسطة أجهزة الرادار والاستشعار عن بعد.

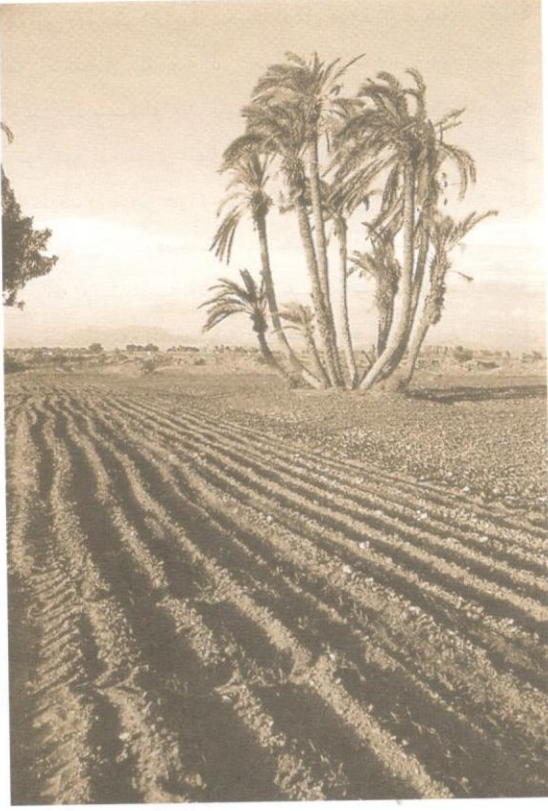
وقد أسفرت أعمال الحفريات في المنطقة (C و D) عن اكتشاف 35 نقشاً، وهي أجزاء من نقوش مختلفة نقشت بخط المسند، يعود تاريخها إلى الفترة ما بين القرن الأول والقرن الرابع الميلادي، كما تمّ العثور على مجموعة كبيرة من الكسر الفخارية، يعود تاريخها إلى القرون الأولى من الألف الأول قبل الميلاد، والقرون الثلاثة الأولى من الألف بعد الميلاد، وعثر أيضاً على أجزاء صغيرة من المواد النحاسية والبرونزية، وبقايا

حوالي 16 متر تقريباً، بحيث تصل مجموع صفوفه المبنية من الأحجار المنعمة إلى حوالي 46 صفّاً، وأن متوسط ارتفاع الصف الواحد منها هو 30 سم. وكشفت الدراسة التوثيقية للمستوى العلوي من الصور، التي أظهرته أعمال التنظيف والحفر عن وجود اختلاف في الأسلوب المعماري وتنوع في التقنيات التي استخدمت في إعداد الأحجار والمواد الإنشائية الأخرى، حيث لوحظ أن عدداً من أحجار البناء الضخمة والمنعمة تتعيماً جيداً تحمل علامات، ورموز زخرفية ومعمارية منقوشة بحروف المسند. كما لوحظ وجود طبقة رقيقة من الجص المقاوم للمياه والرطوبة، في واجهتي السطح العلوي الأمامية والخلفية للكتل الحجرية. كما عثر أثناء أعمال التنظيف وإزالة الرمال والأتربة، التي تراكمت على سطح الصور عن عدد من المذابح الحجرية بميازيبها الممتدة نحو الجهة الداخلية للمبنى. وقد أمكن معرفة بعض التفاصيل عن مواد البناء، والأساليب الهندسية والتقنيات التي استخدمت في بناء الصور، وقد تمّ تسجيل وتوثيق تلك الأساليب المعمارية.

وقد أجريت دراسات أولية للأنماط والتقنيات المعمارية ولأنماط الخطوط، التي استخدمت في كتابة النقوش المكتشفة، وكذلك للأنواع المختلفة من الفخار، وإن نتائج تلك الدراسات الأولية تشير إلى أن المعبد كان ولا يزال قائماً، وأنه استمر في مزاوله نشاطاته الدينية والاجتماعية، حتى نهاية النصف الأول من الألف الأول بعد الميلاد. كما بينت الحفريات الاستراتيجية أن المعبد كان قائماً، ويمارس نفس الأنشطة المذكورة في حوالي القرن الثامن قبل الميلاد، وأنه خلال القرن الرابع بعد الميلاد استقبل عدداً كبيراً من النقوش النذرية والقرايين خلال القرن الرابع بعد الميلاد.

في الموسم الثاني لعام (1999) كرسست المؤسسة الأمريكية لدراسة الإنسان أعمالها الأثرية في المعبد (أوام) على الحفر والمسح، بالتعاون مع الهيئة العامة للآثار. تركزت أعمال الحفر في منطقتين هما (منطقة C)، وتقع في الجزء الجنوبي الغربي من مبنى حرم المعبد البيضاوي، وفي (منطقة D)، وتقع إلى الشرق من المدخل الجنوبي للمعبد. وفي المنطقة (C) أجريت الحفريات وإزالة الرمال والأتربة في أربعة مربعات هي: مربع (C 1) في الواجهة الداخلية لصور المعبد، وامتد على عرض الصور، وفي الواجهة الخارجية للصور تمّ حفر المربعات (C 1, C 2, C 1) وظهر من خلالها ثلاثة صفوف من





منطقة المضاربة ورأس العارة - محافظة لحج

أنهت البعثة الروسية - الألمانية المشتركة أعمال المسح الأثري خلال العام (1999)، بالتعاون مع الهيئة العامة للآثار في منطقة المضاربة ورأس العارة، التي تقع على الشريط الساحلي الممتد من خور العميرة إلى السقية في محافظة لحج. وقد أسفرت أعمال المسح الأثري عن اكتشاف 17 موقعاً أثرياً تعود لفترات تاريخية مختلفة، هي فترة العصر الحجري الحديث، وفترة العصر البرونزي المتأخر، وفترة ما قبل الإسلام. تمّ توثيق جميع هذه المواقع وإسقاطها على الخريطة الطبوغرافية للمنطقة. أهم المواد الأثرية التي عثر عليها في المواقع المكتشفة هي: مجموعة كبيرة من الأصداف والمحارات التي أُرخت للفترة ما بين الألف السادس والألف الثالث قبل الميلاد. كما تمّ العثور على مجموعة كبيرة من الكسر الفخارية، التي تعرف بفخار (صبر) وفخار (أمعليبة) في عدد من هذه المواقع، مثل موقع الهيوي، وموقع قهلول، وموقع العريشي، ومواقع وادي المرخة، والتي يعود تاريخها لفترة العصر البرونزي المتأخر. كما عثر في موقع قهلول على قطع مكسرة، هي أجزاء من تماثيل حجرية قتبانية. كما أسفرت هذه الأعمال الأثرية عن اكتشاف الموقع القديم للميناء الذي كان يصدر منه فخار صبر، وهو موقع قهلول.

أدوات حجرية، وعظام لأنواع مختلفة من الحيوانات، وقطع من البلاستر والقضاض القديمة. كما تمّ مسح حوالي 47 خطاً بواسطة جهاز الرادار، من الجنوب الشرقي إلى الشمال الغربي، وعلى امتداد المساحة الداخلية والخارجية للمعبد، وبمسافة تفصل بين الخطوط بلغت مترين. وقد تمّ تسجيل المعالم والبقايا المعمارية والأثرية، التي قام جهاز الرادار بالتقاطها بعد كل 30 سم. وقد نتج عن هذا المسح اكتشاف بوابة للمعبد، وممر مرصوف يؤدي إليها في الجهة الغربية من سور المعبد. وقد احتوت نتائج المسح على معلومات هامة، سوف تساعد في إعداد مخطط للمعبد بشكله الصحيح وطبوغرافية المكان الذي بني عليه المعبد.

المسح الأثري الشامل في منطقة المحويت

قامت الهيئة العامة للآثار بإجراء مسح أثري في منطقة المحويت، خلال العام (1999)، شارك فيها عدد من ذوي الاختصاص في الهيئة. الهدف من ذلك تحديد وتسجيل جميع المواقع الأثرية في المناطق التي شملتها أعمال المسح الأثري، وكذلك البحث عن مواقع لم ترد في سجلات الهيئة العامة للآثار، للخروج بصورة واضحة عن التطور الحضاري، الذي شهدته منطقة المحويت عبر جميع العصور.

وقد أسفرت نتائج المسح الأثري عن تغطية المناطق الآتية: عزلة الغربي الأعلى، عزلة بني عبد الله، عزلة مركزة المديرية، عزلة المجاديل، عزلة غبر، عزلة الوسط، وعزلة العرقوب. وتمّ تسجيل وتوثيق ما يزيد عن ثمانية وثلاثين موقعاً موزعة ما بين منشآت سكنية وقلاع وحصون ومساجد، تمثل معظم مراحل الفترة الإسلامية الممتدة من القرن الخامس عشر وحتى القرن التاسع عشر. كما وأن عدداً من هذه المواقع قد تمّ اكتشافها من خلال فريق المسح الأثري، ولم يسبق أن نوه عنها باحثون سابقون. كما تمّ تسجيل وتوثيق 31 موقعاً موزعة ما بين مقابر وكهوف صخرية، تعود لعصور مختلفة من الفترة التاريخية القديمة، فترة ما قبل الإسلام. هذا بالإضافة إلى عدد كبير من مدافن الغلال المنحوتة في الصخر. ومن المكتشفات الأثرية في هذه المواقع أواني وكسر فخارية، أدوات حجرية مختلفة للأشكال والأنواع، أدوات خشبية، كتابات إسلامية منقوشة على الصخور، وكتابات جصية لآيات قرآنية، منقوشة على جدران الواجهات الداخلية للمساجد المندثرة.



مديرية الحد، منطقة يافع / محافظة لحج

أجرت الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات مسحاً أثرياً شاملاً في مديرية الحد، وحفريات إنقاذية في المستوطنة القديمة التي تسمى (خربة هديم قطنان) خلال العام (1999)، شارك فيها عدد من ذوي الاختصاص من الهيئة العامة للآثار. أسفرت أعمال المسح عن اكتشاف وتسجيل وتوثيق المواقع الأثرية الآتية: خربة المخفق، خربة خبا، خربة العادية، خربة ريشان، خربة الشعبي، دار المسنحيلة، سد قديم في وادي عين الخبجان، وعدد من النقوش قد تم اكتشافها من خلال فريق المسح الأثري، ولم يسبق أن نوه عنها باحثون سابقون.

وأظهرت الحفريات الإنقاذية التي أجريت في (خربة هديم) أساسات المباني القديمة من الحجر، جدران بعض المباني القديمة، أرضيات بعض الغرف مبلطة بأحجار مسطحة ومزخرفة، ورواق مبلط تم العثور عليه بمحاذاة سور المدينة، ويؤدي إلى المدخل الرئيسي للمدينة. هذا بالإضافة إلى عدد كبير من الكسر الفخارية والأدوات الحجرية، وأجزاء من أفاريز حجرية مزخرفة بأشكال هندسية وحيوانية مختلفة، كما عثر على عظام حيوانات وعلى بقايا أخشاب متفحمة.

البعثة الفرنسية للمسح والتنقيب

في وادي حضرموت

(القطاع الشرقي من وادي حضرموت - الجول)

أنهت البعثة الفرنسية المرحلة الثانية من أعمال المسح والتنقيب الأثري، والتي قامت بها في وادي حضرموت - الجول خلال شهر نوفمبر (1999)، وقاد هذه البعثة ميشيل موتون، من مركز الدراسات والأبحاث الشرقية و(GREMM) بجامعة ليون الأولى (باريس)، وشاركه في قيادة البعثة خالد العنسي من الديوان العام للهيئة العامة للآثار في صنعاء. وقد ضم فريق المسح والتنقيبات الأثرية عدداً من الأثريين والجغرافيين والمعماريين والفنيين الفرنسيين من مركز الأبحاث الأثرية ومركز الدراسات والأبحاث الشرقية في فرنسا، وعدداً آخر من الأثريين اليمنيين من فرع الهيئة العامة للآثار في سيئون.

ويهدف مشروع المسح والتنقيب هذا إلى مسح وادي حضرموت - الغول مسحاً كاملاً، وجمع المعلومات حول تاريخ الاستيطان البشري، وحول أنماط المستوطنات السكنية، للخروج بصورة واضحة عن التطور الحضاري

الذي شهده وادي حضرموت عبر جميع الفترات التاريخية: فترة ما قبل التاريخ، وفترة العصر البرونزي، وفترة ما قبل الإسلام. ويتم هذا المشروع بالتعاون مع الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات.

وقد هدفت البعثة في هذا الموسم إلى استكمال الأعمال الأثرية، التي بدأتها في العام الماضي (1998)، في منطقة الرويق في القطاع الغربي من وادي حضرموت. وخلال هذا الموسم (1999)، حددت البعثة نطاق نشاط أعمالها الأثرية في المنطقة الواقعة بين مدينة تريم وقبر هود، وفي الوديان الفرعية المتصلة بوادي حضرموت في جهته الشمالية، وفي منطقة الغول إلى الشمال، وفي منطقة ثمود شرقاً، وبئر ثميس غرباً. وكرست البعثة أعمال المسح الأثري الشامل في ثلاثة مناطق من هذا القطاع الشرقي من وادي حضرموت هي:

- 1 - وادي حضرموت الرئيسي نفسه في المنطقة الواقعة بين عينات وقبر هود وروافده الشمالية.
- 2 - النظام الهيدرولوجرافي في الجزء الأعلى من وادي وشعا.



3. الأحواض الهيدروجرافية في هضبة
حضر موت في المنطقة الواقعة بين
الصلاصيل وحلوف.

ومن أهم نتائج هذا الموسم اكتشاف حوالي
344 موقعاً، تمثل جميع الفترات التاريخية، من
فترة ما قبل التاريخ حتى الفترة الإسلامية. وقد
تمّ تسجيل وتوثيق جميع هذه المواقع، على
الخارطة الطبوغرافية مستعينين في ذلك بجهاز
الإحداثيات GPS. تمّ رسم خرائط دقيقة لعدد
من المواقع والمنشآت والقرى والمعابد والحصون

والكهوف والأنظمة المائية القديمة. وتمّ جمع حوالي 26
مجموعة فخارية، وتسجيل وتوثيق حوالي 37 نقشاً،
وجمع عدد كبير من الأدوات الحجرية من 77 موقعاً.
إضافة لذلك تمّ توثيق هذه الأعمال بالفيديو.

السواحل الجنوبية لليمن (حضر موت والمهرة)

أنهت البعثة الفرنسية موسم المسح الأثري الثالث لعام
1998، والتي قامت به في سواحل المهرة وحضر موت، من
(30 أكتوبر إلى 5 ديسمبر 1998)، وقادت هذه البعثة
الدكتورة اكسل روجيل، من المركز الطبي الوطني للبحث
العلمي بجامعة السوربون (باريس)، وشارك في قيادة
البعثة الدكتور عبد العزيز بن عقيل مدير عام فرع الهيئة
العامة للآثار بمحافظة حضر موت. وقد ضم فريق المسح
عددًا من الأثريين الفرنسيين واليمنيين.

ويهدف مشروع المسح هذا إلى مسح الساحل الجنوبي
لليمن مسحاً شاملاً، وجمع المعلومات حول التاريخ
الاقتصادي والتجاري لليمن، وخاصة الدور الذي لعبته
في التجارة البحرية في المحيط الهندي. ويتم هذا
المشروع بالتعاون مع الهيئة العامة للآثار والمتاحف
والمخطوطات وبإشراف رئيسها الأستاذ الدكتور يوسف
محمد عبد الله.

وقد هدفت الحملة في هذا الموسم إلى استكمال
الأعمال التي بدأتها في العام (1996 و 1997)، في
المنطقة الواقعة بين مدينة الشحر غرباً ورأس فرتك
شرقاً، حيث استكملت دراسة بعض المواقع الهامة التي
اكتشفت في عام 1996-1997 وهي:

❖ المدحي - وهي مستوطنة يعود تاريخها إلى فترة ما
قبل التاريخ.

❖ مواقع الأحجار القائمة من العصر الحديدي.

❖ المصينة - وهي منشأة يعتقد أنها تعود إلى ما قبل الإسلام.

❖ شروي - الميناء القديم في جنوب المهرة.

❖ شرمة - ميناء لبنان في حضر موت في القرن الحادي
عشر الميلادي.

كما أكملت المسح الأثري الشامل لبعض المناطق التي
لم تشملها المسوحات السابقة. ومن أهم النتائج لهذا
الموسم اكتشافها لحوالي 110 موقعاً، مواقع تمثل كل
المراحل التاريخية. ودلت الآثار في حوالي نصف عدد
هذه المواقع على الاستيطان، في العصر الحجري
الحديث، والعصور التاريخية المبكرة، بما فيها العصر
البرونزي.

الخارطة التاريخية لليمن

نشر الباحثان كريستال روبان و أولي برونر الخارطة
التاريخية لليمن القديم، بمقياس 1/100000 . بالتعاون
مع الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات، ووزعها
المتحف الحكومي، لموروث الأمم بميونخ عام 1997. وقد
شملت الخارطة أسماء كل المواقع والأماكن التاريخية،
والأثرية وأسماء القبائل التاريخية المذكورة في النقوش
اليمنية القديمة بعد توثيقها ودراستها. ولم تشمل
الخارطة كل مناطق اليمن لأسباب فنية، ومن هذه المناطق
المغفلة في الخارطة أجزاء كبيرة من محافظة حضر موت،
وكل محافظة المهرة. وتمثل الخارطة جهداً كبيراً خلاصة
سنوات من البحث الأثري والدراسات النقشية.

مديرية النادرة (محافظة إب)

خلال السنتين المنصرمتين، أجرت الهيئة العامة
للآثار والمتاحف والمخطوطات مسحاً أثرياً في مديرية
النادرة بمحافظة إب، قام به فريق من الأثريين اليمنيين
بقيادة الدكتور علي عبد القوي مدير عام فرع الهيئة
العامة للآثار في محافظة إب وبإشراف رئيس الهيئة
العامة للآثار الأستاذ الدكتور محمد عبد الله.

مدينة زبيد، وكان تاريخ الموسم الأخير (20 يناير إلى مارس 2000)، وقد عثر على فخار يعود تاريخه إلى الألف الأول قبل الميلاد، خلال التنقيب عن مبنى حجري في موقع (المنجارية). كما تم إزاحة الستار عن أجزاء من ذلك المبنى. وفي (بني فضل) تم التنقيب عن مبنى تم بناء جدرانه الخارجية الضخمة، وبنيت جدرانه الداخلية من الطوب الطيني المجفف، وربما يعود تاريخه إلى نفس التاريخ السابق. كما عثر في المقبرة على مقابر صغيرة من الحجارة، وعلى الرغم من أن القبور قد نبشت قديماً، إلا أنه عثر على عدد من الأواني الفخارية المكتملة، والتي يمكن أن تؤرخ أيضاً في الفترة نفسها. وستواصل البعثة أعمالها في مايو 2000 من خلال استمرار عملية الترميم لقلعة زبيد، التي تحوي حالياً متحفاً للآثار والتراث أقامته البعثة بالتعاون مع الهيئة العامة للآثار، كما سيبدأ العمل على إنشاء دار للمخطوطات بالقلعة نفسها، تقيمه البعثة بالتعاون مع الهيئة العامة للآثار.

مشروع السجل الوطني للمواقع الأثرية والمعالم التاريخية عام (2000)

تتفد الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات هذا المشروع، الذي يبدأ في مطلع (أبريل 2000)، بالتعاون مع البنك الدولي ومؤسسة (ميمار) الإيطالية كمشروع رائد، يقتصر هذا العام على تسجيل وتوثيق المعالم التاريخية والمواقع الأثرية في وادي حضرموت. وإذا ما نجح هذا المشروع فسيكون نموذجاً يحتذى به في كل أنحاء اليمن، ولهذا فقد جرى التركيز في هذه المرحلة على الاهتمام بتدريب العناصر المحلية وتوفير الأجهزة اللازمة في كل من متحف سيئون، والمتحف الوطني بصنعاء، والشروع بإنتاج الصور والخرائط المطلوبة. وتبلغ تكلفة المشروع نصف مليون دولار.

توثيق متحف عتق

قام الأثري الفرنسي المعروف جان فرانسوا بروتون بتوثيق أكثر من 300 قطعة أثرية، اقتُتبت مؤخراً في متحف عتق بالتعاون مع خيران الزبيدي مدير عام الآثار بشبوة وذلك خلال (ديسمبر 1999)، وقد وثقت هذه القطع بغرض إنشاء سجل رسمي للمتحف، وقاعدة معلوماتية بالكمبيوتر وبالصورة مع المراجع العلمية اللازمة. كما سيصدر نتيجة لذلك دليل للمتحف بأجمعه طباعة وعلى أقراص الحافظة.

وكان الهدف من هذه الأعمال الأثرية مسح المنطقة الشرقية من المحافظة مسحاً شاملاً، وتسجيل وتوثيق المواقع الأثرية في المنطقة التي شملها المسح، وجمع المعلومات حول المواقع المكتشفة وتاريخها الاستيطاني. وقد ركز الفريق الأثري أعمال المسح في وادي (بنا) والمنطقة المجاورة له، والتي تقع ما بين قرية المصنعة والشمع وجبل العود، وأسفرت هذه الأعمال عن تسجيل وتوثيق 45 موقعاً موزعة ما بين منشآت سكنية، وقلاع وحصون ومساجد وأضرحة وطرق مرصوفة بالحجر، تمثل معظم مراحل الفترات التاريخية القديمة والإسلامية. ومن أهم المواد الأثرية التي تم جمعها من سطوح المواقع الفخار بأنواعه القديم والإسلامي، أدوات حجرية، ونقوش سبئية. وقد دلت هذه الملتقطات السطحية، والشواهد الأثرية والتاريخية الأخرى، على أن هذه المنطقة شهدت أنشطة ثقافية واستيطانية عبر جميع العصور التاريخية المختلفة، وأنها كانت خلال فترة ما قبل الإسلام تمثل عمقاً استراتيجياً، وامتداداً سياسياً للدولة القتبانية، حتى مطلع الألف الأول الميلادي، ثم مركزاً رئيسياً للدولة الحميرية.

حفريات إنقاذية في مقبرة شعوب - مدينة صنعاء تمت حفرة إنقاذية في مقبرة شعوب بصنعاء يوم (29 سبتمبر حتى 11 أكتوبر 1999)، قام بها فريق أثري مشترك من الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات ومعهد الآثار الألماني، وذلك بعد بلاغ تقدم به القاضي فضل الأكوع صاحب الأرض. واستناداً إلى المقابر الفخارية والمواد الأثرية الأخرى، فقد أرخت تلك المقابر الحجرية من القرن الأول والثاني بعد الميلاد. بلغ عمق القبر رقم (1) 2.04 متر، بينما بلغ عمق القبر رقم (3) 3.00 متر. وبلغ عدد القبور التي اكتشفت أربعة عشر قبراً.

وكانت مدينة شعوب قد ذكرت في النقوش اليمنية القديمة منذ القرن الثالث قبل الميلاد، وتعتبر هذه القبور من الدلائل الهامة على وجود تلك المدينة، التي اقترن ذكرها بمدينة صنعاء. والجدير بالذكر أن آثار أجسام محنطة قد عثر عليها في بعض هذه القبور.

البعثة الأثرية في زبيد

واصلت البعثة الكندية الأثرية في زبيد التي تعمل بالتعاون مع الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات، منذ سنوات طويلة أعمالها في موقع (المدمن)، قرب

كما أقام الأثري نفسه، ومعه بعثة مشتركة فرنسية ويمنية بالتققيب في مدينة شبوة عاصمة مملكة حضرموت التاريخية، بغرض وضع تسلسل طبقي للمنطقة بجانب المعبد الرئيسي، وبقرب المستوطنات القديمة، وبلغ عمق الحفريات حوالي 1200 متر. والجدير بالذكر أنه قد صدر إلى الآن ثلاثة مجلدات عن حفريات شبوة السابقة.

البعثة البريطانية

في شهر يناير الماضي أكملت البعثة البريطانية موسمها الأثري الأخير لعام (1999) في موقع الهامد من وادي سهام بمحافظة الحديدة، وكانت البعثة قد أنهت العام الماضي (1998) موسمها الأثري في نفس الموقع. وقد توالى اكتشافات هذه البعثة خلال هذين الموسمين (1998 و 1999) وكذلك خلال المواسم السابقة، وأصبح موقع الهامد أساساً علمياً لتاريخ منطقة تهامة قبل الإسلام، خاصة وأن المعثورات النقشية والفخارية قد أوضحت بجلاء ارتباط منطقة تهامة بالحضارة السبئية منذ النصف الأول للألف الأول قبل الميلاد.

البعثة الألمانية

أنهت البعثة الألمانية التابعة لمعهد الآثار الألماني ببرلين موسمها لهذا العام (2000) في مأرب، حيث تهتم بتققيب مقبرة معبد أوام المشهور بمحرم بلقيس، وكذلك بترميم معبد برآن، وخاصة تثبيت أعمدة المعبد المشهور بعمائد عرش بلقيس. وكانت البعثة قد أنهت أعمال التنظيفات والتقبيبات في المعبد قبل سنتين، والتي كانت قد بدأت بها قبل حوالي عشر سنوات مضت.

نقود قتبانية قديمة: مجموعة نقود الصريرة

كتبت نتائج دراسة مجموعة نقود الصريرة باللغة الإنكليزية، وتم نشرها في مجلة (الآثار والنقوش العربية) العدد 1997، 8، ص 229 - 302. كما تضمنت الدراسة صور لمجموعة النقود كلها باللونين الأسود والأبيض.

في أغسطس 1994 عثر على مجموعة من العملات القديمة، في قرية الصريرة، التي تقع جنوب مدينة الراهدة، محافظة تعز. عدد من هذه المجموعة ظهر في سوق صنعاء القديم، كان تجار العملات قد اشتروها في خريف (1994). وفي شهر (نوفمبر 1994) جاء طالب يدرس بقسم الآثار في جامعة صنعاء وأبلغ

القسم أن أحد المواطنين في قرية الصريرة، ويدعى عبد الرقيب الحميري قد عثر على نقود قديمة في أساس مسكنه القديم، عندما كان يحفر الأساس لإعادة بنائه. وقد أكد الخبر عبد الرقيب الحميري بنفسه، الذي قال: إنه عثر على نقود بداخل جرة صغيرة في الأساس القديم لمسكنه. وبعد محاولات مضية قام بها كل من الأستاذ الدكتور يوسف محمد عبد الله رئيس الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات، والدكتور عبده عثمان غالب، رئيس قسم الآثار بجامعة صنعاء في ذلك الوقت، حصلت الهيئة العامة للآثار على مجموعة من هذه النقود بلغ عددها 70 قطعة، وهي المجموعة التي كانت بحوزة المذكور. وكان الدكتور يوسف محمد عبد الله قد كلف الدكتور عبده عثمان غالب بزيارة الموقع واستطلاع معالمه الأثرية في الفترة من (28 ديسمبر 1994 إلى 2 يناير 1995).

بلغ عدد القطع النقدية التي تمكن العلماء المذكورون من الاطلاع عليها مئة وسبعة وأربعين قطعة، وهي في الأصل جزء من حوالي 300 قطعة، يعتقد أنها تسربت إلى السوق، منها تسعة وعشرون قطعة كانت بحوزة تجار الآثار في سوق صنعاء القديم، ستة وعشرون قطعة وهي ملكية خاصة يحتفظ بها أحد المواطنين، واثنان وتسعون وهي المجموعة التي تمكنت الهيئة العامة للآثار من اقتنائها من ضمنها قطعتان تبرع بها أحد المواطنين الأستراليين.

وكان الأستاذ الدكتور يوسف محمد عبد الله، والدكتور عبده عثمان غالب قد باشرا بدراستها وتصنيفها تصنيفاً أولياً في شهر (فبراير 1995)، وقدمت أولى نتائجها في المؤتمر العلمي حول الدراسات العربية في لندن، وفي (أكتوبر 1996) قدمت في المؤتمر الثاني للنقود والمتاحف البنكية في فيينا.

تبيولوجياً - تتكون عملات الصريرة الفضية من ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى - تقليد للعملات الاثينية (الطراز القديم)، وتظهر على وجه العملات صورة رأس أثينا، وعلى القفا تظهر صورة البومة. المجموعة الثانية - هي تقليد للبومة، وتظهر على وجه العملات صورة رأس ملك عربي.



المجموعة الثالثة . هي العملات التي تظهر على وجهها صورة رأس الملك العربي، وتظهر على القفا صورة رأس هيلينيستي. وقد نسبت نقود الصريرة إلى مجموعة الإصدارات النقدية القتبانية المبكرة. وقد روعي في ذلك المنطقة التي جاءت منها العملات، احتواؤها على المنجرام الملكي القتباني واسم (يدع أب) على وجه عملات المجموعة الثالثة، و (ملك قتبان) على القفا مكتوبة بحروف المسند.

تصنيف العملات

كل هذه العملات تؤلف مجموعة متجانسة، والتعرف عليها يكون سهلاً بسبب أنواع هذه العملات، نقاء الفضة وحالة المحافظة على المعدن. ولأن مجموعة عملات الصريرة من الإصدارات الهامة، التي تعطي علماء الآثار مؤشرات هامة حول الأوضاع الاقتصادية للفترة الزمنية التي نسبت إليها المجموعة، فقد كانت طريقة (إحصاء قالب النقدي - قالب الوجه وقالب القفا) هي الطريقة العلمية التي اتبعت عند دراسة العملات النقدية هذه، وذلك بتفحص دقيق لكل القطع النقدية، وشمل ذلك الكلمات وأشكال الحروف والصور والرموز والنقوش، التي ظهرت على وجه وقفا القطع النقدية ومقارنتها مع بعضها، فظهر ثمة اختلاف بين كل ما ذكر، وهو ما يشير إلى تغير الأحجام والقوالب التي ضربت بها تلك النقود. وقد تم توضيح تلك الاختلافات وذلك من خلال التقسيمات والتصنيفات التي أجريت عليها. وكان تصنيف الأنواع الرئيسية في المجموعة قد تم على النحو الآتي:

النوع I: يضم هذا النوع الجزء الأكبر من مجموعة النقود، وهي تقليد للعملات الأثينية (الطراز القديم). وقد أعيد تقسيم العملات التي تنتمي لهذا النوع، على أساس الوزن، على النحو التالي: تترادراخمة، ديدراخمة، هميدراخمة. أعيد تصنيف مجموعة التترادراخمة إلى ثلاثة طرز:

- (1) تترادراخمة لا تظهر عليها المنجرامات القتبانية.
- (2) تترادراخمة تظهر على القفا المنجرامات القتبانية.

(3) تترادراخمة تظهر على الوجه المنجرامات القتبانية. النوع II: هذا النوع من العملات هو تقليد للبومة الأثينية مع ظهور رأس الملك العربي، ونقش كتب بحروف المسند على وجه العملة، وظهرت على القفا نفس المميزات السابقة، مع إضافة الحروف الأثينية والمنجرام القتباني. النوع III: يحتوي هذا النوع مجموعة العملات التي ظهر على وجهها وقفاها صورة رأس الملك العربي، واسمه ونقوش كتبت بحروف المسند.

أهمية نقود الصريرة، والهدف من دراستها:

من وجهة نظر علماء الآثار، تعتبر مجموعة نقود الصريرة ذات أهمية كبيرة من النواحي التاريخية والاقتصادية والفنية. فهي، كما يراها علماء الآثار الذين قاموا بدراستها، تمثل حلقات متصلة من سلسلة الإصدارات النقدية الأجنبية (يونانية) واليمينية (قتبانية)، التي تطلبها تسهيل المبادلات التجارية القديمة لليمنيين مع شعوب العالم القديم، الواقعة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، خلال الفترة التاريخية الممتدة من حوالي القرن الخامس قبل الميلاد وحتى القرن الأول بعد الميلاد، وهي الفترة التي أرخت لها هذه النقود. وهي أيضاً، من وجهة نظر علماء الآثار، بخصائصها المادية ومميزاتها الفنية أقدم العملات القتبانية التي عثر عليها حتى الآن.

ولذلك فهي بحق روائع فنية، ذات قيمة وثائقية وجمالية هامة. وقد اعتبرها علماء الآثار من أهم الممتلكات الثقافية، المفيدة في دراسة المجتمع القتباني وحياته السياسية والاقتصادية والفنية، وعلاقته الدولية

خلال الفترة المشار إليها سابقاً كما أنها تفيد في معرفة طرق التجارة القديمة.

وكان الهدف من دراسة نشر هذه المجموعة من العملات القتبانية، هو أن تكون هذه المجموعة في متناول جميع العلماء المهتمين بدراسة آثار اليمن، وتوثيق تاريخه القديم. كما هدفت الدراسة إلى رفع وعي المواطن اليمني بأهمية هذه النقود، وهي في الوقت نفسه دعوة قد تساعد في استرداد المجموعة التي لا تزال بحوزة تجار الآثار، حتى يتمكن علماء الآثار من دراستها والمحافظة عليها، كونها جزءاً من تراث هذه الأمة وممتلكاتها الثقافية.

دار المخطوطات بصنعاء

حفظاً وصيانة للتراث العربي الإسلامي المخطوط، قامت الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات بإنشاء مبنى دار المخطوطات سنة 1440 هـ - 1980م بتكلفة بلغت خمسة ملايين ريال.

أما الأهداف التي تأمل وتعمل الدار على تحقيقها يمكن تلخيصها كالآتي:

- 1 - تجميع وإحصاء المخطوطات القديمة، أينما وجدت.
 - 2 - حفظ وصيانة وترميم المخطوطات بطرق علمية مدروسة.
 - 3 - تصوير المخطوطات الأصلية الورقية والرقية على شرائح فلمية (المايكرو فيلم).
 - 4 - توثيق وفهرسة المخطوطات وإصدار القوائم الببلوغرافية والفهارس التي عرف بها.
 - 5 - تبادل نماذج مصورة من المخطوطات محلياً وخارجياً.
 - 6 - رفع كفاءات منتسبي الدار عن طريق الدورات التدريبية في داخل الوطن أو خارجه.
 - 7 - توثيق الروابط والصلات الثقافية والعلمية مع المؤسسات والمراكز الثقافية المحلية العربية والأجنبية، وإقامة جسور التعاون في مجالات المخطوطات المتنوعة.
- تتكون الدار من عدد من الإدارات الاختصاصية بإشراف أمين عام الدار ويمكن حصرها فيما يلي:

- 1 - إدارة الترميم والصيانة والتجليد.
- 2 - إدارة التوثيق.
- 3 - إدارة الفهرسة والتصنيف.
- 4 - إدارة الخدمات المكتبية.
- 5 - إدارة الحاسوب والمعلومات.
- 6 - إدارة الشؤون المالية والإدارية.

7 - إدارة السكرتارية والاستعلامات.

8 - إدارة معرض الرقوق القرآنية وطرق صناعة المخطوط العربي.

9 - إدارة خدمات التحقيق والنشر.

أما فيما يتعلق بمحتويات الدار وأنواعها فهي:

1 - محتويات المكتبة الغربية

يبلغ مجموع مقتنياتها (4430) مجلداً مخطوطاً بما فيها المجاميع وتمثل (11000) أحد عشر ألف عنوان، ما بين كتاب وبحث ورسالة. دونت بياناتها في فهرس شامل تصل أجزاءه إلى أكثر من عشرة أجزاء من القطع المتوسط أعده كل من الأستاذ أحمد عبد الرزاق الرقيحي والأستاذ علي صالح الأنسي، وبصدد طبعه ونشره ليكون في متناول الباحثين ودور العلم والمراكز الثقافية التي لها اهتمام بمجال المخطوطات.

2 - محتويات الدار

ويمكن تفصيلها في ثلاثة أنواع من المقتنيات:

أ - توجد مجموعة أو كمية من الرقوق القرآنية التي تم العثور عليها في سقف الجامع الكبير بإحدى الخزائن بالجناح الغربي منه، وذلك سنة 1392 هـ - 1972م، وتم ترتيبها وتنظيمها وتوثيقها بتعاون مشترك بين الحكومة اليمنية والحكومة الألمانية على مدى 7 سنوات امتدت من عام 1983 - 1989م ساهم فيها الجانب الألماني بمبالغ كبيرة لتنفيذ ذلك، وتوجد نماذج منها معروضة في جناح أعد وجهز خصيصاً لهذا الغرض.

ب - مخطوطات أصلية تصل إلى 2000 مخطوطة ورقية في مختلف الفنون والمعارف التي يصل عددها إلى أكثر من ثلاثين علماً رئيسياً من علوم المعرفة الإنسانية المختلفة ويعمل حالياً فريق لتوثيقها وتسجيلها منذ سنتين كخطوة أولى، تتبعها عملية فهرستها في فهرس ملحق (غير الملحق السابق الذكر) لتوثيقها وذلك كخطوة ثانية بمشيئة الله تعالى.

ج - قام الإخوان محمد صالح القاضي وعبد التواب أحمد المشريقي بإعداد فهرس توثيق لعدد ألف مخطوط مصور على المايكرو فيلم بلغ الفهرس ثلاثة أجزاء، نأمل طبعه إن شاء الله، ذلك لأن معظم هذه المخطوطات المصورة تتضمن نماذج نادرة ونفيسة من محتويات بعض المكتبات الخاصة في مختلف المدن اليمنية.

وسيتم إعداد فهرس مكمل لبقية الأفلام التي قد يصل محتوياتها إلى 500 مخطوط تقريباً.

3- عملية الترميم:

حالة المخطوطة هي التي تحدد للمختص ضرورة قيامه بمثل هذه العملية. فإذا كانت أوراق المخطوط مصابة بالثقوب والخروم والتآكل نتيجة تعرضها للرطوبة أو الأرضة فذلك يقتضي الإسراع في ترميمها بإحدى الطرق الآتية:

أ - يتم فحص قابلية الحبر أو المداد للماء، فإن كان الحبر يقاوم الماء ولا يتأثر به فإنه يمكن ترميم المخطوط آلياً، بشكل سهل عملية الترميم، حيث يمكن إنجاز أكبر قدر من الأوراق وفي وقت وجهد أقل.

ب - في حالة عدم قابلية الحبر للماء، فما على المختص في هذه الحالة إلا اللجوء إلى ترميم المخطوط صفحةً صفحة وثقياً ثقياً.

4- عملية التجليد:

وتتمثل في نوعين اثنين هما: تجليد المخطوط وتجليد الكتاب المطبوع، ولكن نادراً ما تأتينا كتب مطبوعة لتجليدها. وتتم عملية التجليد بالخطوات الآتية:

أ - فك أوراق الكتاب.

ب - ترتيبها وتنظيمها وجعلها في شكل ملازم.

ج - أخذ المقاسات الخاصة بالورق.

د - القيام بعملية الربط والحياكة بالمواد الآتية:

- الصمغ المناسب لنوع الورق.

- الخياط بالخيط أو الفتلة

المناسبة وينقسم إلى ثلاثة أنواع:

1- الخياط بالقطع من أعلى الورق.

2- الخياط على شكل أجزاء.

3- الخياط من المنتصف.

هـ - اختيار الأغلفة المناسبة وتغطيتها إما بالقماش أو بالجلد أو الورق الملون.

و - القيام بأعمال الزخرفة على سطح الجلد الخارجي لغلاف المخطوط، مع مراعاة وضع الزينة للحبابة خلال إحدى المراحل السابقة.

وفي الأخير لا بد أن يتبادر إلى الذهن سؤال حول من هم زوار الدار؟

فكما هو معروف من خلال ذكرنا للأهداف الخاصة بالدار، نستطيع أن نعرف ضيوف ومرترادي دار المخطوطات. فهم على نمطين:

أما عن الكيفية التي تصل بها المخطوطات إلى الدار، فيتم ذلك بإحدى الوسائل التالية:

1- تقوم الهيئة عبر لجنة الاقتنيات بشراء واقتناء المخطوطات من المواطنين أو أية جهة اعتبارية جماعية أو فردية تعرضها على الهيئة.

2 - عن طريق التبادل، إما في شرائح فلمية (المايكروفيلم) أو ورقية، أي على ورق الفوتوستات المصور. أو الأوراق الفوتوغرافية، أو الشرائح الفلمية الملونة (إسليدات).

3- الإهداء المتبادل في بعض الحالات للمصورات فقط.

4- ما تصدره الجهات الأمنية من مخطوطات تحاول عصابات التهريب تسريبها إلى الخارج وقد صودرت في عام 1998 حوالي ثلاثة آلاف مخطوط كانت قد جمعت بغرض التهريب من أملاك خاصة للمواطنين مقابل إغراءات مادية أو بوساطة المرفقات.

وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى أن أقدم مخطوط ورقي تقيته الدار هو كتاب الأحكام للإمام الهادي يحيى بن الحسين المتوفي سنة 298هـ، ويرجع تاريخ نسخه إلى شهر رمضان سنة 366هـ.

أما الرقوق القرآنية

فيتحصر عصرها ما بين القرن الأول إلى الرابع الهجري. وفي هذه العجالة لا بد من تسليط الضوء على طبيعة عمل الدار فيما يتعلق بمعالجة وصيانة المخطوطات.

وتتم معالجة وصيانة المخطوطات بخطوات أو مراحل مختلفة وهذه عملية تعتبر مضيئة وتحتاج إلى جهد ووقت يمكن تلخيصها كالآتي:

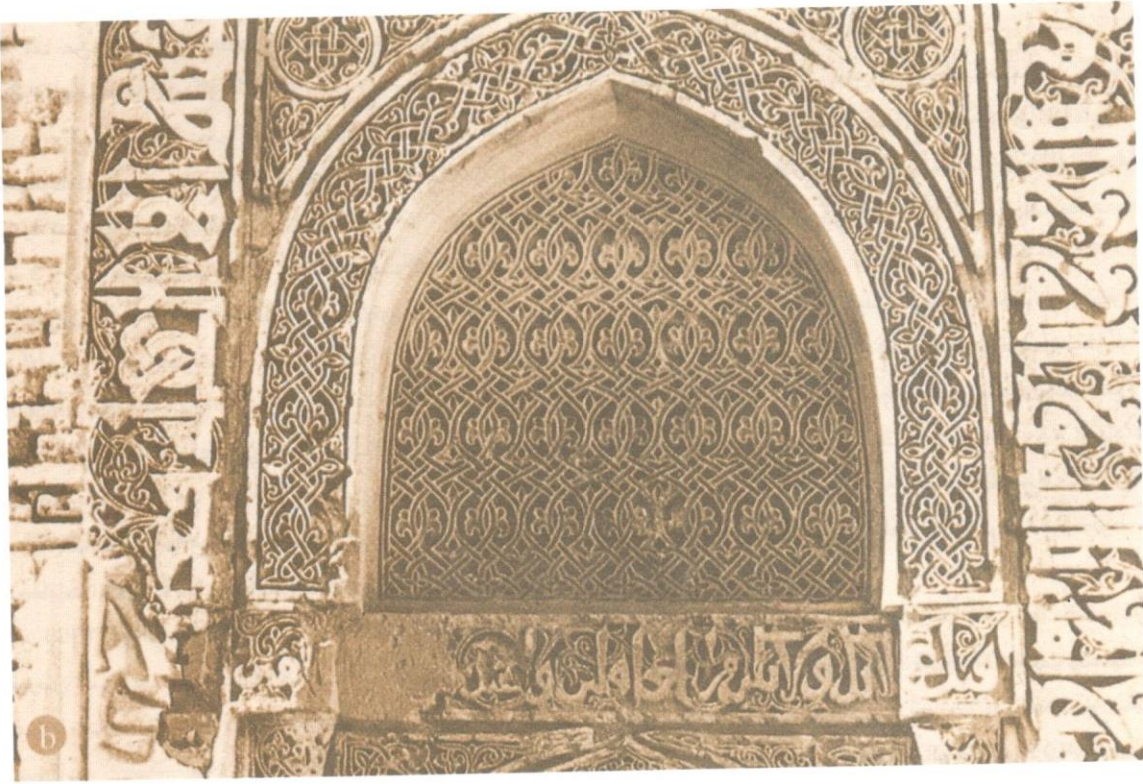
1- عملية التبخير والتعقيم:

وتتم بطريقة آلية أو طريقة يدوية أو طريقة الرش، ونحن نحاول حالياً الاستفادة من الطرق الحديثة المتعلقة بهذا الشأن وشرحها لا يتسع، ذلك أنه تستعمل مواد كيميائية مختلفة، وتقرّد غرفة خاصة بذلك أو جهاز يعد خصيصاً لهذه العملية.

2- عملية التنظيف الأولية:

عن طريق جهاز الشفط واستعمال الفرشاة لهذا الغرض.





النمط الأول:

الباحثون والدارسون في مجال الدراسات العليا والذين يتبعون جامعاتهم طبقاً لاختصاص كل واحد منهم في المجال العلمي الذي يدرس فيه، لذلك يرتاد الدار الباحثون والدارسون الراغبون في الحصول على الماجستير أو الدكتوراه، ومن لديه أهلية للتعامل مع المخطوطات بشكل أكاديمي وعلمي.

النمط الثاني:

يتمثل في ضيوف الوطن من كبار رجال الدولة والشخصيات العلمية المعروفة.

مسجد العباس في أسناف - خولان تحفة معمارية نادرة في تاريخ الفن الإسلامي

انتهت الهيئة العامة للآثار والمخطوطات والمتاحف بالتعاون مع المركز الفرنسي للدراسات اليمنية من أعمال الترميم الخاصة بمسجد العباس في أسناف - خولان، الذي يعتبر تحفة معمارية نادرة في تاريخ الفن الإسلامي. وتكمن الأهمية الفنية لهذا المسجد في جودة زخرفة سقفه الرائع والمصنوع من الخشب على شكل مصندقات تحتوي على زخارف ورسوم ملونة، محفورة ومذهبة.

ومنسقة بشكل هندسي وفني رائع. وبالرغم من عوادي الزمن التي لحقت بالمسجد، إلا أنه ما يزال باقياً بحالة سليمة متميزة بعد حوالي 900 عام من تأسيسه. وقد أسس هذا الجامع السلطان موسى بن محمد في شهر ذي الحجة عام 519 للهجرة 1125-1126م.

وقد اعتمدت فكرة ترميم هذا المسجد على مبدأ المحافظة على الأصل والتي تسمح للجمهور بالتعرف على جمال زخارفه دون تحوير وتبثق رؤية هذا المشروع من طموحنا في الهيئة العامة للآثار والمخطوطات والمتاحف في تخليد هذا المعلم الفني الرائع، الذي يعتبر عمله من أفضل القريات وعمارته من أجمل الفنون الإسلامية وزخارفه من أقدم الزخارف وأبقاها.

وتلقى هذا المشروع في بدايته مساعدة من منظمة اليونسكو وبمبادرة حميدة من القاضي إسماعيل الأكوع رئيس الهيئة الأسبق وتم إنجازه مؤخراً بفضل الدعم المادي والعلمي والفني من وزارة الخارجية الفرنسية ومن المركز الفرنسي للدراسات اليمنية بالتعاون مع الهيئة العامة للآثار والمخطوطات والمتاحف في اليمن وبإشراف رئيس الهيئة د. يوسف محمد عبد الله ومشاركة فريق فني مؤلف من عدد من الكوادر اليمنية والفرنسية حيث ضم في عضويته كل من: مرلين بارت، كاميلينا أنعم، عبير عاطف، خالدة اليافعي، سامية نعمان، عبد الله

الحضرمي، عادل سعيد، محمد النعمان، رشاد القباطي، إسماعيل الكبسي، عبد الحكيم شائف، عبد الغني السقاف، عبد الحبيب الثباتي، محمد صعتر، شهود المكي، صولانج أوري، ماري كريستين دانشتوت، بارنارموري، رامي أودوان، فرانسوا دي بازليير، بنوا كروبيانك، مارينا سيرابيوني.

المسوحات والتنقيبات الأثرية في هضبة ذمار

نتائج المسح الأثري للبعثة البريطانية في جبلة

قام فريق بريطاني بقيادة الدكتور (كينج) من كلية الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن، وبدعم وتعاون البعثة البريطانية - اليمنية وبإشراف الهيئة العامة للآثار، بمواصلة المسح في قصر (سيدة) في جبلة ولدة قصيرة، في أواخر شهر يونيو وأوائل يوليو 1997م، أسفر هذا العمل الميداني والذي اعتمد أسلوب التغطية التصويرية للقصر باستعمال إطار كبير للكاميرا السينمائية، بالإضافة إلى أساليب التصوير الأخرى. وترى البعثة أن المبنى إذا ما بقي على وضعه الحالي لأبد من أن ينهار تديجياً وخاصة أن بعض الأهالي في جبلة كانوا وما زالوا يستخدمون أحجار المباني القديمة في عمارة المباني الحديثة، وخاصة أن هذا القصر الأثري يرجح أن تاريخ إنشائه يعود إلى القرن الحادي عشر الميلادي، أي إلى عهد (سيدة بنت أحمد)، وإن كان قد تجدد واستعمل بعد ذلك في فترات متأخرة. إذ يذكر الناس أن آخر من سكنه محمد حسين المتوكل قبل حوالي خمسة عشر عاماً تقريباً. وفي الواقع فإن أجزاء كبيرة من المبنى يتعذر إصلاحها ويحتاج بالتأكيد إلى دعائم وتثبيت، ولا بد من دراسة هندسية إنشائية تضع حلولاً حول إمكانية المحافظة على ما تبقى من واجهات القصر لتكون صالحة للزيارات السياحية.

فهل هناك من يمول مشروع صيانة هذا المعلم التاريخي؟

ميناء شرملة التاريخي

في موسم عمل جديد لفريق المسح الأثري الفرنسي الذي يقوم بمسح أثري شامل للساحل الجنوبي لليمن، وخاصة على امتداد الشواطئ اليمنية في محافظتي حضرموت والمهرة والذي جرى في شهر نوفمبر 1997م، واستكمالاً لأعمال البعثة الفرنسية اليمنية المشتركة في

موسم عام 1996م، تم اكتشاف ما يعتقد أنه الموقع التاريخي لمرفأ (شرمة) والذي ذكره الرحالة والجغرافي الإدريسي في القرن الحادي عشر الميلادي وقال أنه والأسعاء (الاسم القديم لمدينة الشحر) مرفأً بين عدن ومرباط، كما ذكر (شرمة) أيضاً الدمشقي في القرن الثاني عشر الميلادي حيث قال أن (شرمة) والشحر مرفأً على ساحل حضرموت.

ويقع هذا الموقع المعروف برأس (شرمة) على بعد حوالي 50 كم من الديس الشرقية حيث عثر على آثار المدينة القديمة والقلعة في الجانب الغربي للمدينة، كما عثر على مقابر إسلامية في الجانب الشرقي، وعلى مقربة من الموقع من الناحية الشمالية عثر على آثار لمستوطنة من العصر البرونزي، وكذلك بعض القبور جنوب القلعة من فترة ما قبل الإسلام. وقد دلت خطة المدينة التي وضعتها البعثة على كثير من المساكن وعلى أحواض مياه وبقايا حصن وأسوار دفاعية.

والموقع عبارة عن سهل مثلث الشكل بسفح الهضبة التي تمتد جنوباً باتجاه البحر، ويقع الموقع في الجانب الغربي من هذا السهل. وتدل تلك الآثار التي عثر عليها في الموقع على أن رأس (شرمة) كان مستوطنة في ما قبل التاريخ والعصر البرونزي، كما تدل البقايا الأثرية في المرتفعات المطلّة على السهل على قدم هذه المستوطنة. وكانت المدينة ميناءً كبيراً منذ ما قبل الإسلام حيث عثر على بقايا حصن مشيد بحجارة ضخمة في أعلى الهضبة وكذلك عثر على مقابر من فترة ما قبل الإسلام في السهل نفسه. على أنه في نهاية القرن العاشر الميلادي تم إنشاء مدينة جديدة في الموقع نفسه يطل مرفأه على خليج شرملة، وقامت تحصينات جديدة على الهضبة، وربما أيضاً مئات من المنازل في السهل. وأن كثافة المادة الأثرية التي تظهر على سطح الموقع تدل على أن (شرمة) كانت حينذاك مدينة مزدهرة. فقد عثر مثلاً، على أواني زجاجية جميلة مستوردة وغير معروفة في اليمن في تلك الفترة، وكذلك على فخار صيني رائع من عصر عائلة (سبخ) أي من القرن الحادي عشر تفوق كمياً ونوعاً ما عثر عليه في (سيراف) بإيران، ذلك الميناء العباسي الكبير في تلك الفترة، وهذا بحد ذاته دليل ناصع على نشاط اقتصادي لتجار (شرمة) وبحارتها حينذاك. وبالطبع عثر على قطع من اللبان الجيد الذي كان دوماً من أهم السلع التجارية لموانئ السواحل اليمنية الجنوبية. وقد سجل هذا الموقع وغيره من المواقع التي اكتشفتها

والكثائم في اليمن وبلاد الأندلس، وستواصل البعثة أعمالها في الموسم القادم في منطقة منكث والعرافة من محافظة إب.

تصنيف الملتقطات الفخارية المكتشفة للبعثة

أتاحت أعمال المسح الميداني في كل من مديرتي السدة ويريم التي قامت به البعثة الأثرية الإسبانية (جامعة برشلونة الحرة) الموسم الثاني 1998م، بزيارة بعض المواقع الأثرية وجمع بعض من كسر الفخار بغرض دراستها، ونتيجةً لانهصار مجال البحث والدراسة العلميتان في مساحة تمتد من جنوب قرية العرافة وحتى قرية الأكسود كان حصولنا على كسر فخارية من ثلاثة مواقع فقط، وهي: مدينة عُبي، جبوبة الولي، ظفار.

ومع أن هذه النماذج محدودة إلا أنها زودتنا ببعض أشكال أواني المطبخ وقوّهات الجرار والقدر في العصرين. إن دراسة فخاريات هذه المواقع تحتاج إلى رسمها ومقارنتها بما تمت دراسته في مواقع أخرى ولضيق الوقت فقد اكتفينا حالياً بتصنيف هذه المجموعة اعتماداً على أسلوب صناعتها ومادتها وألوانها كمرحلة أولى وسوف تتم دراستها بشكل متكامل فيما بعد حتى يمكننا إعطاءها تاريخاً دقيقاً بإذن الله.

البعثة في السجل الوطني للآثار، وأخطرت الجهات المعنية بأن تلك المواقع معالم أثرية وتاريخية لا يجوز المساس بها دون موافقة السلطة الأثرية.

البعثة الإسبانية

تهدف البعثة الإسبانية التي تعمل باليمن منذ عام 1997 (موسمياً) إلى تفهّم نظام السيطرة على السيول في المرتفعات، وهو أمر يشبه نظام الفيول، ويختلف عنها فقط في كمية المياه ومساحات الأرض المروية. إن التحكم بالسيول هو توزيع للماء، وتوزيع الماء يقتضي بناء المدرجات. ويعتقد الدكتور بارشلو رئيس الفريق الإسباني أن هذا النظام الخاص بتوزيع مياه السيل يعمل على تكثيف التراب وأن مجرى السيل هو العامل الأساسي في إنشاء أقدم منشآت الري باليمن، ويروى أن معظم المنشآت الزراعية المروية تبلغ في مساحتها إجمالاً عشرة هكتارات، وهذه المنشآت الزراعية التي تمتاز بسعة المساحة وبالكثرة في منطقة أرض يحصب هي التي أشار إليها الشاعر بقوله:

وفي البقعة الخضراء من أرض يحصب ثمانون سداً
تقذف الماء سائلاً بل هي الفعل الأساسي الذي يفسر لنا
النفوذ القوي للسلطة الحميرية قبل الإسلام.
كما أن البعثة الأسبانية قد تمكنت أن تتلمس
الخطوط الأولى للعلاقة التاريخية بين نظام الري والفيول



١ - مدينة عبي ١.٧. 16.98:

تقع هذه المدينة إلى الجهة الجنوبية الغربية من قرية الإكسود/ مديرية يريم/ محافظة إب، وهي عبارة عن خرابة تتكون كتل الأحجار فيها ويوجد على صخورها بعض الأحواض المائية المنحوتة. يقول الأهالي بأن أحجار مبانها نقلت إلى قرية الأكسود.

جمعنا من هذا الموقع كسر من الفخار تعود إلى العصرين الحميري والإسلامي.

1- الفخار الحميري:

تعود هذه الفخاريات إلى الفترة المتأخرة من هذا العصر وتتميز ألوانها بانحصارها ما بين اللون الأحمر واللون البرتقالي المحمر والبني المحمر. أما المزيج الطيني فتوعين الأول استخدم مع العجينة الطينية حبيبات حجرية صغيرة جداً والقش وكانت درجة الحرق خفيفة وهذا النوع على ما يبدو أقدم من التالي.

أما النوع الثاني فقد استخدم مع العجينة الطينية حبيبات حجرية أكبر من النوع الأول، كما تم تنعيم سطحها جيداً كما زخرفت بعض الأواني تحت الفوهة بزخارف غائرة عبارة عن رؤوس الأسهم أفقياً في تتابع. كانت أجزاء الفوهات تدل على أن الأواني كانت صغيرة وعبارة عن قدور وكذلك العثور على مقبض أنية حلقي وآخر مقبض ناتئ.

إن هذه الفخاريات قد تمت صناعتها يدوياً ما بين
البساطة والإبداع.

2- الفخار الإسلامى:

وجدنا قليلاً من هذه المجموعة والتي تعود إلى الفترة ما بين القرنين 17م-18م بالمقارنة بما تمت دراسته من فخاريات عدد من المواقع الإسلامية في كُلِّ من حجة والمحويت.

وهذه المجموعة الفخارية تتميز باللون البني واللون
البنّي المحمر، وكذلك سمك حافة الفوهات البارزة إلى
الخارج قليلاً وقواعد مسطحة. أما الزخرفة على أبدان
الأواني فكانت نادرة وقد وجدنا في إحدى الأواني زخرفة
عبارة عن خط بارز عليه طبعات عميقة تؤلف زخرفة
الظفيرة.

من ضمن ما عثرنا عليه في الموقع قطعتين من الفخار تعودان إلى القرن 19 م إحداهما من الفخار الخولاني الذي اشتهر بعجينته المزوجة بجديات حجرية

جيرية بيضاء وزخرفة السطح الخارجي باللون البني الغامق، أما الأخرى فلونها برتقالي وقد صقل سطحها الخارجي جيداً.

II - جبوبة الولي Y.1.98.2.1 :

تقع إلى الجهة الغربية من سد الماجل (الشعباني) وجنوب غرب قرية العرافة مديرية السدة/ محافظة إب. هذا الموقع عبارة عن جبل صغير كانت توجد عليه مبانٍ من العصر الحميري ويشهد على ذلك وجود الكتل الحجرية المعروفة في المباني الحميرية وكسر من الأفاريز الرخامية وأحواض المياه الصخرية. عثرنا في هذا الموقع على كسر من الفخار التي تعود إلى الفترتين الحميرية والإسلامية وهي كالآتي:

1- الفخار الحميري:

وجدنا في هذا الموقع كسر عديدة من الفخار الحميري لأواني المطبخ وكذلك لأواني كبيرة الحجم وكان لكل منهما سمته المميزة. فالأواني الصغيرة تميزت بطينة ممزوجة بالحبيبات الحجرية الصغيرة السوداء والقش ولون الفخار بني غطي بطبقة رقيقة من الطين الأحمر سطحي الأواني خالية من الزخرفة، أما حافات الفوهات فكانت ما بين الحافة البسيطة المنبسطة أو العمودية ومنها ما تبرز حافتها إلى الخارج ومنها ما يبرز إلى الداخل. كما اهتم بتنعيم السطح الداخلي بأسلوب الدلك.

أما الأواني ذات الأحجام الكبيرة فقد تميزت بسمك
البدن والفوهة وقد أخذت إحدى الفوهات شكل حرف T
باللاتينية.

المزيج الطيني يتكون من حبيبات حجرية والقش هذا ولم تتم تغطية السطحين بطبقة طينية مما جعل البدن مساحي القوام. أما اللون الشائع فهو اللون البنى.

وجدنا مقبض حلقي واحد ومقبض آخر بارز يذكرنا بأشكال قواعد جرار مقولة.

2 - الفخار الإسلامي:

عثرنا في هذا الموقع على أجزاء قليلة من فوهات أواني تعود إلى العصر الإسلامي وتنتهي إلى فترات مختلفة.

أ - فخار بني اللون يكثر استخدام القش في المزيج الطيني إلى جانب الحبيبات المجرية لها فوهات متعددة الأشكال ما بين عمودية الحافة وحافة مشطوفة تبرز إلى الخارج. وهذه الفخاريات تعود إلى الفترة ما بين القرنين



16م - 17م ومنها بدن أنية رقيق السمك لون القلب أسود ولون السطح الخارجي أحمر ولون السطح الداخلي أسود. وقد زخرف البدن بزخارف هندسية غائرة بواسطة مشط ذو أربعة أسنان. قوام الزخرفة عبارة عن خطوط مائلة متقاطعة تكون مربعات معينة متجاورة. هذه الأنية تذكرنا زخرفتها بفخاريات من النوع نفسه من مواقع جعار وكودامسيلة وزبيد والتي تعود إلى القرن 16م.

ب - فخاريات تعود إلى الفترة ما بين القرنين 17م - 18م تتميز بلونها البني وخلو المزيج الطيني من القش وبروز حافة الفوهة إلى الخارج. وتذكرنا هذه الفخاريات بفخاريات حفرة مدنية براقش من العصر الإسلامي القرن 17م.

ج - قطعة من فخاريات خولان ذات اللون البني والزخرفة باستخدام اللون البني الغامق تعود إلى بداية القرن 19م.

III - ظفار، Y.I.98

تم جمع بعض الكسر الفخارية من أسفل قاعدة جبل ظفار من الجهة الشرقية وإلى الغرب من سد العوار مباشرة وكانت هذه الفخاريات أيضاً تعود إلى الفترتين الحميرية والإسلامية.

1- الفخار الحميري:

وهذا الفخار ينقسم إلى نوعين:

أ - كسر من فوهات أواني من الفخار البني والبني المغلى بطبقة رقيقة من الطين الأحمر والخليط الطيني مكون من طين وحبوبات حجرية والقش.

كانت الفوهات لصحون وقدرور لها حواف عمودية بسيطة أو بارزة إلى الخارج كما عثر على مقبض بارز عريض السطح. وهذه الأواني صنعت يدوياً.

ب - هذه المجموعة عبارة عن كسر صغير لأبدان أواني صنعت باستخدام العجلة البسيطة المزيج الطيني مكون من الرمل النقي في أغلب القطع. أما ألوان الفخاريات فمتعددة منها الأخضر والكريمي والبني والبرتقالي المحمر. ومن تلك الكسر قطعة غطي سطحها الخارجي ببطانة صفراء من الطين وقطعة أخرى ذات لون أخضر مسامي القوام لون سطحها الخارجي باللون البرتقالي.

هذه المجموعة لاتعطيان شكلاً معيناً لأصولها ومع ذلك فإنها تعود إلى الأواني ذات الأبدان المضلعة.. كما تدل على استخدام العجلة البسيطة في صناعتها.

ومن المحتمل أن تنسب إلى أواخر العصر الحميري وقد وجدنا مثل هذه القطع في موقع جبوبة الولي وفي الجهة الشمالية من ظفار.

2 - الفخار الإسلامي

عثرنا على قطعتين فقط من هذا الموقع يعود تاريخهما إلى الفترة ما بين القرنين 17م - 18م، وكل قطعة تختلف عن الأخرى، فالأولى عبارة عن جزء من فوهة قدر بني اللون والخليط المركب يتكون من الطين وحبوبات حجرية صغيرة، صنعت يدوياً كما صقل السطحان بواسطة الدلك والفوهة بارزة إلى الخارج وحافتها رقيقة نوعاً ما. أما القطعة الثانية فتذكرنا بفخار خولان وذلك باستخدام حبوبات جيرية بكثرة، ولون الفخار برتقالي خفيف، ثم غطي السطحان بطبقة رقيقة من الطين البرتقالي كما لونت الحافة باللون البني الغامق. وتختلف هذه القطعة عما يصنع من هذا النوع حالياً بزيادة السمك وجودة الصنع والحرق وسمك حافة

الفوهة.



مواقع وأدوات

من العصور الحجرية في اليمن

أ.د: زيدان عبد الكافي كفافي ❖

ينطبق علي. وهذا ما زاد في حجم العقبة وجعلها أشد صلابة. وحسب علمي بآثار ما قبل التاريخ في اليمن، فإن أغلب هذه المواقع ما زالت بكرة، لم تطل معظمها معاول الآثاريين، وهذا أيضاً مما زاد في غموضها. وبالتالي جعل الرؤيا غير واضحة ولا جلية، مما ضاعف من صعوبة البحث فيها.

كل هذا، لا يشير فقط، إلى معاناة باحث ما قبل التاريخ من مشاق وما يعانيه من متاعب للحصول على معلومات تمده في الكتابة، ولكنها تشير إلى أننا يجب أن نشجع مثل هذه الدراسات، وأن لا نبقي مقيدين بندرة المعلومات، ونعتبر عصور ما قبل التاريخ أموراً لا فائدة من دراسة أدواتها ومجتمعاتها واقتصادياتها، فهي تمثل اللبنات الأولى من حياة المجتمعات البشرية. وبما أنني قد قررت المشاركة في هذا المؤتمر، فعزمت أمري

على المخاطرة، وأن أتعلّم شيئاً عن الآثار اليمنية. فكان أن توكلت على الله واخترت موضوع هذه الدراسة.

لمحة جغرافية:

تكوّن اليمن الجزء الجنوبي الغربي من الجزيرة العربية والتي تقع بمجملها في الركن الجنوبي الغربي لقارة آسيا. ولقد بقيت الدراسات الأثرية، بشكل عام وحتى



مقدمة

هذه ورقة متواضعة ألقيت في المؤتمر الدولي الرابع حول الحضارة اليمنية القديمة، الذي انعقد في صنعاء عام 1998. وتحدث عن عصور ما قبل التاريخ في اليمن. والكتابة عنها، حديث ذو شجون، ذلك لأن الصعوبات تواجه الباحث أينما اتجه، فالصخور والركام دوماً في الطريق. فقلة المراجع والصادر من هذه الصعوبات التي يواجهها الباحث لقلة أو لعدم الاهتمام بهذه التراحل حتى فترة وجيزة. فعندما أردت الكتابة في هذا الموضوع بحثت عن مصادر تروي عطشي، وتسهيل قلبي، فلم أجد إلا التمر المسير، فشككت في مقدرتي بالعثور عليها وكنت أسلم بهذه الحقيقة، ومع ذلك جئت مع هذا القليل أستنطقه مادتي، وكان تركيزي ينصب على تقارير الأعمال الأثرية الميدانية، حيث أعترف بأنني فشلت في العثور على كتب تلقي الضوء على اليمن في حقبة ما قبل التاريخ، تعالج صلب موضوعها، وأساس بحثها، بهدف تأليفها. بحثت عن هذه المصادر والتراجع فلم أعثّر عليها، فأصابني خيبة أمل، فاكفيت بما لدي - مجبراً - محاولاً أن أستنطق منها موضوع ورقتي.

إن زيارة المواقع، والاطلاع عليها، والتسیر فيها، والنظر إليها عن قرب أمر في غاية الأهمية لمن أراد الكتابة عنها... وقديماً قالوا: (ليس الخبر كالمعاينة). وهنا اعترف ومع شديد الأسف أن هذا القول

وقت قريب، في شبه الجزيرة قليلة جداً مقارنة مع ما تم في بلاد الشام وبلاد الرافدين ووادي النيل. وإذا كانت هذه البلاد قد دخلت الحقب التاريخية خلال النصف الثاني من الألف الرابع قبل الميلاد، إلا أن معرفة الكتابة، وحسب ما يذكر المختصون في هذا المجال، لم تدخل إلى الجزيرة إلا مع نهاية الألف الثانية أو بداية الألف الأولى قبل الميلاد. وأصبح المؤرخون يتحدثون بعد هذا التاريخ عن ممالك سبأ ومعين وقتبان وحضرموت.

واليمن محاطة بالمياه من الجهتين الجنوبية والغربية، إذ يحدها بحر العرب جنوباً والبحر الأحمر غرباً وعمان شرقاً والسعودية شمالاً. لكن وعلى أي حال فإنها تقسم إلى أربع مناطق جغرافية هي:

- 1 - السهول الساحلية المحاذية للبحر الأحمر والبحر العربي.
- 2 - المرتفعات الغربية.
- 3 - الهضبة الشرقية.
- 4 - الحوض الانكساري.

وتختلف منطقة السهول الساحلية الجنوبية عن الغربية في عدم استمراريتهما، حيث نجد أن الهضبة تتصل بالبحر في بعض الأماكن، في حين نجد أن السهول الغربية والتي تسمى (تهامة) أرضاً ساحلية صالحة للزراعة. أما سلسلة الجبال الغربية والممتدة من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب فيتراوح ارتفاعها بين (1500م) وحتى (3700م) تقريباً، ومن أهم صفات هذه المرتفعات أن جهتها الغربية تتصف بشدة الوعورة مقارنة مع أطرافها الشرقية ويقطع هذه السلسلة الجبلية مجموعة من الأودية، وتوصف تربتها بأنها خصبة جداً نتيجة لغناها بالمواد العضوية.

أما الهضبة الشرقية والتي يطلق عليها اسم هضبة حضرموت فهي تتكون من منطقتين جبليتين يفصلهما منطقة منبسطة (قاع) يجري فيها وادي حضرموت. وأما الحوض الانكساري فيشمل منخفض رملة السبعين وهي



عبارة عن سهول رملية والتي كانت تجري فيها الأودية المنحدرة من المرتفعات الغربية وقامت على جوانبها عدة مواقع أثرية خاصة في الفترات التاريخية القديمة.

العصور الحجرية في اليمن

كما أسلفنا أعلاه فإن اليمن تشكل الركن الجنوبي الغربي للجزيرة العربية وحلقة الوصل بين الحضارات القديمة التي قامت - خاصة في إفريقيا - وهذه المنطقة من العالم. وبناء عليه فقد نشأت فيها مراكز حضارية عبر العصور المختلفة، ولقد اتفق العلماء واعتماداً على متغيرات في طريقة المعيشة ووسائل الإنتاج إلى تقسيم الحياة الإنسانية إلى مراحل زمنية أطولها العصور الحجرية. وهذه العصور قسّمت بدورها إلى قديمة ومتوسطة وحديثة تبعاً لتطورات حصلت في تصنيع الأدوات الصوانية بشكل خاص والتحويلات الإنسانية بشكل عام.

وتأتي أهمية الموقع الجغرافي لليمن في أنها قريبة أو لنقل أنها كانت ملتصقة بمنطقة شرقي إفريقيا حيث تم العثور على أقدم البقايا الإنسانية حتى الآن هناك. كما أنه قد تم العثور في المملكة العربية السعودية على مواقع تعود للعصور الحجرية القديمة، لكنها متأخرة في الزمان عن ما عثر عليه في شرقي إفريقيا واليمن. ومن هذه المواقع أذكر موقعين في المنطقة الجنوبية الغربية، الأولى جاء على ضفة فرع صغير من وادي نجران، والثاني عثر عليه في وادي تليلث بالقرب من خندق خيبر (زاريس وآخرون 1981: 14). وعلى أي حال فإن بعض العلماء يعتقدون بل يجزمون بوجود علاقات قديمة ربطت إفريقيا مع الجزيرة العربية (McClure 1971: 5-4).

ومن المعلوم أن المجموعات البشرية التي عاشت في منطقة بلاد الشام والرافدين قد توصلت مع نهاية الألف التاسع قبل الميلاد إلى معرفة الزراعة، تلاها تدجين للحيوانات وبدأ ما يعرف باسم مرحلة القرى الزراعية (Neolithic). لكن الأمر لا ينطبق على حال الجزيرة

العربية، لأن هذه التسمية لا ترتبط بتغير في نمط الحياة الاقتصادية وإنما بتغيرات في أنماط وأشكال وطرق تصنيع الأدوات الصوانية. وإذا كانت عصور ما قبل التاريخ تنتهي في وادي الرافدين والنيل مع ظهور المدن وبداية الكتابة في النصف الثاني من الألف الرابع قبل الميلاد، إلا أننا نجد أنها تستمر في الجزيرة العربية حتى نهاية الألف الثاني قبل الميلاد، أي حين قيام الممالك في جنوب غربي الجزيرة العربية أي اليمن. هذا الأمر كان عرضة للمساءلة من قبل عدد من المهتمين بدراسة الآثار اليمنية حيث اعتقدت الباحثة (كاتن تومبسون Caton Thompson) والتي قامت بعدد من الأعمال الأثرية الميدانية في اليمن مثل حفرياتها في موقع حريضة بوادي عمد أحد الفروع الجنوبية لوادي حضرموت - أن الأدوات الصوانية التي عثر عليها في حضرموت تشبه إلى حد كبير تلك الأدوات التي عثر عليها في شرقي إفريقيا، حيث تركزت هذه الصناعة. علماً أنها تعتقد أنه لم يتم العثور في اليمن على أدوات صوانية من المرحلة الأولى للعصر الحجري القديم (Lower Palaeolithic). كما أن منطقة جنوب غربي الجزيرة العربية قد انفصلت عن شرقي إفريقيا خلال الحقبة الجيولوجية التي سبقت زمن البلاستوسين، أي قبل ما يزيد خمسة ملايين من السنين.

أما (فان بيك Van Beek) وهو أحد أعضاء البعثة الأثرية الأمريكية التي عملت في اليمن خلال بداية الخمسينات من هذا القرن، ونقبت في مواقع هجر بن حميد وتمنع في وادي (بيحان) ومعبد أوام في منطقة (مأرب) وفي (ظفار)، فإنه يعتقد أن العصور الحجرية امتدت في جنوب شبه الجزيرة العربية حتى نهاية الألف الثاني قبل الميلاد، وانتهت مرحلة العصور الحجرية هناك على يد أقوام متحضرين، جاؤوا إلى المنطقة من منطقة بلاد الهلال الخصيب، وهؤلاء هم الذين أدخلوا معرفة الزراعة والتعدين وهنون أخرى لليمن.

كذلك الأمر فإن تقرير البعثة الأثرية

السوفيتية يشير بأن الحضارة في اليمن ليست محلية، وإنما بدأت على يد جماعات قدمت من الشمال.

كما أن هناك عدد من العلماء الذي يعتقدون بأن السكان الذين عاشوا في اليمن قبل الألف الأولى قبل الميلاد، قد عاشوا حياة بداءة وبأنهم لم يعرفوا حياة القرية أو المدينة. وأن نمطهم الاقتصادي قد اعتمد جمع الطعام وصيد الحيوانات ولم يتوصلوا لمرحلة إنتاج الطعام حتى ذلك الوقت.

ومن الملاحظ في هذه الفرضيات، أنها اعتمدت بشكل كبير على مواقع أثرية ممثلة للفترات التاريخية السابقة لمرحلة ظهور الإسلام في اليمن، لكن هذا الأمر قد تعرض للمناقشة من قبل عدد من الباحثين اليمنيين مثل عبده عثمان غالب (1993-1994) واسمهان الجرو (1996: 23-27). ولقد اعتمد الزميلان، خاصة الأول في ردهما على هذه الفرضيات على نتائج الأعمال الأثرية والجيومورفولوجية التي أجريت في السنوات الأخيرة في عدد من المناطق في اليمن (غالب 1993-1994: 11-7).

ومع العلم أننا ندعم الرأي القائل بأن الفجوة ربما لم تكن ثقافية، وإنما هي فجوة في المعرفة الأثرية بثقافات العصر البرونزي والعصور الحجرية، لكنني أود أن أشير بهذه المناسبة بأنه لم يتم العثور حتى الآن - وحسب معرفتي المتواضعة - على أية قرية زراعية في اليمن تشابه تلك القرى العائدة للألف الثامن أو السابع قبل الميلاد التي عثر عليها في منطقة بلاد الشام. وربما تكشف لنا معاول الآثاريين في المستقبل القريب عن مثل هذه المواقع الأثرية.

بعد هذا التقديم سوف أستعرض أدناه بعض المعلومات حول مكتشفات العصور الحجرية من اليمن من بداياتها وحتى المرحلة التاريخية:

أ - العصور الحجرية القديمة:

يعتقد بعض من العلماء أن البدايات الإنسانية في منطقة جنوب غربي الجزيرة العربية كانت حينما عبرت مجموعات

الطيال. وفي عام 1983 تابعت البعثة مسح المنطقة واستتجت بأن الموقع قد استعمل لتصنيع الأدوات الصوانية، إذ عثر على عدد من المواد الخام إضافة إلى الأدوات غير المكتملة التصنيع فيه. كما عثرت البعثة نفسها على عدد من المواقع الأخرى أذكر منها المسنة (al-Masanna) وحمّة غول النمري (Hammat Ghawl) وجبل الحميمة (an-Numayri) وجبل الحميمة (Gabal al-Humayma) وهي تعود للمرحلة الثانية من العصر الحجري القديم. وجاءت هذه المواقع بمجملها بالقرب من الأودية حيث تتوفر مصادر المياه الدائمة وسبل المعيشة الأخرى.

وعثر في عام 1983 على موقع في سهل ذمار يعود للمرحلة الأولى من العصر الحجري القديم. حيث عثر فيه على أدوات مصنعة وعلى شظايا (Flakes) وأنويه (Cores) وجاءت بعضها مشدّبة على الوجهين (bifacial). كما ذكر بريان دو (Doe.B) أنه عثر في جبل تلا (Gable Tala) في جنوبي اليمن على أدوات أرخها للفترة بين 400000-20000 سنة من الآن. وقامت البعثة الأثرية الإيطالية اليمنية في عام 1985م بمسح عدة أودية في منطقة تهامة هي: وادي سررد، ووادي رمع، ووادي زبيد، ووادي صرواح (Zurawe) في منطقة مارب حيث جمعت مجموعة من الأدوات الصوانية العائدة للعصر الحجري القديم. ويعتقد الباحثون أن هذه الأدوات مشابهة لتلك التي عثر عليها في شمال عفار (أثيوبيا) والمؤرخة للمرحلتين الأولى والثانية من العصر الحجري القديم (Bulgarelli 1987:33).

ومع نهاية الحديث عن مرحلة العصور الحجرية القديمة يمكننا القول بأن الأبحاث والدراسات الأثرية بخصوص هذه الفترة لا تزال في بداياتها، علماً أن مواقع أثرية تعود لها، عثر عليها في المناطق الجبلية والمناطق الشرقية

♦ 1095 = 46% من المرحلة الثانية للعصر الحجري القديم (Middle Palaeolithic).
♦ 329 = 14% من المرحلة الثالثة للعصر الحجري القديم (Upper Palaeolithic).
♦ المجموع 2381 = 100%.

وتكونت هذه الأدوات الصوانية في معظمها من البلطات والمفارم الجانبية والعلوية والمكاشط.

كما حاول ماكليز في دراسة نشرت له حول عدد من الأدوات الصوانية التي عثر عليها في موقع يقع على أطراف الربع الخالي الجنوبية ربطها بما يعرف باسم (الصناعة العظرية) والمنتشرة في شمالي إفريقيا. وذكر بأنها تعود لفترة تقع قبل 35000-20000 سنة خلت (1994 McCluere).

وبالإضافة إلى هذه المنطقة فقد قامت بعثة إيطالية بإشراف غاريني (Garbini) في عام 1969م بجمع عدد من الأدوات الصوانية في العصر الحجري القديم في منطقة بيت نعم الواقعة على بعد 20 كم إلى الغرب من صنعاء. وتم تأريخ هذه الأدوات إلى المرحلة الثانية من العصر الحجري القديم (Middle Palaeolithic). كما عثر دي بيل دي هيرنس (de Bayle des Hermens) في عام 1974م على عدد من مواقع العصر الحجري القديم في منطقتي صنعاء ومأرب. حيث جمع 25 أداة من منطقة وادي ضهر بالقرب من صنعاء و 51 أداة من منطقة بيت

نعم. وجادت معظمها تعود للمرحلة الثانية من العصر الحجري القديم. أما الأدوات العشر التي جمعها من موقع جبل الملح في منطقة مأرب فتكونت من أدوات حصوية وتعود للمرحلة الأولى من العصر الحجري القديم. وكذلك

عثر دي ميغريه (de Maigret) في عام 1981 على عدد من الأدوات المؤرخة للمرحلة الثانية من العصر الحجري القديم في موقع حميد العين في منطقة خولان

بشرية باب المندب من منطقة شرقي إفريقيا إلى هذه المنطقة خلال مرحلة البلايستوسين (17-1: 1993-1994 Whalenk). وللتثبت من هذا الرأي فقد قامت بعثة أثرية يمنية - أمريكية في عام 1990م بمسوحات أثرية في المنطقة الجنوبية الغربية لليمن بالقرب من باب التنب وكشفت النقاب عن ثلاثين موقعاً وجمعت 2381 أداة حجرية تعود لمرحلة البلايستوسين الأوسط والأعلى. وتعود أقدم هذه المواقع إلى الأشولية المتوسطة (Middle Achullian) والتي انعكست موجوداتها في ثمانية وعشرين موقعاً من المواقع الثلاثين. وأشارت هذه البعثة إلى أن المجموعات البشرية العائدة لما يعرف باسم Homo-erectus قد عبرت البحر الأحمر إلى اليمن تمثل أقدم موجة بشرية دخلت إلى آسيا (والله أعلم). وعلى أي حال فإن المواقع الأثرية العائدة إلى هذه المرحلة الزمنية في منطقة غربي آسيا تعتبر نادرة ولكن أهمها هي مواقع العبيدية في فلسطين (Bar-Yosef 1989) وتشكل توقيده الجيولوجي في الأردن (al Kafafi 1997 et) وخطاب وست مارخو في سورية (Hours 1981) وموقع الشويحطية في منطقة الجوف بالملكة العربية السعودية (تورمان وآخرون 1986: 115-120).

إن هذه المواقع الثلاثين المكتشفة عن طريق البعثة المذكورة أعلاه تعود إلى المرحلتين الأولى والثانية من العصور الحجرية القديمة (Lower and Middle Palaeolithic) وهي تختلف في مساحتها من موقع لآخر فجاء أصغرها بمساحة تبلغ 375م² كبرها مساحة فبلغ 12.500م² (Wahlenk 1993-1994).

أما الأدوات الصوانية، فجاءت كبيرة الحجم وسميكة بلون غامق. ويذكر الباحثون أنها تختلف عن الأدوات التي عثر عليها في أخدود أولدوفاي في تنزانيا شرقي إفريقيا، لكنها أشولية الصنع. وجاءت الأدوات موزعة على النحو التالي:

♦ 9957 = 40% من المرحلة الأولى للعصر الحجري القديم (Lower Palaeolithic).



تخص حيوانات أليفة أو برية. علماً أنه قد تم العثور على عظام أبقار وماشية مدجنة في موقع جبل قطران. وعثر في هذا الموقع الأخير على بناء شبه دائري مبني من الحجارة الغفل. وتمت ملاحظة وجود نحت يمثل خمسة قرون لكباش على الجهة الداخلية لأحد حجارة المبنى. أما الأدوات الصوانية التي تم التعرف عليها في الموقع فتكونت في أغلبيتها من أدوات على شكل ورقة الشجر. كما عثر على أدوات طحن ومطارق حجرية.

وبناء على المعطيات الأثرية التي توفرت للبعثة الأثرية الإيطالية من مواقع العصر الحجري الحديث في اليمن، فقد تم التعرف على ثقافتين من هذه الفترة، وهي:

1 - ثقافة قطران النيوليثية وتتميز بالأدوات الصغيرة المشدبة على الوجهين ورؤوس السهام التي لها قابض، أدوات ثقيلة مثل القداديم (adzes) مكاشط متعددة الأشكال ومثاقب. وبناء على الدراسات الأثرية لعصور ما قبل التاريخ في المملكة العربية السعودية والإمارات وقطر، فإنه قد تم إعادة أو تأريخ مثل هذه الأدوات لفترة أقدم من ثقافة العبيد أي أقدم من ٥٠٠٠ ق.م.

2 - ثقافة الطيالة النيوليثية: وهذه تتميز بغياب رؤوس الرماح وتطور في تصنيع الأدوات الصغيرة الحجم وكذلك كثرة الأدوات المركبة. وفي اعتقاد الباحثين أن هذه الثقافة هي امتداد لما عثر عليه في أماكن أخرى في شبه الجزيرة العربية. وأنها تمثلت على الأغلب في المناطق المرتفعة.

وبالإضافة إلى ما قامت به البعثة الإيطالية، فقد كشفت البعثة الأمريكية التي عملت في منطقة وادي الجوبة في منطقة مارب على أدوات حجرية تعود إلى العصر الحجري الحديث. وتم جمع عينات كربون إشعاعية من هذه المنطقة أعطت تاريخاً يعود إلى حوالي 4000 سنة ق.م (غالب 1986: 144).

وكذلك فقد تم العثور في منطقة رملة السبعيتين على عدد من الأدوات



لكن، وعلى الرغم من هذه فقد عثر على عدد من المواقع نذكر منها منطقة وادي العش، أو (إعشش) حيث عثر على أربعة مواقع هي جبل قطران وصرم العبيدله وجبل شاعر والتجد الأبيض وبالقرب من وادي الطيال.

وقد قامت البعثة الإيطالية بإجراء حفريات تجريبية في منطقة وادي الطيالة كشفت النقاب عن عدد من مواقع العصر الحجري الحديث. وعثر في بعض هذه المواقع على أكواخ إهليجية الشكل مبنية من الحجارة ولها أرضيات مرصوفة بالحجارة ويوجد مصطبة (bench). في الجدار المنحني إضافة إلى مقعد ولوح حجري لدعم عمود البيت الوسطي (Fedele 1987:35). ويعتقد المنقبون أنهم قد عثروا على مكان أو ساحة مكشوفة استعملت لممارسة نشاطات الحياة اليومية ولتصنيع الأدوات الصوانية. كما عثر على عظام حيوانية تعود بتاريخها للعصر الحجري الوسيط (Mesolithic) والعصر الحجري الحديث (Neolithic)، وتشير الدراسات المخبرية إلى أنها تخص عظام لحيوانات من فصيلة البقريات وقليل جداً من عظام الخراف/ الماعز. ولم يستطع الباحثون الاستدلال فيما إذا كانت هذه العظام

ومنتقة تهامة. وقد تكشف لنا الأعمال الأثرية عن مزيد من هذه المواقع خلال السنوات القادمة.

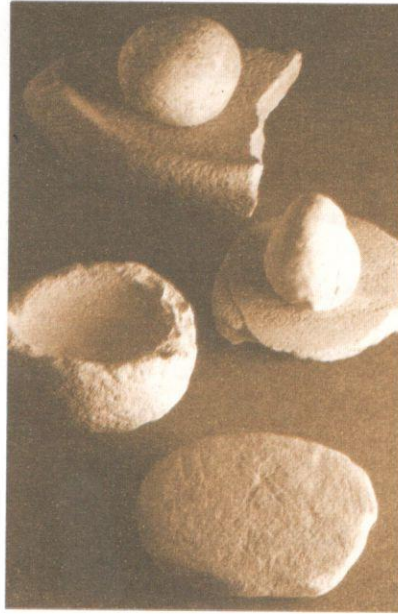
ب- العصر الحجري الحديث:

كما أوردنا أعلاه فإن مرحلة العصر الحجري الحديث تعتبر مرحلة الإنتاج والاستقرار في منطقة بلاد الشام وغيرها من معظم بلدان الشرق الأدنى القديم لكن مدلول هذا المصطلح في اليمن يعتمد على عاملين هما:

- 1- وجود أدوات صوانية مصنعة دون وجود أواني فخارية معها.
 - 2- ظهور بقايا معمارية مصاحبة لهذه الأنواع من الأدوات الصوانية.
- هذا ما أورده الباحث فرانيسكو فيدل (Fedele 1987:34).

وفي العادة فإن المظاهر المعمارية تتكون من بقايا أكواخ أو جدران بنيت بشكل إهليجي. ومن الملاحظ هنا أن ما يعاب على مثل هذا التعريف لهذه الفترة هو عدم الأخذ بعين الاعتبار التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على حياة المجتمعات البشرية. وعلى أي حال فإنه لا تزال تنقصنا الكثير من المعلومات حول هذه الفترة، وربما يكون سببه قلة الاهتمام بها وعدم وجود حفريات أثرية موجهة نحوها.

في منطقة خولان الطيال خلال الفترة بين 1981-1985 م على وجود مجتمعات وثقافات عاشت في اليمن بين نهاية العصر الحجري الحديث وبداية تكوين الممالك الحفريات عن وجود وحدات سكنية تتكون الواحدة منها من مجموعة من الغرف، وعن مجموعة كبيرة من الأواني الفخارية وأدوات الطحن والجرح من هذه المرحلة. وحتى لا نطيل الحديث، فإننا نرى أن البقايا الأثرية التي عثر عليها في اليمن تدل على وجود الإنسان في الجزء الجنوبي الغربي من الجزيرة العربية منذ العصور الحجرية القديمة وحتى الوقت الحالي ودونما انقطاع. لكن طبيعة هذا الإنسان والحالة الاقتصادية والاجتماعية التي عاشها قد اختلفت بين فترة وأخرى. ومن المؤكد أنه قد مر بمراحل تطورية عاشها الإنسان في جميع أصقاع العالم فانتقل من مرحلة جمع الطعام والتقل إلى مرحلة الإنتاج والاستقرار نتيجة لظروف متعددة ربما تكون بيئية وفكرية واقتصادية. لكن هذا الإنسان لم يكن في يوم من الأيام بمعزل عن غيره من المجموعات البشرية في المناطق المجاورة فأثر وتأثر بها. ○



الواد قد مورست خلال النصف الثاني من الألف الثاني ق.م (Overstreet, Grolier, 1988 Toplyn). أما الدراسة التي جرت في الوديان الفرعية لوادي الجوبة فقد أشارت إلى أن الزراعة والاستيطان هناك تم خلال النصف الأول من الألف الثاني ق.م. وتؤكد نتائج البعثة الأثرية الإيطالية بإشراف إليسندرو دي ميفريه (Alessandro de Maigret) والتي أجريت

الصوانية والتي تعود بتاريخها للألفين الخامس والرابع قبل الميلاد (Doe 1983:36).

خلاصة القول، أننا حتى الآن لا نملك الأدلة على وجود قرى زراعية بمعناها الحقيقي وكل المعلومات التي توفرت لدينا تشير إلى وجود مجتمعات ممكن أن تصنفها بالرعيوية. لكن لا نستطيع أن نطلق أحكاماً قاطعة في الوقت الحالي لقلة المعلومات التي بين أيدينا حول مرحلة العصر الحجري الحديث في اليمن.

ويذكر مجموعة من الباحثين، اعتماداً على الشواهد الأثرية والجيومورفولوجية إلى أن بلاد اليمن كانت منطقة ملائمة للزراعة والاستقرار خلال فترة العصور البرونزية. إذ تم العثور على مبان سكنية وأنظمة ري وأوان منزلية في عدة مناطق يمنية مثل خولان والحداء وتهامة ووادي الجوبة وبديدة ووادي بيجان. ومن المؤكد أن الناس الذين عاشوا خلال هذه المرحلة قد انتجوا طعامهم وصنعوا الأواني الفخارية وعرفوا التعدين (غالب 1994:7). وأكدت نتائج الحفريات في منطقة وادي الجوبة أن ممارسة الزراعة في هذا

قائمة المراجع

أ. المراجع العربية:

الجزو، أسهان سعيد

- 1986 موجز التاريخ السياسي القديم لجنوب شبه الجزيرة العربية (اليمن القديم). إريد: مؤسسة حمادة للخدمات والدراسات الجامعية. غالب، عبده عثمان
1986 عرض موجز لتاريخ الآثار اليمنية. دراسات يمنية، العدد 25-26: 138-159.
صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمنية.
1993-1994 نظريات الفجوة الثقافية والاستيطان الحضري في اليمن (دراسة تحليلية نقدية). التاريخ والآثار، العددان الثاني والثالث: 4-18. صنعاء: الجمعية اليمنية للتاريخ والآثار، نورمان، وآلين وآخرون
1986 تقرير عن موقع يعود للعصر الحجري الأدنى (البليستوسيني). قرية الشويحية في شمال المملكة العربية السعودية. الأطلال/ العدد العاشر: 115-123.

ب. المراجع الأجنبية:

- Bar-Yosef, O.
1989 The Excavations at 'Ubeidiya in Retrospect: An electric View. Investigation in Southern Levantine Prehistory. BAR international Series 497: 101-111.
Bulgarelli, G.M.
1987 Evidence of Paleolithic Industries in NORTHERN Yemen. pp. 32-34 Yemen, 3000 Years of Art Civilisation in Arabia Felix. Staatliches Museum Fuer Voelkerkunde Muenchen.
de. Maigret, A.
1987 The Yemeni Bronze Age. PP. 38-40 in Yemen 3000 Years

of Art and Civilisation in Arabia Felix. Staatliches Museum fuer Voelkerkunde Muenchen.
Doe, B.
1983 Monuments of South Arabia. Falcon-Oleaner.
Fedele, F. G.
1987 North Yemen: The Neolithic. PP. 34-38 in Yemen 3000 Years of Art and Civilisation in Arabia Felix. Staatliches Museum Fuer Voelkerkunde Muenchen.
Hour, F.
1981 Le Paleolithique Interieur de la Syrie et du Liban le point de la question en 1980. PP. in Prehistoire du Levant. Edition du CNRS.
Kafafi, Z. et al.
1997 The Wadi az-Zarqa/ Wadi Dulyal Archaeological Project, Report on the 1996 Fieldwork Season, Annual of the Department of Antiquities of Jordan XL1: 9-27.
McClure, H.
1971 The Arabian Peninsula and Prehistoric Populations. Miami: Field Research Projects.
1994 A new Arabian Stone Tool Assemblage and notes on the Aterian Industry of North Africa Arabian Archaeology and Epigraphy Vol. 5: No 1 February: 1-16.
Overstreet, W. C.; Grolier, M. and Toplyn, M.R.
1988 The Wadi al-Jubah Archaeological Project, Vol. 4. Geological Reconnaissance in North Yemen, 1985. Washington, DC: American Foundation for the Study of Man.
Whalen, N. M.
1993-1994 Is the Early Man Found His Way Through Bab Al-Mandab Strait From Africa to Yemen? History and Archaeology of Yemen, Nos. 2-3: 1-17.

محمد بن علي الأكوع

مؤرخ اليمن



صدر عن وزارة الإعلام بالجمهورية اليمنية كتاب: القاضي محمد بن علي الأكوع، مؤرخ اليمن. والكتاب كما وصفه معالي وزير الإعلام الأستاذ/ عبدالرحمن بن محمد الأكوع في كلمته القيمة التي تصدرت صفحاته: «شذرة وفاء لذكراه»، فقد شمل ما كتب عن القاضي محمد من أصدقائه وعارفيه بعد وفاته في صنعاء يوم السبت 24 رجب 1419هـ الموافق 13 نوفمبر 1998م. وفي الكتاب يجد المرء نعي رئاسة الجمهورية للفقيد ونعي وزارة الثقافة والسياحة ووكالة سبأ للأنباء .. وبرقيات العزاء لأهله ولأخيه القاضي إسماعيل بن علي الأكوع .. وكذلك المراثي النثرية والشعرية من داخل اليمن وخارجه. وقد ذيل الكتاب بعدد من الصور الفوتوغرافية التي تسجل طرفاً من حياته الشخصية والرسمية والعلمية.

قدم للكتاب دولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور عبدالكريم اليربوعي الذي ذكر أنه بدأ يسمع عن القاضي محمد وهو طالب حدث في بلدته (إريان) من (لواء إب). وكان أول تعارف شخصي بينه وبين القاضي محمد عام 1958 في (ذي السفال) من أعمال اللواء نفسه حيث أعجب كثيراً بشخصيته التي تمتاز بالذكاء والحيوية وسعة الإطلاع... ويذكر الدكتور

الإرياني في المقدمة أن القاضي محمد قد نهج في حياته نهجاً قوياً جمع بين العمل في المجال السياسي النضالي والعمل العلمي في مجال التراث اليمني.. وكان من الرجال الأفاضل من أبناء اليمن الذين قبضهم الله لليمن في القرن العشرين من مطلعته حتى لحظات أفوله حاملين رسالة اختاروها بإرادتهم.. وكرسوا لها كل جهودهم.. وقد اختارته الأقدار ليكون علماً بارزاً من أعلام اليمن في هذا القرن..

ويضم الكتاب دراسة لعلامة الجزيرة الشيخ/ حمد الجاسر بعنوان: «اليمن بين مؤرخين معاصرين» في ذكرى مؤرخ اليمن القاضي/ محمد بن علي الأكوع، كان قد نشرها في إحدى الصحف السعودية السيرة.

وفي تلك الدراسة التي تعتبر أطول ما ضمه الكتاب من كتابات - ذكر حسن وإشادة كريمة بالقاضي محمد وأخيه القاضي إسماعيل وختمها بلمحات موجزة عن حياة هذين العلمين البارزين في تاريخ ذلك الجزء الكريم من الوطن العربي.. وفي الكتاب شذرات من ترجمة القاضي محمد أهمها ما هو مستل من كتاب أخيه القاضي إسماعيل: هجر العلم ومعاقله في اليمن. وفيما يلي نقتطف نبذة مما ذكر في الكتاب ترجمة لحياته العامرة:

- ❖ مولده في مدينة ذمار سنة 1321هـ.
- ❖ درس في صباه بالمعلمية حيث تعلم التهجي والقراءة.
- ❖ خلف والده في التدريس في (رباط الغيثي) وعمره عشرون عاماً.
- ❖ كون مع آخرين حوالي 1943 جمعية الإصلاح في مدينة إب واختير رئيساً لها.
- ❖ اعتقل وسجن في حجة مع آخرين لنشاطهم السياسي عام 1944م.
- ❖ أفرج عنه وأطلق من سجن حجة عام 1947م.
- ❖ اعتقل مرة أخرى وسجن في حجة مع غيره إثر فشل حركة 1948م.
- ❖ أفرج عنه وعن بقية المعتقلين عام 1955م.
- ❖ تولى القضاء في ناحية (ذي السفال) واستمر فيه حتى عام 1962م.
- ❖ وفي عهد الجمهورية تعين وزيراً للعدل ثم وزيراً للأوقاف ووزيراً للإعلام.
- ❖ تعين رئيساً لهيئة التأليف والنشر.
- ❖ تفرغ للبحث والتحقيق والتأليف والنشر حتى وافاه الأجل.
- ❖ توفي رحمه الله في 13 نوفمبر 1998م بمدينة صنعاء.
- ❖ من آثاره العلمية المنشورة:
- ❖ تأليف تاريخ اليمن الاجتماعي (مذكرات في ثلاثة أجزاء).
- ❖ تأليف عالم وأمير (جزآن).
- ❖ تأليف اليمن الخضراء مهد الحضارة.
- ❖ تأليف الوثائق السياسية اليمنية.
- ❖ تحقيق الأربعة الأجزاء المتوفرة من كتاب الإكليل للهمداني.
- ❖ تحقيق تفسير الدامغة.
- ❖ تحقيق السلوك في طبقات العلماء والملوك للجندي (مجلدان).
- ❖ تحقيق صفة جزيرة العرب للهمداني.
- ❖ تحقيق قرة العيون في أخبار اليمن الميمون لابن الديبع.
- ❖ تحقيق المفيد في أخبار صنعاء وزبيد لعمارة الحكمي.
- ❖ صور الكتاب في أكثر من 300 صفحة في صنعاء فبراير 2000م.

وأخيراً الكتاب لفئة طيبة وذكرى عاطرة ولكن مثل الفقيه يحتاج إلى أن يتولى أحد محبيه والعارفين بعلمه إصدار كتاب علمي جامع يضع هذا العالم الجليل في مكانه الرفيع بين العلماء والمؤرخين على مستوى اليمن وخارجه.

من عاش مثلك لم يمض فتراته

حي يداوي الجاهلين وينفع

اليمن: في بلاد سبأ

صدر في أواخر عام (1999) عن دار الأهالي بدمشق، ومعهد العالم العربي بباريس الترجمة العربية لكتاب (اليمن في بلاد مملكة سبأ)، والكتاب هو دليل معرض الآثار اليمنية، الذي نظم بالتعاون مع الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات بالجمهورية اليمنية عام (1997). وكان قد صدر حين ذاك عن دار (فلاماريون) في باريس. ترجم هذا الدليل إلى العربية الدكتور بدر الدين عروذكي وراجع الأستاذ الدكتور يوسف محمد عبد الله. يشمل الكتاب 234 صفحة من القطع الكبير، وعلى ورق مصقول، وبطباعة فاخرة وملونة. ويضم الكتاب بين

دفعاته ستة فصول مع مقدمات هامة. والكتاب من حيث المحتوى عبارة عن دراسات تاريخية وأثرية للحضارة اليمنية القديمة كتبها علماء متخصصون، ويرسم الكتاب صورة تاريخية واضحة ومنسقة ومسللة لليمن القديم، ويبرز

الإبداعات والفنون والتكنولوجيا، وكذلك النشاط الزراعي والتجاري، إلى جانب الاهتمام بالحياة الدينية والكتابة.

والكتاب مزود بعشرات الصور (بل مئات) الملونة للقطع الأثرية المعروضة، والتي بلغت حوالي 700 قطعة. والجدير بالذكر أن لهذا الكتاب مع التعديلات طبعتين بالألمانية وطبعة بالإيطالية، بعد أن حقق المعرض نجاحاً منقطع النظير في

باريس، وانتقل إلى متحف تاريخ الفن في فيينا، ثم إلى متحف موروث الأمم في ميونخ، وفي عام (2000) في روما.

شمس العلوم

بالاشتراك مع زميلي

الأستاذ الدكتور حسين عبد

الله العمري، والأستاذ مطهر

الإرياني، ساهم الأستاذ الدكتور رئيس الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات في تحقيق كتاب (شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم) للعلامة نشوان بن سعيد الحميري (توفي عام 573 هجري)، وصدر الكتاب بحلة قشبية في اثني عشرة مجلداً مع الفهارس عن دار الفكر بدمشق (عام 1999). وكان فخامة الأخ رئيس الجمهورية اليمنية علي عبد الله صالح قد وجه العلماء الثلاثة بالاهتمام بمخطوطات ذلك السفر الجليل وحثهم على تحقيقه وإخراجه إلى حيز الوجود، كما كان للأخ رئيس الجمهورية الفضل في طباعة هذا الكتاب. ولذلك فقد استحق

بجدارة أن يهدي الكتاب إليه.

والمؤلف نشوان بن سعيد الحميري عالم كبير، وعاش في القرن السادس الهجري، وتشهد له مؤلفاته في مختلف علوم عصره بفزارة معارفه وتنوعها، كما تسنم مكانة علمية واجتماعية رفيعة، وخاض غمار السياسة

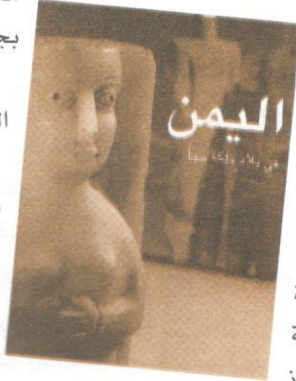
والجدل العلمي، وعرف بذكائه وقوة شخصيته، حتى بلغ مرتبة الاجتهاد وادعى إلى نفسه الإمامة. وكتابه شمس العلوم يعكس معرفته اللغوية والعجمية وقدرته على الابتكار. ويتميز معجم نشوان عن غيره من المعاجم السابقة في كونه رتب على نظام الأبنية، وحرص على أن يحرس النقد، ويحرس الحركات، تجنباً للتصحيف حيث يمنع الكتاب والقراء معاً من تغيير ما



عليه كلام العرب من البناء. ولم يقتصر نشوان في كتابه على الوظيفة المعجمية للكتاب، بل أغناه بمعارف زاخرة، من شتى العلوم الشائعة كعلوم الأوائل وعلوم العربية وعلوم الإسلام. كما يتضمن الكتاب على وجه الخصوص معلومات تاريخية وجغرافية عن اليمن، وكذلك مفردات حميرية، وعبارات لغوية خاصة باليمن، وكذلك ألفاظ خاصة باللهجات اليمنية.

وقد استخدم في تحقيق الكتاب كل المخطوطات المعروفة الكاملة منها والناقصة، وخاصة أربع نسخ من مخطوطات الكتاب الموجودة في اليمن، وخاصة مكتبة الجامع الكبير بصنعاء ودار المخطوطات، وكذلك أربع نسخ من دار الكتب المصرية، وخمس نسخ من المكتبات الأوروبية، ونسخة من مكتبة بيل الأمريكية، بالإضافة إلى الاستفادة من المحاولات السابقة غير المكتملة، مثل نشرة الجرافي، ونشرة لايدن، ونشرة عمان. وكانت بعض هذه المحاولات على قصورها لم تستد إلى مخطوطة أو مخطوطتين، وكلها من المخطوطات المتأخرة. أما هذه الطبعة الجديدة المميزة والوافية ضبطاً وتخريجاً وإضافة، فقد اعتمدت على مخطوطة (الإيسكريال)، التي نسخها العالم جمهور بن علي الهمداني وفرغ منها عام (627 هـ)، والتي كان محمد بن نشوان ابن المؤلف وصاحب ضياء الحلوم (وهو مختصر شمس العلوم) على صلة وثيقة بهذه النسخة الفريدة وعلى علاقة وطيدة بالناسخ.

ويعتبر الكتاب إضافة هامة إلى المكتبة العربية الإسلامية، ويستحق كل من الدكتور حسين عبد الله العمري والعالم والمؤرخ والدبلوماسي المعروف وكذلك الأديب والمؤرخ والشاعر الكبير مطهر بن علي الإرياني، وكذلك الدكتور يوسف محمد عبد الله كل التقدير والثناء وجزاهم الله خير الجزاء. ❦



تقرير عن أعمال المسح

والتنقيب الأثري في موقع

مقولة

بجامعة صنعاء، الدكتور حسين الباكري عميد كلية الآداب.

وقد برهن التنقيب في موقع مقولة أنه بالإمكان مواصلة مشروع التنقيب في مقولة كمحاولة يمنية في مجال التنقيب يشترك فيها كل من طلاب وأساتذة قسم الآثار جنباً إلى جنب مع فنيي الهيئة العامة للآثار والمخطوطات والمتاحف، ووفق برنامج المسوحات والتقنيات الأثرية لقسم الآثار بجامعة صنعاء.

المسح الأثري للموقع

يقع الموقع على هضبة صخرية على الطرف الشمالي لوادي مقولة في منطقة سنجان وعلى بعد حوالي ٣٥ كم تقريباً إلى الجنوب الشرقي من مدينة صنعاء، وتحيط به الحقول الزراعية من جهة الشمال، والشمال الشرقي، والجنوب، والغرب.

قبل بدء موسم التنقيب قام أساتذة وطلاب الآثار بزيارتين للموقع، الأولى في شهر مايو ١٩٩٧م، والثانية في شهر يوليو ١٩٩٧م لاستكشاف الموقع والتعرف على طبيعته الطبوغرافية والمواد الثقافية القديمة في الموقع وإسقاطه على الخريطة، واختيار منطقة التنقيب.

وقد أسفرت أعمال المسح عن تحديد مساحة الموقع ورسم خريطة كنتورية له، والتعرف على البقايا المعمارية القديمة وهي التي تتكون من بقايا أساسات وحيطان المباني القديمة، والمواد الأثرية الأخرى المنتشرة على سطح الموقع مثل الكسر الفخارية والأحجار المنقوشة نقشاً

أجرى فريق من قسم الآثار بجامعة صنعاء أعمال التنقيب الأثري في موقع (مقولة) في منطقة سنجان بالتعاون مع الهيئة العامة للآثار والتي بدأت في العشرين من شهر يوليو/ ١٩٩٦ وامتدت لغاية العشرين من شهر أغسطس ١٩٩٧م.

وقد أجريت أعمال المسح والتنقيب الأثري في الموقع بإشراف الدكتور عبده عثمان غالب وبمشاركة الدكتور عبد الغني علي سعيد رئيس الفريق بقسم الآثار، والدكتور عبد الرزاق أحمد راشد، الدكتور محمد باسلامة، الدكتور محمد العروسي، والدكتور محمد القحطاني، الأستاذ مهند السياني مدير عام مكتب الآثار في محافظة صنعاء مسؤولاً عن الفريق المشارك للهيئة العامة للآثار، الأستاذ علي سعيد، محمد علي السلامي، إلهام السنباني، شوقي، رمزي، من قسم الآثار ومصالح أحمد القباطي مدير عام مكتب الآثار في محافظة لحج، سمير مقبل مدير إدارة التنقيب بالديوان العام للهيئة، عادل سعيد، كميليا محمد أنعم، من الديوان العام للهيئة.

وكان الدافع الرئيسي لقرار قسم الآثار التنقيب في هذا الموقع تدريب طلاب الآثار بجامعة صنعاء على طرق وتقنيات المسح والتنقيب الأثري. ولقي هذا القرار دعم الأستاذ الدكتور عبد العزيز المقالح رئيس جامعة صنعاء، والأستاذ الدكتور يوسف محمد عبد الله رئيس الهيئة العامة للآثار وأستاذ الآثار واللغات القديمة

زخرفياً وأجزاء من أعمدة حجرية ذات شكل أسطواناني، تعود كلها لفترة ما قبل الإسلام، إضافة إلى حصر وتسجيل عدد كبير من مدافن الحبوب المنحوتة إما في أرضية المساكن الحديثة من الداخل أو في المساحات الخارجية المكشوفة، من هذه المساكن التي بنيت على أنقاض المساكن القديمة. كما تم التعرف على عدد كبير من الآبار وأنظمة الري التي تعود معظمها لفترات تاريخية قديمة والتي تتوزع على أطراف الوادي الزراعي وداخل حقوله المدرجة، حيث دل ذلك على نظام مائي متطور كان يلبي الحاجات المائية المختلفة للسكان في فترات الاستيطان القديمة للموقع، ولا زال جزء من هذا النظام القديم معمول به في الوقت الحاضر. وقد لوحظ أثناء الزيارات الاستطلاعية التي سبقت أعمال التنقيب أن السكان الذين استوطنوا هذا الموقع حافظوا على رقعة الأرض الزراعية عبر العصور المختلفة من خلال بناء مساكنهم ومنشأتهم العامة فوق الهضبة وداخل مساحات وادي مقولة التي لا تصلح للزراعة.

ويبدو أن المنطقة السكنية كانت في فترة ما قبل الإسلام محاطة بسور مبني من أحجار كبيرة منعمة، فقد عثر على أجزاء منه في الأطراف المنحدرة للجهات الشمالية الشرقية والشمالية الغربية والجنوبية. وبعد تدمير الموقع وهجر سكانه له، استوطن مرة أخرى، ربما في بداية الفترة الإسلامية المتأخرة، فلم يعثر أثناء المسح أو التنقيب على فخار أو أدوات

أرضية الغرفة وفي أوضاعها الأصلية وهي تعود لفترة القرن الثاني أو القرن الثالث الميلادي، وإلى جوار الجرار الفخارية عثر على كميات كبيرة من الفحم. ومن المحتمل أن تكون هذه الجرار الكبيرة قد استخدمت لخزن المحاصيل الزراعية أو لأغراض إنتاجية أخرى. وغطيت أرضية الغرف في المربع إمّا بالطين المدكوك والمخلوط بحبيبات الجص والحصى، وعليها تنتشر كسر الفخار التي تعود إلى الفترة نفسها (القرن الأول - القرن الرابع الميلادي)، بينما وجدت أرضيات الغرف في المربع 2 من الحجارة الهشة مخلوطة بقطع صغيرة من الجص وتم تمييز كسر فخارية في هذه الغرف تعود إلى فترة القرن الأول - القرن الرابع الميلادي.

كما أظهرت الحفريات للمستوى الثالث (من أعلى) عدداً من الغرف الصغيرة جداً والمبنية من الحجارة ذات الأحجام المختلفة وضعت في صفوف مستقيمة غير متقنة البناء وأرضيتها من الطين متوسط الصلابة ومخلوط بالجص وقطع صغيرة من كسرة الحجارة، ويبدو أن لها اتصال بالمخلفات العمرانية المتقطعة التي عثر عليها في الجهة الشمالية من المربع والواقعة داخل (البلك) الممر الذي يفصله عن المربع رقم 3، ولها أيضاً صلة بالأجزاء الإنشائية التي تقع خارج منطقة التنقيب من جهاتها الجنوبية والشرقية. وقد تم تمييز كسر فخارية في أرضية هذه الغرف تعود للمرحلة الأخيرة من فترة ما قبل الإسلام، حوالي القرن الرابع - القرن السابع الميلادي على وجه التقريب.

إن أعمال التنقيب في موقع مقولة ومن خلال المكتشفات الأثرية قد بينت أن التاريخ الاستيطاني القديم للموقع قد امتد بشكل متواصل اعتباراً من نهاية الألف الرابع قبل الميلاد وحتى بداية النصف الثاني من الألف الأول الميلادي. ويبدو أن الموقع كان قد هجر بعد ذلك ثم استوطن مرة أخرى خلال الفترات الإسلامية المتأخرة. ○

والطين المدكوك، وقد شيد الصف الأول منها على أرضية صخرية مباشرة بعد تسويتها. أهم هذه المباني هو المبنى الذي تم الكشف عن أجزاء منه في المربع 3، فقد عثر على ثلاثة مداخل تتصل به من الجهتين الجنوبية والغربية من خلال مجموعة من الدرج الحجرية تؤدي إلى غرفة واسعة ذي شكل مستطيل تبلغ مساحة الجزء الذي أظهرته الحفريات داخل هذه الغرفة حوالي 3×5م وترتبط بها من الجهة الشرقية مجموعة غرف صغيرة تبلغ مساحة كل منها 1×1م. عثر في أرضية هذه الغرفة على كسر فخارية تميزت بها فترة الألف الأول ق.م، كما عثر على قطع صغيرة جداً من البرونز وخبث الحديد إضافة إلى قطع خشبية كبيرة محترقة. وفي أرضية المبنى الآخران في المربع 1، والمربع 2، عثر على كسر فخارية هي أيضاً من فترة الألف الأول ق.م.

كما أظهرت أعمال الحفر للمستوى الثاني عدداً من الغرف المبنية بشكل مربع ومستطيل من الحجارة الكبيرة أو المتوسطة الحجم (في المربع 1، والمربع 2، والمربع 3)، وقد عثر في أرضياتها على كسر وجرار فخارية تعود إلى فترة القرن الأول - القرن الرابع بعد الميلاد. أهم هذه الغرف المستطيلة الشكل التي عثر عليها في الجهة الشرقية من المربع 3، أقيم حائطها الغربي على الحائط الشرقي للمبنى الذي عثر عليه في المستوى الأول، ولهذه الغرفة مدخل عثر عليه في الحائط الشرقي للغرفة، ووجدت حيطانها الأربعة مكسية بطبقة سميكة من الطين الناعم وأرضياتها من الطين المدكوك. وعثر بداخلها على أربع جرار كبيرة الحجم ثلاث منها وجدت سليمة عدا فوهاتها التي تحطمت جراء الدمار الذي تعرضت له الغرفة لكننا وجدنا هذه الفوهات بجوارها، أما الجرار الأخرى فقد وجدت مهشمة ولم يبق منها سوى الأجزاء السفلى، وقد وجدت هذه الجرار مثبتة في

من الفترات الإسلامية المبكرة في الموقع. ومنذ ذلك الحين تواصلت عملية السكن في الموقع إلى يومنا هذا، وكان المستوطنون الجدد قد شيدوا مساكنهم من أحجار المساكن القديمة المدمرة.

التنقيب الأثري

قام الفريق الأثري المشترك بالتنقيب في المنطقة التي تم تحديدها أثناء المسح الأثري للموقع والتي تقع في الجزء الشمالي للضفة، وتبعد عن مساكن القرية الحديثة بحوالي عشرين متراً إلى الغرب منها، وهي مساحة مكشوفة وجدت أرضيتها مرصوفة بأحجار مربعة ومستطيلة الشكل ومنعمة استخدمها السكان (كجرن أو مجران) يجمعون بداخلها حصادهم من الغلال ويقومون بتجهيزها للاستخدام أو الخزن.

وفي هذه المساحة المرصوفة أجرى الفريق التنقيب لهذا الموسم 1997م في ثلاثة مربعات بمساحة 4×4م لكل مربع تفصل بين المربع والآخر ممرات بعرض 2 متر، وبعمق 3م، وقد رمز لهذه المربعات بالرمز (3,2,1). ورغم انتهاء الفترة المحددة للتنقيب قبل وصولنا إلى الأرض البكر في مساحة المربعات كلها فقد تمكنا من بلوغ الأرضية الصخرية في الجزء الغربي للمربعات 3,1 حيث كشفنا عن أساسات المنشآت القديمة التي وضعت مباشرة على الصخر.

وقد أسفر التنقيب في هذه المربعات عن تمييز ثلاث طبقات استيطانية، أظهرت أعمال الحفريات للطبقة الأولى (من أسفل إلى أعلى) أجزاء كبيرة من مجمع معماري ضخم في المربعات 3,2,1 رغم أننا لم نتمكن من الكشف عن كل البقايا المعمارية للمنشآت التي يتكون منها هذا المجمع، فمن المحتمل أن تكون الثلاثة الصفوف الأولى التي عثر عليها هي أجزاء من بقايا جدران لمباني ثلاثة أمكن تمييزها في هذا الموسم، وكانت هذه الصفوف قد وجدت مبنية من أحجار مربعة ومستطيلة الشكل ومنعمة وأرضيتها من الحصى

متحف

سيئون



عبد الرحمن حسن السقاف

مدير فرع الهيئة العامة للآثار والمخطوطات والمتاحف - سيئون حضرموت



العصر البرونزي:
توجد نماذج مختلفة من التماثيل التي تتخذ الشكل البشري، فمنها تمثال على شكل حجرة ضخمة (طول 180 سم عرض 70 سم) تحت في وجهها 35 سم سمك 70 بطريقة الحفر القائر شكل إنسان وقد أعملت أو اخترلت كثيراً من تفاصيل التجميل حيث يتصل الرأس بالجسم دون وجود الرقبة وتظهر بعض تفاصيل أخرى ربما لأهميتها في التعبير عن الفكرة كوجود الحنية على الخصر وارتباط وجود هذه النماذج من التماثيل الحجرية في منطقة حضرموت بالبناء الميقاليبي البدائي الذي يعود لما بعد الألف الرابع قبل الميلاد (العصر البرونزي) (وهذه القطعة لكبر حجمها فإنها معروضة خارج المتحف) كما توجد نماذج أخرى من النحت للأشكال الإنسانية التي تعود إلى فترة متأخرة من العصر البرونزي (بداية الألف الثاني قبل الميلاد).

وجميع هذه التماثيل قد تم الكشف عنها في مناطق ليست زراعية، مما يؤكد أنها تعود لفترة سبقت اكتشاف الزراعة واعتمدت حياة الإنسان على الصيد وجمع الثمار.

آثار ريبون:

بدأت التجمعات الزراعية المستقرة في مصبات الوديان حيث تتسع وتصب في وادي حضرموت الرئيسي.

وريبون في موقعها في مصب وادي دوعن وملتقى عدد من الأدوية كانت مكاناً نموذجياً لنشوء الحضارة الزراعية المبكرة بوادي حضرموت، وقد كشفت الحفريات أقدم طبقات الوجود الإنساني لمدينة ريبون، فأتضح أنها تعود إلى القرن الثالث عشر قبل الميلاد.. ويحتفظ المتحف بجميع الملتقطات الأثرية المكتشفة في ريبون من قبل البعثة اليمنية السوفيتية ولأنها حفريات علمية منظمة، فقد تشكل لدينا

الأخرى محلية وخارجية، وقد اكتسب المتحف صفة الترتيب العلمي باستيعابه نتائج الحفريات الموسمية للبعثة اليمنية السوفيتية المشتركة التي بدأت حفرياتها في منطقة ريبون الأثرية منذ عام 1983 حتى عام 1991 م، ويستعرض المتحف التعاقب التاريخي للعصور بمنطقة وادي حضرموت بدءاً بعصور ما قبل التاريخ (العصور الحجرية، والعصر البرونزي) والتجمعات الزراعية البسيطة حتى العصور التاريخية، حيث ظهرت بعض المصادر المكتوبة، كما يعرض المتحف نماذج من آثار الحضارة اليمنية القديمة والحضارة الإسلامية في العصر المبكر والوسيط.

عصور ما قبل التاريخ

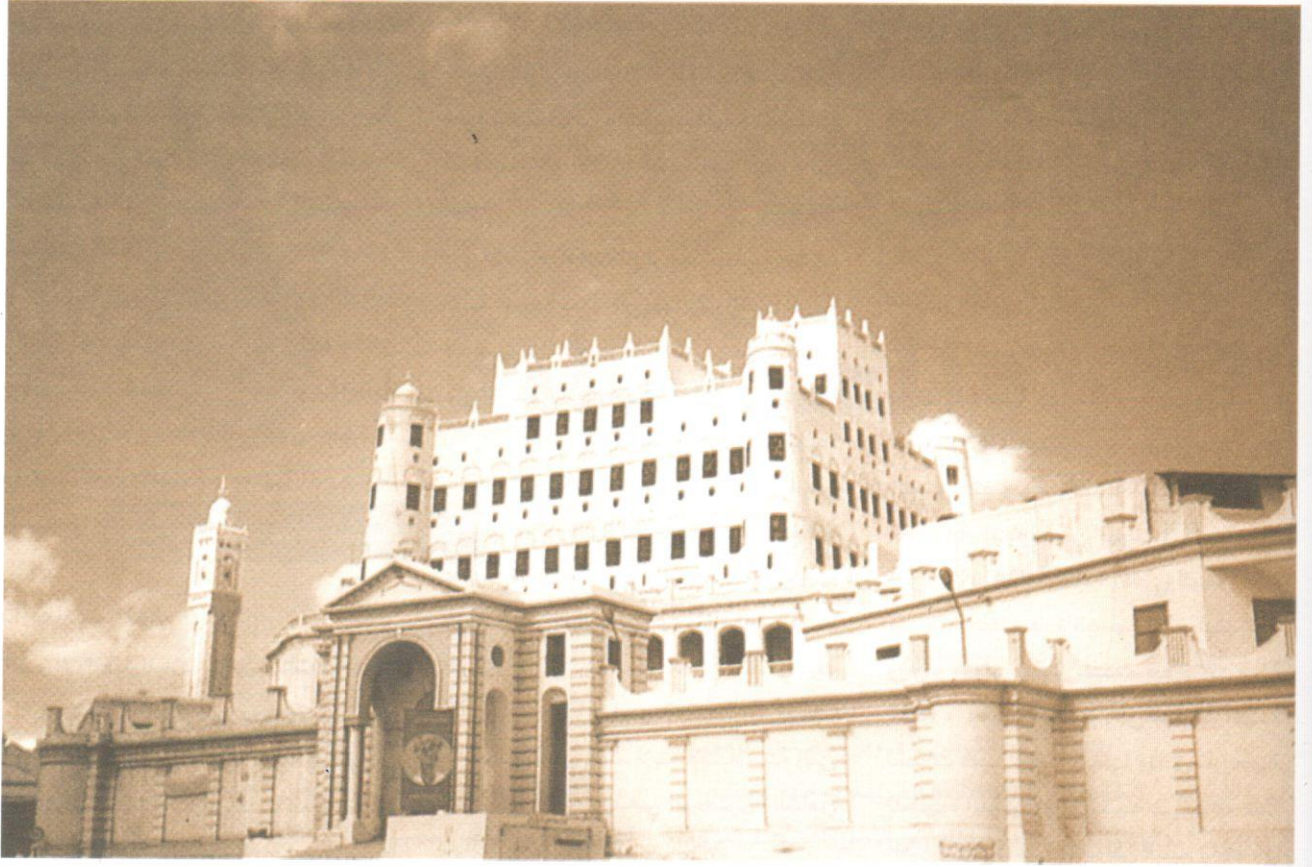
العصور الحجرية:

تعرض بالمتحف نماذج من مكتشفات الحفريات بكهف القزة (وادي دوعن) وهي أدوات حجرية ومتحجرات نباتية، وعليه فإن المنطقة قد كانت مسرحاً لحياة ونشاط الإنسان البدائي منذ العصور الحجرية المبكرة مروراً بالعصر الحجري الحديث، يمكن مشاهدة نماذج من الأدوات الدقيقة والمصنوعة من حجر الصوان على شكل رؤوس رماح وسكاكين والتي تعود إلى أقرب تقدير إلى الألف السادس قبل الميلاد.

منذ ثلاثينات هذا القرن بدأت الفكرة لإنشاء متحف في مدينة سيئون إلا أنها لم تر النور إلا بعد ذلك بوقت طويل وبمبادرة شخصية للأستاذ علي سالم المشهور عندما كون مجموعة خاصة من مقتنيات التراث الشعبي في منزله صارت مقصداً للزوار الرسميين والسياح، وأصبحت هذه المجموعة أساساً للمتحف الحكومي الذي افتتح في مدينة سيئون سنة 1974م تحت إشراف الأستاذ المشهور نفسه في قصر من قصور مدينة سيئون، وفي عام 1983م انتقل المتحف إلى مبناه الحالي قصر سيئون الذي يعد المبنى نفسه أهم عناصر المتحف (حيث يعد من أكبر المباني الطينية في العالم وربما أكبرها على الإطلاق) كما أن ارتفاعه يتيح رؤية بانورامية ساحرة للمدينة ومحيطها من المزارع والجبال.

قسم الآثار:

وقد تزامن الانتقال إلى المقر الجديد هذا مع إنشاء قسم للآثار ضم إليه نتائج حفريات البعثات العلمية التي عملت بوادي حضرموت (البعثة الفرنسية في سنة 1979)، حفريات فريق الآثاريين اليمنيين بمنطقة العُرف عام 1981م وكذا جميع الإهداءات المقدمة من المواطنين.. وقد كانت قبل ذلك تشتت على المتاحف



تستخدم اليوم نفسها (الطين المعجون بالقش)، أما الأعمدة فإنها مصنوعة من الحجارة أو من خشب السدر، أما التصاميم فهي الأخرى كثيرة الشبه خاصة في بناء المنازل الصغيرة.

عدا المعابد فإنها تتميز بخصوصية الجمع بين البناء بالطين والحجارة.

فمن خلال المعروضات نتعرف على أسلوب البناء هذا فنجد الجدار يبنى بالمدر والطين بين جانبي هيكل من الأعمدة الخشبية ويتم طلاء الجدران من الداخل باللون الأبيض وأحياناً باللون الأحمر الوردي وبشكل نادر تزين الجدران بالرسوم الخطية (FRESCO)، أما الجدران الخارجية كما هو معروض بالمتحف فإنها تزين بالكتابة والزخارف الهندسية كأشكال النوافذ الصماء والرموز الدينية والتي تظهر التناسق في تكوين المبنى، كما تؤدي الدور الجمالي نفسها، تلك الكتابات الجدارية المكررة بشكل متناسق ومتناقض،

النذور من تجار وزوار قدموا من مدن بعيدة. والمتحف يحتوي نماذج مختلفة من الأدوات التي استخدمت في الحياة اليومية في طقوس المعابد والمدافن والحياة المنزلية.

فهناك الأواني الفخارية الضخمة والتي تحمل أسماء الصناعات وأدعيتهم، وكذا الأواني الفخارية التي تحمل الرسومات الدقيقة منها المصنوع محلياً، ومنها المستورد حيث الاتصال المباشر وغير المباشر بمصر وبلاد الشام وغيرها.

العمارة القديمة:

لعل أبرز معالم وادي حضرموت اليوم هي العمارة الطينية المميزة، ومعرضات المتحف تتيح لنا معرفة أصول هذا الفن المعماري وجذوره من خلال النماذج المعروضة والرسومات التوضيحية. مواد البناء التي كانت تستخدم لبناء المنازل هي المادة التي

نموذجاً يمثل سلماً خاصاً لتطوير الفخار الريبوني خلال الفترة من القرن الثالث عشر قبل الميلاد حتى القرن الثامن قبل الميلاد) يمكن الرجوع إليه في الدراسات والمقارنة، ولذا فإن الكسر الفخارية الموجودة بالمتحف ولو ظهرت بسيطة الشكل فإنها تعبر بدقة عن عصرها ووظيفتها.

رغم أننا نعرف عن نشأة ريبون إلا أننا نجدها منذ القرن السادس قبل الميلاد لا تختلف عن المدن اليمنية القديمة المعاصرة لها مثل مأرب تمنع شبوة فهي مدينة اعتمدت على الزراعة بإقامة السدود وتنظيم الري، كما اعتمدت أيضاً على دورها في تجارة البخور وهي الأقرب من مصادر إنتاجه، وربما هذا الأمر جعل المدينة تتميز بأهمية دينية خاصة ظهر في كثرة وفخامة معابدها التي تكرست لعبادة الشمس والقمر ونجمة الزهرة. (ذات حميم وسيان وعثتر) وقدمت لها

الأثار الإسلامية

يحتوي جناح الآثار الإسلامية على قطع مختلفة هي ملتقطات المسح السطحي فقط للمواقع الأثرية الإسلامية المبكرة إلى اليوم.

أقدم هذه القطع لوحة حجرية عليها كتابة قبورية يعود تاريخها إلى القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) وهناك نماذج من المصنوعات الخشبية المزخرفة بالأرابيسك كالأبواب وتيجان الأعمدة والمنابر التي كانت تنصدر المساجد لرقى الخطباء إلى وقت ليس ببعيد وللحفاظ عليها نقلت للمتحف، ويعود تاريخ أقدمها إلى القرن السابع الهجري (الحادي عشر الميلادي) إلى جانب عدد من المصنوعات الفخارية والزجاجية، كما أنه توجد بالمتحف بعض العملات الإسلامية التي تعود إلى القرن الثاني الهجري (الثامن الميلادي).

قسم التراث الشعبي

توجد مجموعة من القطع التراثية التي تعود إلى عصور مختلفة منها القديم وأحدثها يعود إلى بداية هذا القرن، وهي تمثل جوانب من الحياة الشعبية بمنطقة وادي حزموت، فهناك نماذج من الأسلحة التقليدية القديمة مختلفة ومتدرجة من الرمح إلى البندقية (الرمية أبو فتيلة وكذا عدد من نماذج السلاح الأبيض، والطبول وأدوات حربية مختلفة، كما توجد نماذج من الأعلام التي تؤرخ للدولة الكثيرة التي كان القصر هذا مقرها، وكذا نماذج من العملات المتداولة في المنطقة، كما يوجد نماذج من وسائل ونباتات الطب الشعبي وصناعة الغزل والنسيج، ونماذج من الملابس التقليدية والحلي وخصوصاً الحلي والفضة التي تتميز بها محافظة حزموت. أما عن الحياة اليومية فهناك محاولة لتغطية جانب من الحياة اليومية من الولادة إلى

ومن أهم النماذج المهمة في المتحف تلك المبخرة التي تحمل شكلاً مصغراً لمعبد الشمس بكل تفاصيله المعمارية الخارجية. وهناك نماذج كثيرة من المباخر الكبيرة والصغيرة التي توضح أهمية البخور في حياة هذه المدينة.

كما أن بالمتحف عدد من الأدوات والحلي تمثل تفاصيل الحياة القديمة إلى جانب عدد كبير من النقوش (كبيرة وصغيرة) بلغ عددها ألفي نقش، منها ما هو معروض بالمتحف، ومنها المحفوظ بالمستودع، والذي يتاح للباحثين فقط.

آثار عادية الغرف

(القرن الأول قبل الميلاد - القرن الثالث الميلادي)
عادية الغرف تقع على بعد 25 كيلو متر شرق سيئون في الطريق إلى تريم، وقد شهدت هذه المنطقة حفريات ناجحة نفذها فريق من الاختصاصيين اليمنيين في عام 1981م فهي التجربة الرائدة الأولى للأثاريين اليمنيين ونتائج الحفريات معروضة بالمتحف، وهي نماذج فخارية من الأواني الفخارية المحلية والمستوردة، وقطعة برونزية متميزة تستخدم لوزن البضائع وهي على شكل أسد.

كما أن هناك بعض القطع المهداة من المواطنين للمتحف مثل اللوحات الجدارية التي تمثل أحداها مشهد صراع بين وعل وكلبين، وأخرى تمثل الحيوان الأسطوري (العنقاء) الذي يجمع بين شكل الأسد والنسر.

كما أنه سيضاف قسم خاص بحفريات جوجه (5 كيلو متر غرب مدينة شبام، حزموت) التي نفذت من قبل معهد الفنون بجامعة نيويورك في الأعوام (1994-1995) والتي يعود تاريخها إلى القرن الثامن قبل الميلاد، وذلك بعد إنجاز التوسعة والتجهيز الضرورية للعرض التي تنفذ بتمويل من سفارة هولندا بصنعاء وإشراف المعهد الأميركي للدراسات اليمنية.

الزواج مع عرض للحلي وأدوات التجميل التقليدية وكذا الأدوات المعيشية للطبخ التقليدي والطريقة التقليدية لإعداد القهوة والشاي، وأدوات الموسيقى، وبعض المصنوعات، والأدوات المنزلية القديمة.

معرض الصور التاريخية

هذا المعرض قدم هدية ثقافية من سفارة مملكة هولندا بصنعاء والمتحف الاستوائي بأمرستردام، ويضم عدداً من الصور الفوتوغرافية التاريخية من مجموعة الدبلوماسي الهولندي دانيال فان دير مولن (1984-1989) الذي اليمن عدة مرات، وأغلب هذه الصور التقطها أثناء زيارته الأولى لوادي حزموت في سنة 1931م، وهذه الصور إلى جانب أنها لقطات فنية رائعة فإنها وثائق تاريخية للحياة الدينية والبيئية في بداية هذا القرن، ويعد هذا المعرض قسم ثابت من أقسام المتحف ظل يستقبل زواره منذ أن افتتح في مايو 1996م.

(قسم الوثائق)

من المبني يوجد جناح خاص بوثائق الدولة الكثيرة التي كانت تحكم منطقة واسعة من وادي حزموت وتتخذ من مبنى القصر مقراً لسلطانها حتى عام 1967م وقد افتتح كقسم من أقسام المتحف لعرض نماذج من الوثائق التاريخية للحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمنطقة خلال قرنين من الزمان.

ولأن حفظ الوثائق عمل أرشيفي أكثر مما هو عمل متحف في فقد آلت تبعية هذا القسم منذ فبراير 1998م وضمن برامج التعاون بين الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات إلى المركز الوطني للوثائق ليصبح نواة فرع للمركز الوطني للوثائق بمدينة سيئون. وما زالت زيارة هذا القسم متاحة للزوار المهتمين بتاريخ المنطقة. ●



الآثار والحضارة

أ.د. يوسف محمد عبد الله

المكان ونبض الزمان.

كما لعبت هذه الأرض من خلال حركة الحياة عليها دوراً حاسماً على كل المستويات المحلية والعالمية، في صياغة تاريخ طويل حافل، تمثل في إنجازات حضارية كبرى معلومة، غطت شتى مجالات النشاط البشري، حتى ملأت أسماع الدنيا وتردد في الأصقاع صداها ودويها.. (كأنما تداول سمع المرء أنمله العشر).

وأضحت بلاد العرب في سياق الزمان وإطار المكان طيبة النواة خصبة التربة، لكي تثبت في مرابعها تلك النخلة الباسقة التي طالما أهدت البشرية بذور الحضارة، وحملت إلى الناس رسالة الهدى والرحمة، وأجزلت للعالمين، بفضلته تعالى، عطاء الخير السماوي العظيم.

هي نخلة مباركة أصلها ثابت، وفرعها في السماء، نبتت في القلب من جزيرة العرب السعيدة، ونما فرعها واشتدَّ عودها في هلالها الخصب، ومدَّت ظلها الوافر شرقاً وغرباً، وتنامت فصائلها وسيطرت عشائرها حتى بلغت مناهل النيل والرافدين، وتجاوزت أسياف بلاد المغرب وأرجاء بحر الظلمات. وكان كلما حان إخصابها لقحتها رياح الحياة شرقاً وغرباً، وأخرجت منها طلوعها البديع، فكانت ثمرة يانعة تؤتي أكلها رطباً جنياً كل حين بإذن ربها، ويتجدد عطاؤها على الرغم من أهوال الدهر وأعاصير الكون وعوادي الظالمين من بني الإنسان. هي حقاً نخلة العرب السامقة دائمة الخضرة تساقط ثمرها حين القطاف ولا تسقط أوراقها في الخريف لتبدل جلدها، تضرب بشروسها في أعماق الأرض، ويصل جناها إلى شتى مرابع الوجود.

إن هذه الومضات التي نقدمها لا نهدف منها إلى رصد الدلائل التي تؤكد الوحدة الحضارية للوطن العربي، ومدى عمق الروابط الأخوية بين أبناء الأمة العربية ووحدة وطنهم جغرافياً وتاريخياً، فمعظم ذلك من الأمور المعروفة التي لا ينكرها إلا جاحد مكابر، ولكن الهدف هو استحضار ومضات جغرافية وتاريخية دالة، حتى لا ننسى الثوابت والأوابد والسوابق في غمرة أحداث الحاضر وغفلات العصر، وحتى تطمئن قلوب الحائرين وتتقشع الغشاوة عمن ران على أبصارهم قتر الدهر، ففرقوا في مهامه الجزئيات ولما يدركوا مقاصد الكليات، ألتهتهم معرفة العرض عن قبض الجوهر.

لهؤلاء ولمن قد يرى أن في الزيادة في هذا الموضوع إفادةً نورد طرفاً من لمع الجغرافيا، وومضات التاريخ الدالة على وحدة الأرض والأمة منذ سالف العصر والأوان، قال تعالى: ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنْفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (الذاريات: 55/51). وحسب الحاضر أن يكون دالاً على الماضي (وطن عربي وأمة عربية، يحدوه هذا الوعي الراسخ المتجدد على مرّ الأيام الذي طالما غنى أنشودة العروبة، ومرباع الوطن العربي وأمانى الأمة العربية؛ وعي حقيقي نتلمس أثره في كل عصر، يتخذ مظاهر متعددة حسب ما تمليه ظروف الزمان والمكان، وتفرضه إرادة الحياة وإيقاعها مدّاً وجزراً. كل ذلك ينبئنا أن هذه الأرض العربية عبر مسار الزمن ومنعرجاته وتحولاته قد شهدت حضوراً عربياً هائلاً مستمراً، وتشكلت من خلال ذلك الحضور قسّمات شخصية عربية، بفعل تأثير إمكان



يفقد سفعها ويخضل عسيبها كلما جاءها غيث السماء، فتلقح كشافاً في مواسم الخير، وتهتز وتربو، تنتج من الثمر ما تنوء بحمله، وينعم بفضل كرمها القانع والمعتز، ويتفيا ظلالها السانع والشارد، والحاضر والبادي. عمرها موغل في القدم لا يعلمه إلا الله. ولكن مساند الدهر تروي أنها كانت هناك قبل خمسة آلاف عام وقيل: قبل ذلك بقرون غير معدودة، تنمو وتكبر وتتجدد وتردهر. كأنها (نسر لبد). وتتوالى الأجيال وتقلب الأحوال، ولكن لون ردها لم يتحول، مذاق رطبها لم يتغير، وشميم طلعها هو إياه لم يتبدل: شجرة مباركة لا شرقية ولا غربية فضلها محسود، وظلها ممدود على الغبراء ما تعاقب الليل والنهار، وسيظل كذلك إلى ما شاء الله.

قالوا: إن التاريخ هو ظل الإنسان على الأرض، وإن الجغرافيا هي ظل الأرض على الزمان. وفي اللغة ظل الشيء هو شخصه لمكان سواده أو هو في الحقيقة ضوء الشعاع دون الشعاع، أو هو خيال الشيء إذا ما أرسلت عليه أشعة الشمس، أو هو الصورة (السلويت) التي تلازم صاحبها، وتعكس الخطوط الخارجية المميزة له. ويستعار اللفظ فيقال: (ظل الله في الأرض). وفي الحديث: ((الجنة تحت ظلال السيوف)).

ومعنى التاريخ ظل الإنسان على الأرض كناية عن شخصه أو أثره الذي يلقيه على هذه الدنيا وهو يسعى فيها ويعمرها. والظل وإن كان خيالاً أسود لا يعكس تفاصيل ملامح الصورة التي يعكسها، إلا أنه خيال مميز يلقيه الإنسان عن قرب، فترسم الخطوط العامة بجلاء وتدل عليه. وكأنه شبيه بما كنا نعهده في مسرح (خيال الظل)، أو على حد قول القائل: (الدنيا مسرح وبنو الإنسان هم الممثلون). فيكون التاريخ بهذا المعنى هو صورة حركتهم وخيال شخصهم، وهم يؤدون أدوارهم على مسرح الحياة الكبير.

والجغرافيا ظل الأرض على الزمان، كناية عن الصورة. الإطار التي تعكس أثر المعالم الطبوغرافية والموقع والتضاريس الطبيعية وإمكانات البيئة وحدود المكان. على شاشة الزمن ملازمة إياها ملازمة الظل لشيئه، أو كأن ظل المكان بهذا يرسم مسار الزمن، ويضبط إيقاع حركة الإنسان الدائبة التي يؤدها في إطار هذا المسار على أديم المعمورة وعلى امتداد هذا المسار. وهي كيانات متلازمة ثلاثة المكان والإنسان والزمان. فأما المكان في حديثنا

هذا فهو بلاد العرب، وأما الإنسان فأخص منه أمة العرب التي عاشت على تلك البلاد، وأما الزمن فأعود إلى فجر التاريخ إلى ما قبل خمسة آلاف عام. ترى ما الذي يجمع هذه الكيانات الثلاثة؟

في البدء ينبغي أن نقرر أن الوحدة السياسية شكل من أشكال التجمع البشري المنظم، تتجلى فيه إرادة الشعوب، ومضاء عزم قادتها في فترات النضج والعطاء. أما وحدة الأرض والأمة والحضارة والتاريخ فأمور عميقة الغور تتشكل عبر الزمان، سنة الله في خلقه تفرضها عوامل البيئة والمعيش، وتمليها حقائق الوجود، وتعاقب الليل والنهار، وتذكيا ديناميكية التقدم، والحاجة إلى اللحمة المتناسكة والبحث عن الأفضل وحسن الاستفادة مما سخره الله من خيرات في هذا الكون.

وهكذا صاغت حقائق التاريخ والجغرافيا لبني الإنسان من أبناء يعرب بحكم الزمان والمكان أسباب التوطين والتلاحم والتجانس، لتشكل عبر الزمن محصلة حضارية كبرى، لا ينكر وميضها سوى أعمى البصر والبصيرة، هي أمة العرب في بلاد العرب، تجلت في الحضور البشري الحي على هذه البلاد، وبرزت في التواصل الثقافي المستديم بين أقاليمها، وظهرت منذ فجر التاريخ على مسرح الحياة كياناً سوياً، يتشكل دوماً بنماء وإبداع، ونسيج أمة يكتسب الوهج والاندياح والأصالة والركانة عبر التاريخ. التسمية ليست المشكلة فمن سكن جزيرة العرب وتكلم العربية وصار همّة عربياً فهو عربي، أما ماذا كان يسمى أصل هذا الإنسان قبل عشرة آلاف سنة؟ لا ندري ولا يفيد كثيراً أن ندري. وما يمكن أن نقوله دون تردد: هو أن ما نحن عليه اليوم هو حقاً استمرار لما كنا عليه بالأمس، وأن الجغرافيا والتاريخ يلقيان ظلالهما علينا شتاً أم أرباً؛ الهوية عرب (بدوهم وحضرهم)، (أعرابهم وهجرهم) والإسلام عربي.. والوطن جزيرة العرب، وبلاد العرب وديار العرب والوطن العربي والإقليم العربي. والمنطقة العربية وأرض العرب، والمشرق العربي والمغرب العربي والشرق الأوسط أو الشرق الأدنى، فكلنا كما قيل في الهم شرق، وكله كما قيل آت من الشرق، والغرب يبدأ حيث ينتهي الشرق. البلاد العربية هي مهد الحضارات، ومخرج النبوءات ومعدن الرسالات، كرمت بالبيت الحرام البيت الذي جعله الله مثابة للناس وأمناً، وبها مركز الإسلام ومهاجر نبيه، وبها بيت المقدس وبها الوادي المقدس طوى، وطور سيناء،

وآثار الأنبياء ومنابت الأتقياء، ومحافد الأصفياء، وبها الآثار العظيمة وعجائب الدنيا، بها سد مأرب، وإرم ذات العماد، والجنائن المعلقة، وجبال الأنباط المنحوتة، ومدائن صالح، ومخطوطات البحر الميت، وكنوز بابل وآشور، وأهرامات الجيزة وسقارة ودهشور، ومنارة الإسكندرية وأرض الجنتين.

قد يختلف الناس حول حدود الوطن العربي عبر التاريخ.

أولاً- لأن بعضهم يفترض في تعريف الوطن حدود الكيان السياسي، ولم تكن بلاد العرب تؤلف كياناً سياسياً، أو تدرج ضمن كيان سياسي شامل واحد، اللهم إلا في فترة معينة إبان امتداد الخلافة الإسلامية. وبعضهم يرى أن لفظ عرب لم يكن يطلق على أمة معينة في العصور التاريخية القديمة، وعندما استعمل اللفظ في الألف الأول ق.م لم يكن يدل على قوم يعيشون على امتداد هذه البلاد الشاسعة التي نعرفها اليوم، وإنما كان يدل على سكان الصحراء من البدو.

ومنهم من يرى أن وطن العرب هو شبه جزيرة العرب، وتقع بين مياه الخليج والمحيط الهندي والبحر الأحمر، شبه جزيرة تحاط بالمياه من ثلاث جهات، ولا تتجاوز تخوم بادية الشام. ولكن مثل هذه الآراء في الواقع لا تعبر عن الحقيقة كلها، وإنما تذكر أشياء وتغفل أشياء أخرى. فمثلاً مما ينبغي أن يقال في هذا الصدد: إن الصحراء هي التضريس الطبيعي لبلاد متصلة ومتجانسة، وتمتد من الخليج إلى أطراف المغرب من الشمال الإفريقي؛ وإن هذه الصحراء محاطة بحواجز طبيعية، إما المياه أو الجبال أو السافانا، وإنه على امتداد هذه الأطراف مناطق جبلية أو مراعي خصبة، وإنه يتخلل هذه الصحراء أنهار دائمة الجريان ووديان جافة، وإن المناخ المداري غالب عليها، وإنها تتأثر برياح موسمية صيفية وشتوية بحكم موقعها، وإن الغالب على سكان هذه الصحراء هو التنقل بحثاً عن الماء والكأ. وكان هناك حوار مستديم بين مناطق الاستقرار ومناطق التنقل، وكان للجمل دور كبير في عملية الاتصال البشري والتجاري بين مناطق هذه الأرض. ولعبت طرق التجارة والأنهار دوراً كبيراً في تعزيز تلك الصلات، مما أوجد قواسم مشتركة في سبل المعاش، وفي مناحي الثقافة سواء أهل الوبر منهم أو أهل المدر، ومما ألفت دوماً ما يشبه الوعاء الواحد: وحدة جغرافية مترابطة الأجزاء متصلة بعضها ببعض، مفتوحة

السبل للتنقل والهجرة والتبادل. وكان المؤرخون الكلاسيكيون من اليونان والرومان يطلقون على هذه الوحدة الجغرافية اسماً واحداً هو بلاد العرب. وتشمل عند بطليموس كل بلاد اليمن وبلاد الشام وشبه جزيرة سيناء وما هو شرق نهر النيل من أرض مصر.. وقيل أكثر من ألف عام اعتبر الحسن بن أحمد الهمداني في كتابه (صفة جزيرة العرب) أن هذه الجزيرة تشمل بلاد اليمن وبلاد الشام كله إلى حدود شمال الفرات وجزيرة العراق أي ما بين النهرين وشبه جزيرة سيناء وجزء كبير من شرق مصر. فقد جاء في هذا الكتاب ما يلي:

((وانما سميت بلاد العرب الجزيرة لإحاطة البحار والأنهار بها من أقطارها وأطرافها. وصاروا منها في مثل الجزيرة من جزائر البحر، وذلك أن الفرات القافل من بلاد الروم (تركيا حالياً) يظهر بناحية قنسرين، ثم انحط على الجزيرة (ما بين النهرين) وسواد العراق حتى دفع في البحر من ناحية البصرة والأبلة وامتد إلى عبادان. وأخذ البحر من ذلك الموضع مغرباً مطيفاً ببلاد العرب منعطفاً علياً، فأتى منها على سفوان وكاظمة ونفذ إلى القطيف وهجر وأسياف البحرين وقطر وعمان والشحر، ومال منه عنق إلى حضرموت وناحية أبين وعدن ودهلك. واستطال ذلك العنق فطعن في تهائم اليمن، بلاد فرسان وحكم والأشعريين وعك ومضى إلى جدة ساحل مكة، والجار ساحل المدينة وساحل الطور وخليج أيلة ساحل راية - كورة من كور مصر البحرية - حتى بلغ قلزم مصر وخالط بلادها. وأقبل النيل من غربي هذا العنق، من أعلى بلاد السودان مستطيلاً معارضاً للبحر معه، حتى دفع في بحر مصر والشام، ثم أقبل ذلك البحر من مصر حتى بلغ بلاد فلسطين فمر بعسقلان وسواحلها، وأتى على صور ساحل الأردن وعلى بيروت وذواتها من سواحل دمشق، ثم نفذ إلى سواحل حمص وسواحل قنسرين والجزيرة إلى سواد العراق...)).

ويميل كثير من العلماء المحققين إلى أن الهجرات القديمة من جزيرة العرب لم تقتصر على بلاد الشام وبلاد ما بين النهرين وإنما تعدتها أيضاً إلى بلاد المغرب. وعلى الرغم من أن الدراسات ما زالت قاصرة في هذا المجال إلا أن مؤشرات عديدة تؤمى إلى ذلك. ولا ننسى الحوار المستفيض الذي يدور اليوم حول أصل قبائل البربر وصلتهم بقبائل اليمن، وتدل الدراسات اللغوية الحديثة أن هناك مجموعات لغوية أساسية ذات أصول

مشتركة مثل مجموعة اللغات الهندية الأوروبية، ومجموعة اللغات الأورالية ومجموعة اللغات التركية، ومجموعة اللغات السامية الحامية. أي إن اللغة العربية الأصل والمصرية القديمة والبربرية الليبية تكون مجموعة لغوية أساسية واحدة، وإن أصولاً لغوية مشتركة تجمع بين اللغات التي انتشرت في جزيرة العرب ومصر وشمال إفريقيا، وإن مجموعة اللغات السامية الحامية انتشرت وتمازجت وتقاربت واختلطت ضمن وعاء واحد، هو ما نطلق عليه اليوم بالوطن العربي. وليس هنا مجال الحديث بالتفصيل عن انتشار السكان في هذه البقاع وهجراتهم سواء بين بلاد اليمن وبلاد الشام وشمال إفريقيا، أو هجرات الهكسوس إلى مصر، على أن حركة الفتوحات الإسلامية خير مثال على سهولة هذه الحركة وقوة انتشارها.

ولا ريب أن قوة الإسلام الدافعة كانت هي سبب ذلك الانتشار والنجاح السريع، ولكن على المرء أن يتبين أيضاً عملية التجانس والتمازج التي شملت مصر والمغرب إبان الفتح وبعده، وثبات الشخصية الإسلامية العربية هنالك، على الرغم من الهزات والتحولات، بينما أخفقت تجارب أخرى في ديار الإسلام وهي على بعد كيلو مترات من الثغور العربية الأصل ولم تنجح إلى التعريب بل ناوأته. إن حضارات بلاد اليمن والجزيرة العربية وبلاد الشام وبلاد العراق وبلاد مصر والمغرب نشأت وترعرعت منذ قديم الزمان ضمن منطقة جغرافية واحدة، وإقليم بشري واحد. وهي في مجملها دوائر حضارية متداخلة متجانسة متكاملة، وكانت حواضر هذه المنطقة منطلقات للتجارب البشرية الرائدة.

وإذا كانت مراكز التمدن البشري الأولى قد اعتمدت الزراعة القائمة على الرّي سبيلاً إلى إنشاء حضارات راقية، فإن الشواهد الأثرية تبيننا أن بلاد النيل وبلاد الرافدين وبلاد الشام وبلاد اليمن هي أهم المراكز المدنية التي انطلقت بالتجارب الأولى في زراعة القمح والشعير واستئناس الحيوانات. وليس من قبيل الصدف أن تكون في اليمن أرقى تقنيات ومنشآت للري عرفها العالم القديم على ضفاف الوديان، أو أن تهب على ضفاف وادي النيل ووادي الرافدين أوسع شبكة ري وأخلدها ذكراً عبر التاريخ.

فلا غرابة أن تسمى بلاد مصر قديماً (كمت)

ومعناها أرض السواد. والسواد كناية عن الاخضرار والزراعة، وعرفت بلاد العراق بأرض السواد في العصور الإسلامية، كما أطلق على بلاد اليمن، اليمن الخضراء، بل إن من التسميات التي ترد في مؤلفات علماء التاريخ والجغرافيا في العصر الحديث تسمية الهلال الخصيب بالنسبة لبلاد الشام والعراق في شمال الجزيرة، وعند بعضهم تؤلف بلاد مصر والمغرب هلالاً خصيباً آخر في شمال القارة الإفريقية. وأن مراكز الحضارة اليمنية القديمة في اليمن السعيد، حيث الأرض الطيبة والمروية تؤلف هلالاً خصيباً ثالثاً على أطراف الفلاة العربية في جنوب الجزيرة. ومثلما كانت بلاد الشام والعراق بالنسبة لبلاد مصر هي بلاد الشمال وبلاد البونت واليمن بلاد الجنوب.. فإن جزيرة العرب كانت تقسم عادة إلى بلاد الشمال وبلاد الجنوب، أو ما كان يعرف بلغتهم القديمة بلاد الشام وبلاد اليمن. ولا يهتمون عادة بتقسيم المشرق والمغرب وذلك لاستطالة الرقعتين، أما بلاد العرب بالمعنى الواسع فتقسم عادة إلى بلاد المشرق وبلاد المغرب كما فعل ابن سعيد المغربي في مؤلفه (المشرق والمغرب) عندما قسم العالم الإسلامي في القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي إلى شطرين، وتضمن ذلك المشرق العربي والمغرب العربي، ويقال: المشاركة والمغاربة.

إن الوطن العربي هو مهد الحضارات القديمة الرائدة، ومراكز الحضارية من أبرز المنطلقات التي انطلقت منها التجارب الإنسانية الأولى في مجالات عديدة، وكانت إشعاعاتها الإبداعية إسهاماً قيماً في إثراء مسار التجربة البشرية عبر التاريخ، وكان الوطن العربي هو أرض الرسالات السماوية التي حملها أولو العزم من الرسل في دعوة الناس إلى عبادة الله وحده لا شريك له، فكانوا رسل العلم والنور في عالم الجهالة والضلال، وكانوا رسل التوحيد في عالم الوثنية والشرك.

والوطن العربي هو البقعة المباركة التي اختارها الله جلّ شأنه مهبطاً لوحيه ومبعثاً لنبيه محمد (ﷺ) وقوم هذا النبي العربي الكريم هم الذين كرمهم الله بحمل أمانة رسالة الإسلام والدعوة إلى دينه سبحانه وتعالى الذي ارتضاه للناس كافة، ومنها فاض دين الإسلام على سائر البلاد شرقاً وغرباً.

وتخبرنا المادة الأثرية التي تتكشف في العصر الحديث يوماً بعد يوم، أن بلاد العرب بهذا المعنى الشامل المتواتر بطريقة مباشرة وغير مباشرة، كانت مسرحاً

المركزين على التشابه في الأسلوب والأعراف الفنية، مما يوحي بوجود عامل مشترك غامض في عقلية شعبي هذين البلدين. هل هو غامض فعلاً؟ وفي كتاب (الحضارات السامية) للعالم الإيطالي (موسكاتي) والذي استقى مادة كتابه في معظمها من نتائج الجهود الأثرية المعاصرة.

جاء ما يلي:

إن جزيرة العرب وبلاد الشام وبلاد الرافدين تكون كلها وحدة جغرافية مترابطة الأجزاء، كانت في الأزمان الغابرة مسرحاً رئيسياً للنشاط البشري، وإن الأقوام الذين مثلوا هذه الأحداث المسرحية لعبوا الدور المعد لهم بحجم طبيعة أحوالهم، وقد صهرتهم هذه الوحدة الجغرافية في مصير مشترك، بحيث إن أي صدف أو حركة بحسب القطاع الواحد يمتد انعكاسه إلى الأقطار الأخرى، وإن الأقوام الذين استوطنوا هذه الأصقاع هم الذين رسموا شكل تاريخها وحضارتها في ضوء أحوال بيئتهم الطبيعية.

وربما كانت وجهة نظر العالم الجغرافي المصري الأستاذ الدكتور جمال حمدان من أوضح ما قيل بالنسبة للوطن العربي الكبير وانتماء أجزائه. ونوردها هنا كما هي، وكما ذكره في كتابه (شخصية مصر، دراسة في عبقرية المكان): إن مصر لم تكن الوحيدة التي أثير حولها هذا الجدل (أي الجدل حول عروبة مصر)، فالسودان وصف بأنه إفريقي وليس عربياً، والمغرب زعموا أنه بربري لا عربي، وقيل عن لبنان حيناً والشام حيناً آخر أنه فينيقي، وليس عربياً، والعراق كذلك لم ينبُ من الاتهام. بمعنى آخر أن كل أجزاء العالم العربي خارج الجزيرة العربية دمغت بصورة أو بأخرى بأنها ليست عربية، ولكنها مستعربة على أساس أن السكان قبل التعريب لم يكونوا عرباً (جنسياً). ولكن هذا الأساس ينهار من اللحظة التي يتطلب فيها (عروبة جنسية)، فالعروبة مضمون ثقافي لا جنسي أولاً. ومع ذلك فكل الغطاء البشري الذي يغطي ما يعتبر الآن العالم العربي هو أساساً فرشة واحدة من جذر واحد. وعلى الأقل فإن الاختلاط والانصهار الدموي بين العرب الوافدين والسكان الأصليين حقيقة تاريخية بعيدة المدى. على أن الذي يكشف خواء المناقشة من أساسها ويجعلها جوفاء حقاً أنها تمثل منطق مزيدة وهروب. ففي عقر دار العرب ستظل تجد (العرب العاربة) و (العرب المستعربة). ولكننا

أصيلاً، مثل فيها أول فصل حضاري راق في تاريخ البشرية، وفي تربتها غرست الفصول الثابتة التي نمت عليها شجرة الحضارة، وعلى أرضها وضعت اللبنة الأولى التي حددت معالم المسيرة التاريخية لما تلاها من القرون. فعلى هذه الأرض بدأت الاكتشافات الهامة الرائدة في ميادين الحضارة، ونشأت الحواضر والدول، وظهرت المعارف والفنون، واخترعت الكتابة الأبجدية، وقامت عبادة الله والتوحيد، وازدهرت علوم الفلك والكيمياء والتحنيط والتعدين والزراعة وتقنية الري. وكان لتلك المنجزات الرائدة أثر كبير على الحضارات اليونانية والرومانية، كما كان بعد ذلك للحضارة الإسلامية الأثر البالغ على نهضة الحضارة الأوروبية الحديثة. وتدل اللقى الأثرية أيضاً على أن منشآت تلك الحضارة وإنجازاتها على امتداد الأرض العربية لم تكن مجرد حبات متناثرة، وإنما كانت في الواقع حبات عقد نضيد ودوائر حضارية متداخلة ووحدة ثقافية متماسكة. وغدا اليوم واضحاً للعيان أن تلك المراكز الحضارية التي تبدو متباعدة ومختلفة، كانت في حقيقة الأمر مرتبطة بوشائج ثقافية وتجارية وثيقة. وكلما تقدم البحث الأثري، وكثرت الاكتشافات وامتدت رقعة العمل الأثري، وتجنب العلماء الآراء المسبقة والنزعات الدفينة فإن الصورة ستنتضح وتتكامل حتى تبدو وكأنها ظلال ألوان متعددة رسمت بفرشاة فنان واحد.

يقول العالم الأثري سيين لويد في كتابه (فن الشرق الأدنى القديم): ((وأقدم نموذجين وأشهرهما وصلاً إلينا كانا من (الوركاء) أوروك القديمة، ويوضح النموذجان قدرة أسلوب المثال على تكيف مختلف المواد ومنها الصوان والمرمر. ويمثل الأول بقايا مسلة رسم عليها مشهد من مشاهد الصيد.. أما الثاني فيمثل أصيصاً حجرياً طويلاً نقش سطحه نقشاً بارزاً في صفوف أفقية، عليها صور من الطقوس الدينية الدقيقة...)).

وإذا قارنا بين هذه النقوش ونظيراتها المصرية بعد هذا الانتقال المفاجئ من محيط جغرافي إلى آخر، فإن الذهول سينتابنا من جراء ذلك التشابه الكبير الذي يجعل من الصعب أن نصدق أنهما لا يعودان إلى أصل واحد. وإذا تأملنا مثل هذه التطورات المتماثلة في مصر وبلاد الرافدين، خلال القرون الأخيرة من الألف الرابع قبل الميلاد، وإسهامها المشترك في نشأة الحضارة العالمية فإننا سنلاحظ الإصرار الذي يتعذر شرحه في كلا

لا نسمع من يقول: إن عرب الشمال ليسوا عرباً وإنما متكلمون بالعربية، ولا ندري إلى أي مدى يمكن المضي في تجريد جزء آخر من العرب العاربة بدورها من أصلاته.

ثم يضيف الدكتور حمدان:

وكل هذا يتجاهل أن أكثر من أربعة عشر قرناً يجمع بين الجميع إطار واحد يُجِبُّ مثل هذه العرقية الشعبوية. أكثر من هذا أن العروبة نقيض الأمريكية تماماً في أصولها (على سبيل المثال)، فالأخيرة نشأت من هجرة أجزاء من شعوب متناثرة، لتتصاهر وتتصهر معاً في بوتقة وطن جديد عبر المحيط، بينما أن العروبة قامت من هجرة جزء من شعب واحد لتتصاهر وتتصهر مع شعوب متباينة في أوطان قديمة متلاصقة. الأولى تحولت في الواقع إلى أوروبا الصغرى. بينما خلقت الثانية بلاد العرب الكبرى.

إن أول ما يواجهنا هو أن الفرشة الجنسية الأساسية التي كانت تغطي نطاق الصحارى في العالم القديم، من المحيط إلى الخليج كانت تنتمي إلى أصل واحد متوسطي، وفي العصر المطير حين كانت الصحراء سافانا يسودها الصيد في العصر الحجري القديم، كانت كثافة السكان مخلخلة جداً، ولكنها غطائية عالمية عميقة بصفة عامة. وفي هذا الإطار كانت الحركة والهجرة والترحل ظاهرة دائمة، ومن ثم كان الاختلاط الجنسي أساسياً ولامحل لعزل أو نقاوة ما.

وكل الذي حدث بعد ذلك مع عصر الجفاف أن تجمعت كل مجموعة من هؤلاء السكان في رقعة محددة، وبذلك تحول الغطاء العالمي إلى الأرخبيل الجزري الذي نعرفه الآن. ومنعنى هذا أنه حدث تقطع في الغطاء القديم جنسياً إلى عدة رقع متباعدة جغرافياً، ولكنها تظل متجانسة جنسياً، وهذا بالدقة مفتاح أنثروبولوجيا عالمنا العربي..

فشعوب المنطقة قبل العرب والإسلام هم أساساً وأصلاً أقارب انفصلوا جغرافياً ابتداءً من العراق إلى الشام إلى الجزيرة العربية، ومن مصر إلى المغرب أو السودان، والتوطن المحلي والمؤثرات الدخيلة الموضعية والتزاوج الداخلي الذي حدث بعد ذلك، لا يمكن أن ينتج أكثر من ابتعادات محلية ضئيلة لا تغير من وحدة الأصل الدموي، وتجانس العرق في كثير منها، وإن تطورت اللغات والألسن ما بين (سامي) و (حامي)، ويظل العالم

العربي أو بيت العرب الجغرافي الكبير هو (دوار العرب) بمعنى الأسرة الموسعة التي تضم عدة أسر نووية أو خلوية.

وفي ختام هذا الحديث نؤكد على ضرورة الاهتمام بالشواهد التاريخية، والتراث الحضاري ضمن استراتيجيات عربية متكاملة وتصور عربي أصيل، يقوم على صورة الماضي كما نفهمه نحن، وكما تدل عليه الشواهد دون أن نضيع في نهج التجزئة والتقسيم وما أسهل ذلك..! لقد أتى على أمتنا حين من الدهر تكالبت فيه العوادي على تراثنا الحضاري العريق، وطمع فيه الطامعون وأمعنوا فيه نهباً وسلباً، وكان فيهم العدو الحاقد والطامع الجشع، وفي الحاليين كان الهدف هو طمس شخصية هذه الأمة وتشويه صورتها التاريخية الأصيلة، وكانت القوى الاستعمارية في العصر الحديث هي الأشد عدواناً والأكثر طمعاً، فكان أن عملت على تهريب كثير من ممتلكاتنا الثقافية، وأغرقت في نهب كنوزنا التاريخية، فكان بها متاحفها وزينت وعمرت بها متاحفها وزينت بها مدنها وعرضتها سلعاً للبيع في أسواقها.

ولم نفق نحن العرب في هذا القرن من غفلتنا الطويلة إلا وقد طمأ السيل حتى غاصت الركب، ولم ننتبه إلى أهمية آثارنا وإلى خطر نهبها وتهريبها إلا بعد أن ضاع الكثير وتلف الأكثر، ومع ذلك كله والحمد لله فمعدن الخير لا ينفد، والمورد العذب شديد الزحام، وما تبقى كثير وكثير، وسيبقى إلى ما شاء الله. مادام أهله حريصين عليه، ويذودون عنه، ويعنون به سعياً نحو وضع الأسس الصحيحة والواضحة، التي سيقوم عليها مستقبل استراتيجية عربية لحماية الآثار والحفاظ عليها والتتقيب عنها ودراستها وفق منهج تكاملي شامل. والعمل على حمايتها وإحيائها وإبرازها، ووضع الخطط اللازمة لتنسيق العمل فيها بحيث تتجاوز الصيغ المحلية، إلى صيغ تتخطى الحدود القبائمية وتهتدي بالجغرافية والتأريخ كظلال للأرض والإنسان، كل ذلك من أخص واجبات الأمة. وكما أن التأريخ هو ذاكرة الأمة، فإن المعالم الأثرية الباقية على امتداد الوطن العربي هي أجراس الذاكرة، التي تدق في عالم النسيان، وهي الحجج الدامغة التي تثبت الحق وتقطع بالهوية العربية، وهي ومضات الماضي التي ينبغي أن تسطع في بلاد العرب، تلك الأرض التي تغنى بعروبيتها شاعر عربي فذاً، ودون قصتها بأحرف من

نور، والشعر كما قيل: ديوان العرب وسجل وقائعهم.

بلاد العرب أوطاني
من الشام لبغدان
ومن مصر إلى يمن
إلى نجد فتطوان
فلا حد يباع دنا
ولا دين يفترقنا
لسان الضاد يجتمعنا
بعبدان وقحطان
لنا مدنية سلفت
سنحييها وإن دثرت
ولو في وجع هنا وقفت
ملوك الإنس والجان

وعلى الرغم من أن التراث الحضاري العربي في مجمله (ليس نتاجاً بسيطاً واحداً)، ولا ينتمي لعصر محدد، أو بقعة واحدة أو جماعة معينة، وإنما مركب ثقافي معقد، فيه أشتات من شواهد الماضي، ورواسب الزمن والحياة والسلوك، إلا أنه مع ذلك يتميز بوحدة أساسية مستمرة، تستمد جوهرها من أصول مشتركة، وخصائص مميزة في الجغرافيا والتاريخ واللغة والسجايا، وتتأقلم بوعي أو دون وعي من جيل إلى آخر. والواقع المعاش اليوم يجسد هذه الوحدة، كمحصلة تنتمي إليها شتى فروع التراث الحضاري في الوطن العربي. ولا ريب أن هذه المحصلة التراثية لا يمكن استيعابها اليوم دون فهم الإسلام (دين التوحيد ومنظومة قيمه الدينية)، الكامل في نسيج هذا التراث التكويني، بل إنه من المتعذر الحديث عن تراث حضاري عربي محض دون إسلام. جاء في كتاب (تراث الإسلام): ((إن كلمة تراث استخدمت في الكتاب بمعنىين اثنين: إنها تعني إسهام الإسلام في إنجازات النوع الإنساني بكل مظاهرها، وتعني اتصال الإسلام ولقائه وتأثيراته على ما يحيط به من العالم غير المسلم)). ويعتبر الكتاب أن أهل تراث الإسلام هم العالم المسلم. وفي صميم هذا العالم العرب، الذين هم مادة الإسلام وحملة رسالة الإسلام، ومن أرضهم انطلقت الدعوة، وكان صاحبها عربياً، وبلسانهم تنزل القرآن الكريم حتى قيل: إن كل قول بعده لا يخرج عن كونه بعض حواشيه وإنه جمع فأوعى جوهر ما قبله. وجاء فيه:

﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ. قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ (الزمر: 27-28/39).

والتراث العربي بهذا المعنى هو تراث إسلامي حقاً، ولا يمكن الحديث عن التراث الحضاري العربي دون الحديث عن الإسلام.

فالتراث الحضاري العربي في محصلته ذو هوية عربية إسلامية، ولا يمكن الحفاظ عليه دون استلهايم القيم الدينية تثبيتاً لأركان تلك الهوية.

كما أن التراث الحضاري بكونه شكلاً ثقافياً يعكس الخصائص البشرية، وظاهرة أساسية للوجود البشري... لا بد وأن ننظر إليه في إطار المنجزات البشرية: ((قول إنساني وعمل إنساني وسلوك إنساني متوارث، ولهذا ينبغي أن لا تضيء عليه صفة القداسة، أو صفة الحقيقة المطلقة التي تفرض على المعطيات الأزلية، كالعقيدة التي قوامها الإيمان والقرآن الكريم والسنة النبوية))، وإنما ينبغي أن ينظر إليه نظرة موضوعية، وفي إطار عملية الإبداع الإنساني دائبة الحركة، والتي تجري كمياه النهر وتتجدد كل لحظة.

وتصور مفهوم التراث الحضاري بهذا المعنى على المستوى العربي والإسلامي، لا يتناقض بالضرورة مع أي تصور جاء على المستوى المحلي، فالوحدة لا تلغي التنوع بوصفها ضرورة اجتماعية تاريخية، تقتضيها أحوال كل موطن من مواطن العرب.

إن الخطاب الذي يتناول التراث الحضاري، ضمن تقسيمات حدودية للوطن العربي، لا يعني إنكار أو أنه أغفل وحدة التراث الحضاري العربي، وإنما يضع في اعتباره ترامي بقاع هذا الوطن العربي الكبير وامتداد الزمن الذي شكل عناصر ذلك التراث، بحيث أضحي يحمل في مكنونه اتجاهات عامة ونزعات خاصة. وكما لا يمكن إغفال وحدة معطيات التراث واتجاهاته، لا يمكن في الوقت نفسه تجاوز خصوصية كل بلد عربي، ولونه الوطني وشميمه المحلي، علماً بأن أصالة كل قطر عربي مرتبطة حقاً بشخصية الأمة العربية الأكثر شمولاً، والتي تتجاوز حدود الهوية القطرية التي هي في حقيقة الأمر موصولة بتكامل، وبصورة فريدة بالتراث الحضاري الموحد، إذ لم ينقطع سندها اللغوي والتاريخي والجغرافي والثقافي على مرّ العصور، كما ارتبطت في صلب مضمونها كمّاً وكيفاً وزماناً وفكراً وتأريخاً، فهي لا يمكن إلا أن تكون متوحدة بها. ○

الديانة

في اليمن القديم

والترموللر

عميد معهد الدراسات السامية بجامعة ماريبورغ بألمانيا



تعتمد معارفنا عن الوثنية في جنوب الجزيرة العربية القديمة بصورة جوهريّة على المعلومات التي تقدّمها لنا النقوش المحلية، والتي استكملت مؤخراً بنتائج الحفريات الأثرية. عدد منها عبارة عن نصوص نذريّة، مخصصة لإله أو لآلهة محددة. ولا يزال الأدب الديني الذي نعرفه في الوضع الراهن مجرد نبذ؛ ولا نملك إلا بعض النقوش التي تلمح إلى العبادات، والشعائر، وطبيعة الآلهة نفسها. أمّا

ما دامت النقوش الباقية تشير إلى أزواج إلهية، وإلى بنات وأبناء آلهة وإلهات أو أمهات إلهات. ونحن لم نعرف إلا الظروف التي تُذكر فيها؛ أما الألقاب، والرموز الحيوانية والصفات التي تمتلكها، وكذلك أسماء المعابد التي تُعبد فيها فتعطينا معلومات أخرى. على أنّه توجد مجموعة من النصوص التي تشير إلى الحج وإلى موائد قربات مفصلة الوصف ودقيقة لإعدام أسرى الحرب أو للشعائر التي تقام

الصلوات والتوسلات والرتاءات والأدعية التي حُفظت لنا من الشرق القديم، فلا وجود لها البتة. كما نجهل أيضاً الأساطير الدينية المتعلقة بنسب الآلهة، والتي هي في الأصل من تلك الوثائق التي يكتب لها البقاء. مما لا شك فيه أنّه كان للثقافات القديمة في جنوب الجزيرة العربية أساطير أساسيّة شأن كل الحضارات الأخرى،

من أجل نزول المطر في حالة الجفاف المستمر. كما تومئ الرسوم التشكيلية أيضاً تصويراً لمشاهد ربما تكون دينية. وننشر هنا إلى العدد الهام من نقوش التوبة والاعتراف: رجل أو امرأة أو جماعة تعرض في نصّ مخصص للمعبد اعترافاً رسمياً بالذنب، مع تحديد الخطيئة المرتكبة والعقاب المُنزّل نتيجة لها. وتتهم الأكثرية نفسها بعدم قيامها بواجبات الطهارة الشعائريّة، مما أدّى إلى إهانة قدسيّة الأماكن. إنّ التماثلات العديدة مع أوامر العهد القديم وسواء من نصوص سابيس sapience في الشرق القديم مما يوحي بوجود أصل ساميّ مشترك بينها جميعاً. وتشبه المحرّمات الإسلامية غالباً النواهي الشعائريّة في جنوب الجزيرة العربية السابقة على الإسلام. كان أقدم شكل للدولة في جنوب الجزيرة العربية هو الدولة الثيوقراطية في شكل ثلاثي (الإله القومي، الملك، الشعب)؛ ويجد ذلك ترجمته في دولة سبأ القديمة مثلاً بالإشارة



الثلاثية للإله القومي ألمقه. وملك ولقوم سبأ. إن الأقوام هم (أبناء) الإله القومي الذي يعتبر الملك ابنه الأول. ويمارس الملك ضمن إطار صفته الرسمية كمكرب وظائف دينية معلومة لأغنى عنها: فهو يجدد العلاقات بين الآلهة والجماعة التي يقوم بحمايتها، ويبني المعابد ويقود صيد الوعول الشعائري.

كانت الآلهة العربية الجنوبية ذات طبيعة شمسية: فأسماء كاسم شمس، ورب، وسحر (وقت السحر)، توضّح ذلك تماماً.

والإله الذي يحمل الاسم ذاته في كافة الممالك العربية الجنوبية والذي يحتلّ المقام الأول في مجمع الآلهة المحلية هو الإله الكوكبي عثتر. وعلى الرغم من أن الاسم يشترك في جذره مع اسم إلهة من بلاد الرافدين هي عشتار أو مع اسم الإلهة الكنعانية عستر Astar، إلا أنه إله مذكّر في جنوب الجزيرة العربية. فهو الذي يهب المطر بوصفه إله الخصوبة؛ ولقبه عثتر الشارق (أي من يشرق أو

الشرقي)، فإنه يحمي المباني ويحرسها من كل ضرر. كانت كل مملكة يمنية قديمة تمجد إلهها الخاص بأسرتها المالكة. ففي سبأ، كان لألمقه معبدان كبيران في واحة العاصمة، مارب، أحدهما كان المعبد الرئيسي للبلاد الذي يجيء إليه الناس حاجين من أمكنة قصية.

وفي معين كما هو الأمر في أوسان كان للإله ودّ، والود هو الحب، كما أن له رمزاً مشهوراً بين الناس هو الحية. فنحن نعرف الصيغة التعويذة المعروفة قديماً في أرجاء

جنوب الجزيرة العربية وهي ود أب (أي ود هو أب)، التي تدوّن لتضع المباني أو الأشخاص الذين يحملون مثل هذه التعويذة تحت الحماية الإلهية.

وفي حضرموت كان إله المملكة هو سيان الذي كان نعته (ذي أليم) وهو مكان عبادته الرئيسي في العاصمة شبوة. ولا بد أن هذا الاسم مشتق من الصيغة القديمة للإله القمري في بلاد الرافدين سين، رغم أن الحيوان الرمزي للإله هو النسر والذي يمكن أن يوحي بالأحرى بعلاقة شمسية.



وفي الحقبة

السبئية القديمة لم تذكر الإلهة الشمس إلا باسميها الثانويين، ذات حميم وذات بعدان، اللذين يضاف إليهما أسماء أخرى مركبة بمساعدة اسم الإشارة ذات. أما في قتبان فأسماء الإلهة الشمس تتطابق في تكوينها وفي دلالاتها مع تكوين ودلالات أسماء الآلهة في سبأ، مثل ذات ظهران.

وخلال الحقبة السبئية الوسطى نرى ظهور اسم (شمس) مرتبطاً غالباً بالتفخيم مثل (ربة كذا)، متبوعة باسم المكان أو المعبد أو النصب. ونعت (شمسه) يشهد على أن

للمتعبد علاقة شخصية مع الإلهة الشمس.

وقد تصوّر ديتلف نيلسن D. Nielsen في اليمن القديم ثلاثية إلهية يكون فيها القمر أباً، والشمس أمّاً والإله فينوس الإبن عثتر. ويتلو عم، وهو الإله الذي غالباً ما يذكر في قتبان هو أنبي، الذي يشتق اسمه من جذر فعلي يعني (تكلم). وفي معين كان يُعبد نكرح الذي تضيف عليه النقوش سلطة الإله الشافي. وكان إله قبيلة أمير التي كانت تهتم بتربية الجمال هو ذو

سماوي (الإله في السماء)، والذي كانت تخصص له بانتظام تماثيل صغيرة تمثل هذا الحيوان. وكان الجوف يعدّ عدداً كبيراً من الآلهة التي لا نعرف إلا أسماءها: متبطينان هو الإله الخاص بمدينة هرم؛ وأرن يدع لم يتشبّت إلا في نصوص السوداء، نشأت قديماً، إلخ.

كانت النساء تخصص أحياناً تماثيل أنثوية صغيرة أو مذابح لبيان لبنات إيل، أي لـ (بنات الإله). هذه الآلهة تتطابق والبنات المشار إليها في القرآن (سورة النجم): وهي الإلهات العربية القديمة اللات والعزى ومناة. وهناك نقوش سبئية وقبانية مهداة إلى عزيان (أي العزى)؛ كما أن لات (أو لاتان) وعزيان يتواجدان على التعاويذ؛ وأخيراً فإن اللات والعزى ومناة تظهر بكثرة في التسميات العربية الجنوبية القديمة بوصفها أسماء مركبة مع أسماء الآلهة. كما أن الإلهة نسر كانت تجمع من حولها في جميع أرجاء الجزيرة العربية عابدات تشهد أسماؤهن على أنهن كن ينتظرن منها الحماية والبركة والنصرة.

كان ثمة عدد كبير من الأماكن خاص بعبادة الآلهة في منطقة المرتفعات، وفي خلوات متباعدة تقوم خارج سور المدينة أو

أيضاً داخل المنطقة المعمورة. ومن بين أقدم المعابد القديمة تقوم المجموعات الدينية المحاطة بسور وتتمتع بباحة داخلية واسعة تكون إما ذات شكل بيضوي كما في الأمر في معبد ألقه في واحة مارب أو ذات شكل مستطيل كما هو الأمر في معبد المساجد جنوب مارب. ويتكون معظم المعابد من مجرد مبنى ذات مخطط مستطيل الشكل، له عتبة pronaos ذات أعمدة تؤدي إلى غرفة المحراب cella . وكقاعدة عامة يقوم كهنة الإله بإدارة شؤون المعبد، ويقتطعون حلاوة الكاهن، ويقومون بوظيفة الناطقين باسم صاحب الوحي، ويحتفلون بتقديم الأضاحي كما يؤدون الشعائر التي يفترض أن تضمن قبل كل شيء مجيء المطر. وكان يوجد إلى جانب مراكز العبادة الكبرى هذه مراكز أخرى أكثر تواضعاً ذات طابع خاص: مذابح عادية في البيوت، أماكن مرتفعة ودوائر من الحجر في الطبيعة، وتماثيل، ونصب بأشكال مختلفة، وسوى ذلك من المباني التي كانت تستخدم من أجل استذكار الموتى والتي تخصص لعبادة حقيقية للموتى. ومن بين الآثار الدينية نذكر مختلف أنماط المذابح الحجرية وموائد القربان التي كان يُضخّ فوقها بالضحايا، وتقدم عليها القربان من الطعام، وتراق السوائل من كل نوع ويحرق اللبان. وغالباً ما كانت هذه المذابح تحمل أسماء الواهبين الذين خصصوها لإله خاص أو لمعيد محدد. وأكثر هذه الصروح ذيوماً والتي ثبت وجودها بمئات القطع، هي المذابح الصغيرة الخاصة باللبان ذات الشكل المكعب والمستخدمة من أجل الشعائر الجنائزية أو في الحرم الخاصة. كانت القربان عبارة عن حيوانات أهلية أو وحشية وبواكر الحصاد، ومشروبات، واللبان؛ وخلال مواسم الحج وعند الأعياد الكبرى كان لحم الحيوانات المضخّى بها

يُستهلك شعائرياً من قبل الجماعة. ولم يثبت بصورة يقينية وجود الأضاحي البشرية المكرّسة للآلهة ضمن ظروف استثنائية في جنوب الجزيرة العربية؛ ولا يمكننا أن نشابه بها إعدام سجناء الأعداء بعد حملة ناجحة باعتبار أنه كان يُمارس بانتظام وحسب قواعد محددة. ولم يكن يفيد التكريس الشخصي للآلهة ما أو لمعيد ما، والذي ثبت وجوده بالنقوش، لوضع الشخص المعني تحت حماية الإلهة أو المعبد فحسب، بل كان يؤمن أيضاً بتقديم قدر من الجهد تكفيراً عن خطيئة ما. إلا أنه سرعان ما استبدل هذا التكريس الشخصي بتكريس التماثيل الصغيرة من البرونز أو من الفضة التي تمثل التائب والتي تقييد بأنّها (تحل محله) إزاء الآلهة المعنية؛ كانت هذه التماثيل مصحوبة بنقش إهدائي في المعبد. وكثير من هذه النقوش النذرية تقدّم كتفويض لأوامر إلهية، كان الناطق بأسرها قد تلقّظ بها الوحي محدداً للمتعبد ما عليه أن يقوم به لكي يستعيد رضا الإله. وكانت ممارسات استنطاق الوحي pratiques oraculaires فيما يبدو منشورة في اليمن القديم قبل الإسلام؛ وكان كثير من المعابد بمثابة أماكن استشارة يكثر التردد عليها لهذا السبب. والكلمة اليمنية القديمة التي تعني (oracle) تقييد في آن واحد (مكان طرح الأسئلة) أو التوسّل إلى الإله؛ وكانت الآلهة التي تسأل لتجيب تنقل في أغلب الأحيان مشيئتها بواسطة كاهن. وكانت الوسائل الأخرى للتعبير عن الإرادة الإلهية هي الاستقسام بالأزلام والحجارة والأحلام (oniromancie). وكان السحر أيضاً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالممارسات الدينية. ثمّ يصلنا أي نصّ سحري، لكن الكتابة على الصخور كانت مرفقة بالعديد من العلاقات السحرية ويزخرفات يد ذات أصابع متباعدة، تهدف إلى التعوّد من

الشرور. والحماية ضد العين الحاسدة أو من أجل طلب أولاد يولدوا في ظل توافق ممتاز للنجوم.

تفيدنا العادات والأثاث القبوري بالتوصل إلى أنهم كانوا يؤمنون بمصير ما بعد الموت. ويؤكد الإيمان بالحياة الأخرى نقوش المباني والنصب المخصصة لتوضع على القبور مع أسماء الموتى. وهناك كلمة (معمّر) التي تعبر عن فكرة حياة وسكن بعد الموت؛ كما أن كلمة أخرى هي (نفس)، التي تعني القبر، لها في اللغات السامية الدلالة الأصلية أي (الشخص)، أو (الروح) أو (الحياة).

لا تعطينا النقوش سوى إشارات قاصرة عن العديد من مجالات الحياة الاجتماعية والخاصة. غير أنها توحى بأن حياة الفرد في جنوب الجزيرة العربية قديماً كانت متجهة بكليتها نحو الإلهي.

واعتباراً من النصف الثاني من القرن الرابع الميلادي، بدأت مؤثرات وتعاليم الموحّدين اليهود والمسيحيين تتضح في جنوب الجزيرة العربية؛ وأخذت عبادة آلهة النجوم تتلاشى بالتدرج في المعابد العربية الجنوبية. وسنرى لدى الملوك والوجهاء الذين استطاعوا كتابة نقوش خاصة بهم نشوء ووجود اعتقاد باله واحد سواد لليهود والنصارى منهم أو بالنسبة لأتباع إله أعظم أكثر خاصّ بجنوب جزيرة العرب.

وفي القرن الخامس لا نعثر إلا على بعض النصوص المتفرقة التي تشير إلى آلهة النجوم، علماً بأن الدين الوثني القديم ظلّ مستمراً زمنياً طويلاً في المعتقدات الشعبية. وتعكس النقوش السبئية المتأخرة، أي خلال النصف الأول من القرن السادس الميلادي وبوضوح اعتناق أصحابها اليهودية أو المسيحية.

❖ نشر المقال في كتاب اليمن: في بلاد مملكة سبأ (بالفرنسية 1997 والعربية 1999).

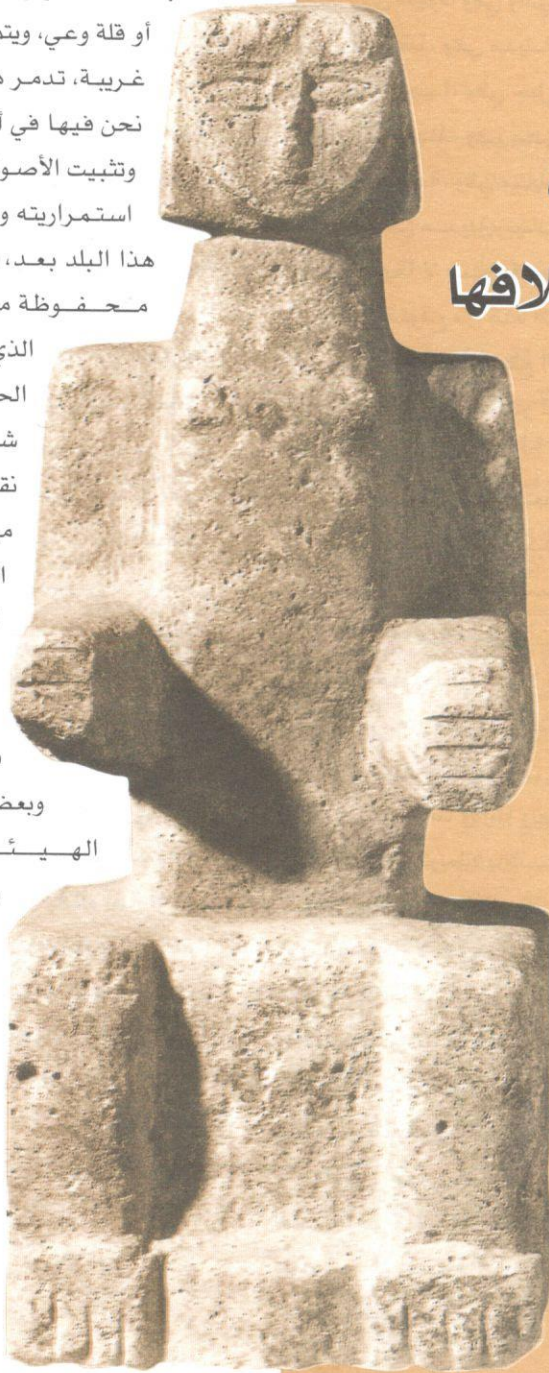
قضايا أثرية

نبش المواقع

الأثرية وإتلافها

التراث الحضاري في اليمن والذي من أهم جوانبه الجانب الأثري، يواجه اليوم عملية تخريبية مكثفة تهدف إلى قطع صلتنا بالماضي، وذلك باجتثاث وطمس المواد الثقافية مثل الآثار والمباني التاريخية والحقائق المادية التي تستقي منها مادة التاريخ ويقوم على أصولها بناء المجتمع الحالي. تلك الآثار العريقة التي صمدت لمئات من السنين أمام عدوان الناس والتغيرات المناخية والفيضانات والزلازل والرياح والحروب تدمر ويعبث بها من خلال نبش المواقع الأثرية وسرقة محتوياتها وتهريبها إلى خارج البلاد، عمدًا ودون عمد، إهمالاً أو لا مبالاة، جهلاً أو قلة وعي، ويتم ذلك بكثافة عجيبة وسرعة غريبة، تدمر هذه الآثار في مرحلة من تاريخنا نحن فيها في أمس الحاجة إلى ترسيخ الأسس وتثبيت الأصول التي تربطنا بهذا الوطن وتؤكد استمراريته ووحدته، وفي وقت لم يكتب تاريخ هذا البلد بعد، ولم تتوفر لدينا نماذج كافية محفوظة من آثاره، وأن مادة هذا التاريخ الذي ننشد كتابته تستقى من تلك الحقائق المادية التي نعثر عليها في شقفة فخار أو رقم مخطوطة، أو نقش على حجر أو لقية بين ثنايا تل من التراب، أو تراصفات الطبقات الاستيطانية التي ما تزال تحت التراب وبين جنبات الأطلال القديمة، التي تدمر ويعبث بها بحدة وكثافة وسرعة وسذاجة في فترة يمكن إذا توفر حسن القصد وبعض الجهود والتنسيق المنظم بين الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات والمؤسسات والهيئات والمشاريع الإنمائية العامة والخاصة في البلاد الحد من سرعة وكثافة هذا الدمار الشامل للآثار، وتفادي الكثير من الأخطار التي تحدق بها.

تلك هي قضايا الآثار اليمنية: تدمير، تشويه، طمس، سرقة، تسريب إلى الخارج، ضياع! وقد حذر عالم الآثار اليمنية الأستاذ الدكتور يوسف محمد





وعبد الله من خطورتها وحدتها وكثافتها وسداجتها
وسرعتها في محاضرة بعنوان (المسألة الأثرية في اليمن)
قدمها ضمن الموسم الثقافي لكلية الآداب بجامعة صنعاء
عام 1976/1977م، ودعى فيها الجميع إلى تكاثف الجهود
لعمل شيء ما، يضمن الحد الأدنى من جهود الحفاظ
والإحياء، وقال أننا نجد أنفسنا في وضع لن نحمد عليه
إن نحن تهاونا في الأمر وتخلفنا عن الركب، ولم نمسك
بزمam المبادرة. وأكد أن الحفاظ والأحياء الذي دعا إليه
ينبغي أن يقوم على مصالحة بين عملية التنمية التي
تقتضي تنمية الحاضر وفق إيقاع التغيير السريع، وعملية
التأصل والإحياء التي تشد إلى قوالب الماضي وشواهد
ورموزه، والتي تحتاج إلى زمن كاف يتمثل فيه الجديد
ببطء وهدوء، بحيث يثبت غرسة ويشد في تربة القديم.
وعن أسباب هذا الدمار الشامل أشار الأستاذ الدكتور
في محاضراته تلك إلى أن هناك أسباباً كثيرة طبيعية
وبشرية تشترك في تدمير الآثار بوجه عام، ذكر منها
ثلاثة.

السبب الأول: هو الزحف العمراني وبرامج التنمية.
في هذا المجال يقول الأستاذ الدكتور يوسف تخوض
بلادنا اليوم معركة البناء والتعمير والتنمية وذلك من أجل
حياة أفضل، وفي سبيل إرساء بنيان اليمن الجديد جنباً
إلى جنب معارك عديدة فاصلة يخوضها شعبنا العظيم.
طريق لا بد أن يشق ومشروع سكني ينبغي أن ينجز،
وحقل زراعي لا مفر من توسيعه ومدارس تشيد، شبكات
مجار وإنارة ومياه تمتد، وحتى الملاعب والمعسكرات
والتشجير والمرافق العامة كلها أمور من صميم الحياة
الجديدة، لكن هذه المشاريع العمرانية الضخمة في بلاد
غنية بآثارها كاليمن، تضع هذه الآثار في أخرج فترات
تاريخها. فعمران المساجد وتوسيعها وترميمها واستبدال
أجزاء من منابرها دون تنسيق مع الهيئة العامة للآثار
ودون إشرافها، يطمس كثيراً من الزخارف والكتابات
الدقيقة المحفورة على الجص والخشب، ويفطي ملامح
الفن الإسلامي القديم، وأن إزالة أجزاء من المساجد
واستبدالها بأجزاء حديثة يفقدها جزءاً كبيراً من تاريخها
العريق.

السبب الثاني: هو ضعف الوعي الأثري في بلادنا،
إن ضعف الوعي الآثار تركه من مخلفات الاستبداد
والاستعمار في بلادنا. ويتساءل الأستاذ الدكتور يوسف
(متى نتيح الفرصة لشعبنا أن يعلم أن الآثار ملك للأجيال
وتراث حضاري للأمة، فلا يجوز الاتجار به، وضياعه
ضياع جزء من ممتلكات الشعب الثقافي، وتسريه إلى
الخارج خسارة لا تعوز. إن الآثار هي جذورنا التاريخية
والتعبير عن كيانتنا وذاتنا وتطلعاتنا الوحدية. وإن الآثار
قيمة حضارية تربطنا بالإنسانية جمعاء، وإنه من المعلوم
بالضرورة اليوم أن الآثار قد أعطت هذا العصر الكثير
من تقدمه. ولا شيء يأتي من لا شيء واليوم هو نتاج
الأمس، فلا بد من أن نعمل على تعميق الوعي الأثري بين
جماهيرنا، وإشاعته في مجتمعنا، ليكون رديفاً للبناء
والتنمية، حتى تتسق الصلة بين المواطن وراثت شعبه،
ليقوم عن قناعة ورضا بصيانتته والحفاظة عليه.

على أن خير وسيلة لنشر الوعي الأثري هو سرعة
التحرك في مجالات البحث والتقيب والصيانة الأثرية
وتعميم المتاحف، وأن إبطاء اليمن وتردده في مجال
البحث والتقيب والصيانة الأثرية هو السبب الثالث في
تدمير وضياع الآثار. ○

وتخريب المنشآت السكنية والمائية والمعابد القديمة
قائم على قدم وساق في مدينة مأرب ومنطقة سد مارب،
وفي المناطق المجاورة، وفي صرواح خولان التي كادت
تنتهي وتختفي معالمها إلى الأبد من وجه الأرض، وفي
مدينة قطرة، ومدينة بران التي اختفت معالمها إلى الأبد،

وتخريب المنشآت السكنية والمائية والمعابد القديمة
قائم على قدم وساق في مدينة مأرب ومنطقة سد مارب،
وفي المناطق المجاورة، وفي صرواح خولان التي كادت
تنتهي وتختفي معالمها إلى الأبد من وجه الأرض، وفي
مدينة قطرة، ومدينة بران التي اختفت معالمها إلى الأبد،



الخططة العامة

للهيئة العامة

للآثار والمخطوطات والمتاحف

الموارد الاقتصادية، لذا أصبح لزاماً علينا جميعاً العمل على حمايتها والحفاظ عليها والعمل على تهيئتها للسياحة والحد من تخريبها وتدهورها والعبث بها والاستيلاء على مواقعها، وذلك يحتاج إلى إمكانيات مالية كبيرة نظراً لما تعانيه الهيئة منذ زمن طويل في شحة الاعتمادات المالية السنوية فقد أعدت الهيئة هذه الخطة على أمل التجاوب معها لما آلت إليه الآثار وإلى التوصيات المرفوعة من مجلس النواب إلى الحكومة بالعمل على الحفاظ على الآثار من خلال إجراء المسوحات الميدانية وإجراء الحفريات العلمية والإنقاذية وترميم وصيانة المعالم التاريخية وحصر وتوثيق وترميم المخطوطات وإنشاء وتطوير المتاحف والحد من تهريب الآثار والمخطوطات باقتنائها من المواطنين، وهذا الكم من الإجراءات يتطلب توفير الأموال الكافية وإلى جهود جبارة للحفاظ على هذه الثروة وحرصنا على أن تمثل هذه الخطة قفزة نوعية من حيث العمل والتمويل تحقيقاً للهدف المطلوب وتمثل خطة الهيئة للعام 2000م بما يلي:

أولاً: مشروع دعم وتنظيم الهيئة وفروعها

يتمثل هذا المشروع في تطوير وتحسين أداء الهيئة والفروع التابعة لها والمتواجدة في كافة المحافظات، وذلك بتوفير الحد الأدنى من المتطلبات الهامة في تسيير

المتاحف، وكذا حصر وتوثيق المخطوطات في محافظة حجة والعمل على اقتناء كمية هائلة من الآثار والمخطوطات التي تصل إلى الهيئة تباعاً وبإمكانات متواضعة ترصد لها كل عام، إضافة إلى المتابعة والرقابة المستمرة للتهريب في المنافذ الجوية والبحرية مثل مطار صنعاء وميناء الحديدة.

وفي ظل التحولات الجارية والتي تمر بها البلاد والنهضة الشاملة في كثير من المجالات سواء الزراعية أو العمرانية أو الخدمية، وفي ظل قلة الوعي الأثري والحاجة إلى التنسيق مع الجهات المعنية التي تتقاسم المسؤولية مع وزارة الثقافة والسياحة تتعرض هذه الثروة إلى الضياع إما بسبب الزحف العمراني أو الهجمة الشرسة التي تشنها عصابات النهب والتخريب والتهريب.

وهنا يبقى أن ندرك الواقع ونواجه التحدي بالعمل الجاد والمخلص في الحفاظ على هذه الثروة الحضارية حيث أصبحت مهمة وطنية ملحة ومسئولية وأمانة في أعناق كل أبناء هذا الوطن وما نفعه الآن كثير ولكن لا يكفي وإنقاذ الآثار مربوط بزمان محدد ولا يحتمل التأجيل. ولما تشكلها الآثار من أهمية كبيرة سواء من خلال الإسهامات في كتابة تاريخ الأمة أو في السياحة الداخلية والخارجية وما تمثله من مردودات إيجابية اقتصادية، بحيث أصبحت السياحة الثقافية من أهم

تتقدم الهيئة العامة



للآثار والمتاحف والمحفوظات
بمشروع خطتها السنوية

للعام 2000م وكلها أمل بأن

تنال كل الدعم والتفهم من الجهات ذات العلاقة من خلال حرصنا جميعاً على ما تمتلكه بلادنا من ثروة أثرية عظيمة وكبيرة متناثرة في أرجاء ربوع اليمن الحبيب وهي بكل المقاييس جزء مهم في التراث الحضاري الإنساني للعالم.

وهذه الثروة الوطنية تستحق كل عناية واهتمام وبحث للتعرف إلى ما وصل إليه الإنسان اليمني على مر التاريخ القديم. كما وأن الكل يدرك الحقيقة المرة وهي ما تتعرض له هذه الثروة الأثرية والتاريخية من تخريب وتهريب وعدوان بقصد وبغير قصد والذي أدى إلى وسيؤدي إلى اندثار وزوال هذه الثروة، وكذا إلى طمس المعالم المتبقية منها على ظاهر أو باطن الأرض إن لم ننقذها في الوقت المناسب.

وتواصلنا لنشاط الهيئة وجهودها المبذولة للحفاظ على الموقع والمعالم التاريخية والأثرية المنتشرة في معظم الأرض اليمنية من خلال المسوحات التي بدأت في محافظة حجة - المحويت - الحديدة وعملية الترميم والصيانة لبعض المواقع الأثرية وإقامة الأسوار لها مثل معبد أوام ومعبد بران في مأرب وترميم مسجد العباس بأسناف خولان ومدرسة العامرية برداع وإنشاء وتطوير عدد من

أعمالها الهامة والضرورية لكون العمل الأثري عمل ميداني يتطلب التواجد المستمر من خلال الزيارات الميدانية والمتكررة على الدوام للمواقع والمعالم التاريخية والأثرية للحد من ظاهرة التخريب والنهب والعبث والرقابة على المنافذ البرية والبحرية والجوية.

للقضاء على عملية التهريب وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة وكذلك تحقيق انتشار العمل الأثري في كل محافظات الجمهورية التي بلغت 22 محافظة. عملت الهيئة بالإمكانات البسيطة والمتاحة على فتح فروع لها بكافة محافظات الجمهورية، وتزويدها بالشئ اليسير للقيام بمهامها ونظراً لما يتطلبه العمل الأثري فيها من جهود وخاصة المحافظات التي لم تلق عناية من قبل في هذا المجال فقد حرصت الهيئة على إدراج وسائل النقل اللازمة والضرورية سواء لفروعها أو الديوان العام لغرض المتابعة والحركة (القضائية - البلاغات - المتابعة للمشاريع وغيرها) وكذا لقيادات الهيئة نظراً لافتقار الهيئة لتلك الوسائل بالديوان والفروع كافة بالإضافة إلى التجهيزات من أثاث ومعدات مطلوبة لتسيير أعمال الهيئة والفروع كالآثاث وأجهزة الكمبيوتر وكميرات التصوير وغيرها، ويدل الجرد السنوي على أن ما تبقى في الهيئة من وسائل مواصلات هي بقايا سيارات قديمة وأكرات تالفة وأثاث لم يوجد أصلاً.

وكذا العمل على توفير وإيجاد المقرات للفروع بالحصول على مساحات من الأرض سواء بالشراء أو من أراضي الدولة أو المباني التي قد حصلت عليها الهيئة أو التي سوف تحصل عليها مستقبلاً، وهذا الإجراء يتطلب توفير المبالغ المالية لبناء وترميم وتجهيز المباني، هذا بالإضافة إلى اعتماد مبالغ للتعويض بنزع ملكية خاصة ملكية عامة (كالموقع) بحسب القانون، بالإضافة إلى اعتماد مبالغ تفي بالحد من تهريب الآثار والمخطوطات لمواجهة اقتنائها وخوفاً على تسريبها إلى خارج الوطن.

- آلات ومعدات

- أثاث وتجهيزات

- وسائل نقل

- بناء وتشبيد

- عقارات وأراضي

- تعويضات

- اقتناء آثار ومخطوطات (أراضي وأصول)

ثانياً: مشروع المسح الأثري الشامل

يهدف هذا المشروع إلى حصر وتوثيق المواقع الأثرية والمعالم التاريخية بشكل عام على امتداد الجمهورية، وكذلك تثبيت المواقع الأثرية على الخرائط التفصيلية والخرائط العامة وتشخيص الحالة العامة لكافة المواقع وتحديد الهوية التاريخية والأثرية لها، وكذلك أماكن انتشارها ثم إصدار القرارات والقوانين الخاصة بإعلان تلك المواقع الأثرية والمعالم التاريخية باعتبارها ملكاً عاماً لا يحق المساس بها بناءً على مواد قانون الآثار واللوائح المنظمة لها، وأن تخضع للإشراف المباشر للهيئة العامة للآثار بحسب الاختصاص.

وعلى ضوء نتائج المسح سترتب عليه وضع الخطط المستقبلية لكافة الأعمال الأثرية الأخرى.

ويمكن تعريف المسح بأنه تحديد المواقع الأثرية التي تضم تراث ومخلفات الإنسان القديم بمختلف العصور التاريخية، وقد تكون هذه المواقع أطلال مدن أو جبانات، وقد تكون مدناً قديمة وعريقة تملك في مكوناتها موجبات الاستمرار ما لم تتدثر.

وقد تكون في أماكن متفرقة تشمل الحصون والقلع وغيرها من المعالم والمباني التاريخية مدنية وريفية، ويعتبر هذا المسح الأثري الشامل قاعدة أو أساساً صلباً في عمل وإنجازات العمل الأثري.

ونود الإشارة إلى أن العمل لا ينبغي أن يبدأ من فراغ أو يضرب في المجهول أو أن يمضي على غير هدى، وبعثة المسح الأثري هي التي تختار وتحدد مناطق العمل عن طريق الأدلة التي تنبئ بوجود المخلفات البشرية وما يأتي بموجب الحس الأثري

ومن الأدلة المادية بالإضافة إلى ما ورد ذكره في المصادر التاريخية... إلخ ولا بد من الاستفادة من أشياء عديدة منها:

- 1 - إدراك أهمية الآثار وضرورة الحفاظ عليها وتهيئتها سياحياً.
- 2 - ضرورة نشر الوعي الأثري بين المواطنين.
- 3 - الاستفادة من المعلومات وتاريخ الاكتشافات الأثرية عن طريق:

- ❖ البعثات الأثرية التي عملت في الماضي أو التي ما زالت تعمل.
- ❖ المخاطر والصعوبات التي واجهتها.
- ❖ تضاريس الأرض اليمينية.
- ❖ جيولوجية وطبوغرافية المواقع.
- ❖ المعلومات السكانية.
- ❖ الخرائط الجغرافية والأثرية المتوفرة.

أ- أهمية المسح الأثري

يعد نقطة الارتكاز الأساسية والبدئية الصحيحة لأعمالنا المستقبلية في مجال الآثار، وهو قاعدة الانطلاق لتأمين المواقع الأثرية وتسجيلها وتوفير الحماية لها حيث أن جميع أعمال ونشاطات الهيئة مرتبطة بتنفيذ برنامج المسح الأثري والتوثيق الشامل للمناطق والمواقع الأثرية والمعالم التاريخية، ويحدد أماكن انتشارها بدقة محتويات كافة المعلومات عنها - تأريخها - مكوناتها - حالتها الراهنة... إلخ. وبدونه ستظل نشاطات وأعمال الهيئة قاصرة بعيدة عن تحقيق أهدافها.

وبناءً عليه لا بد من تحقيق وإنجاز هذا المشروع وفق المعايير والأسس الحديثة المتبعة في هذا المجال بحيث نحقق أفضل النتائج الكفيلة بتنظيم أعمالنا المستقبلية، حيث حاولنا في هذه الخطة والبرنامج لمشروع المسح الأثري مستفيدين من تجاربنا ومحاولاتنا السابقة والاستفادة من تجارب وأعمال الآخرين ممن سبقونا في هذا المجال. ونود الإشارة إلى أن العمل في هذا المشروع يحتاج خبرات وإمكانات كبيرة لا بد من توافرها من أجهزة فنية

10 - غطاسين بالنسبة للمسح في الماء.
مع الاستعانة بعدد آخر من
التخصصات المطلوبة المساعدة وأدلة من
أبناء المناطق.

ب - تجهيز الفريق:

يتطلب العمل عدد من الأجهزة
والأدوات الفنية اللازمة موضحة في
الكشف المرفق.

ج - البرنامج التنفيذي:

يتطلب تنفيذ برنامج المسح الأثري
الشامل أن تسبقه عدد من الإجراءات
والتحضيرات اللازمة كتأهيل وتدريب
الفرق الميدانية وتوفير كافة المتطلبات
والإمكانات اللازمة نوجزها على النحو
الآتي:

1 - توفير المتطلبات الكاملة من الأدوات
والأجهزة والمعدات والقرطاسية والمطبوعات
اللازمة للعمل والخرائط والصور الجوية
والميزانيات (انظر الكشف المرفق).

2 - عقد دورات تدريبية لأعضاء فرق
المسح لكيفية استخدام الأجهزة وتنفيذ
أعمال المسح الميداني.

3 - تقسيم الجمهورية إلى قطاعات أو
مربعات (انظر الخارطة الأثرية / رويان /
والخارطة البريطانية / والخارطة
الفرنسية) يتم التقسيم بشكل عام إلى عدد
من القطاعات أو المربعات على أن يكون
التقسيم خاضعاً لأسس ومعايير تضمن
نجاح تنفيذ المشروع ويراعي عند التقسيم
(الموقع الجغرافي - طبيعة المنطقة
وتضاريسها .. إلخ. وبحسب المقترح التالي:

أ - تقسيم الجمهورية بشكل عام إلى
قطاعات أو مربعات مثلاً على النحو
التالي:

(1)	المحويت - حجة	(3)	ذمار - البيضاء
	عمران - صنعاء	(4)	إب - الضالع
(2)	- الحديدة		
	صعدة - الجوف	(5)	تعز - لحج - عدن
	مأرب - شبوة		- أبين
			حضرموت - المهرة
			- سيئون

والتصوير الحديث وذلك لمسح وتصوير
جوي للمناطق والجبال الوعرة وغيرها،
بالإضافة إلى ذلك استخدام التقنيات
الحديثة لإعداد الخرائط وتحديد المواقع
بصورة دقيقة عبر الأقمار الصناعية
والأجهزة الأرضية الفنية المستخدمة في
هذا المجال، وهذه أفضل طريقة لعمل
الخرائط الدقيقة والحديثة، ويقوم بذلك
الفريق الأثري للمسح الأرضي، وقد تم
لأول مرة في اليمن في كل من محافظة
المهرة وفي وادي مرخة.

3 - المسح المائي:

هذا النوع من المسح يتم في الأماكن
المغمورة بالمياه سواء على ضفاف الأنهار أو
السواحل (المناطق المعروفة بالسبخة)
وتحت الماء لاكتشاف المناطق التي غمرتها
المياه وكانت في السابق يابسة إما جزراً أو
موانئ أو سواحل وغيرها بالإضافة إلى
الأشياء التي غرقت في البحار كالسفن
وحملاتها وغيرها. وهذا النوع بدأ مؤخراً
في بلادنا عن طريق بعثة أجنبية تعمل في
الكشف عن ميناء قنا القديم (بعثة
إيطالية) بمحافظة شبوة.

ب - تشكيل فريق العمل

أ - تنفيذ البرنامج يتطلب فريق عمل
من الكوادر المتخصصة والمدرية القادرة على
التنفيذ بمهارة عالية ويتكون من:

- 1 - رئيس الفريق - متخصص في الآثار ذو كفاءة عالية.
- 2 - مساعد رئيس الفريق - المشرف الميداني - اختصاصي آثار.
- 3 - اختصاصي تأريخ.
- 4 - مهندس معماري/ مدني - ماهر في عمله يتولى الرفع الهندسي للأبنية والمعاليم ووضع المخططات اللازمة.
- 5 - اختصاصيو آثار من 3-4 أشخاص.
- 6 - مساح - متخصص في المساحة لوضع الخرائط والمهام المتعلقة بتخصصه وتثبيت المواقع على الخرائط التفصيلية والعامة.
- 7 - جيولوجي - اختصاصي جيولوجيا.
- 8 - أثولوجي.
- 9 - اختصاصي نقوش ولهجات.

وغيرها إلى جانب أن العمل ميدانياً يتم
فيه التحرك لمسح المنطقة المحددة بحسب
البرنامج بوساطة السيارة ومشياً على
الأقدام وعليه لابد من توافر وسائل
المواصلات الضرورية.

بالإضافة إلى ما سبق من أهمية المسح
لنشاطات وأعمال الهيئة المختلفة فإن ما
تعرض له المواقع الأثرية والمعاليم التاريخية
من تدمير وطمس واعتداء إضافة إلى
تأثيرات العوامل الطبيعية، فإنه يتوجب
علينا الإسراع في تنفيذ هذا المشروع بأكبر
جهد وأسرع وقت ممكن.

II - خطة العمل، وتشمل:

- 1 - طرق وأنواع المسوحات الأثرية.
- 2 - تشكيل فرق المسح وتجهيزها.
- 3 - البرنامج التنفيذي.
- ❖ تقسيم الجمهورية إلى قطاعات أو
مربعات.
- ❖ العمل الميداني.
- ❖ العمل المكتبي.
- ❖ النتائج وأعمال النشر العلمي.

أ - طرق وأنواع المسوحات الأثرية

هناك عدة طرق وأنواع للمسح نوجزها
فيما يلي:

1 - المسح الأثري الأرضي:

يقوم هذا المسح على أساس تحديد
مساحة معينة متفق عليها على سبيل المثال
الاعتماد على التقسيم الإداري للجمهورية.
يمكن أن تكون المساحة تشمل إحدى
المديريات كاملة أو أكثر أو أقل، وتحدد على
الخارطة، ومن ثم يقوم الفريق بالعمل في
مسح المنطقة بوساطة السيارة ومشياً على
الأقدام، وتحدد المواقع الأثرية الموجودة
على الخارطة وتسجيلها بالطرق المتبعة
تسجيلاً علمياً دقيقاً مع أخذ عينات
سطحية للدراسة وأعمال الرفع الهندسي
والرسم الأثري للمعاليم البارزة وتصويرها،
وتحديد مساحة الموقع، وقد مارست الفرق
الأثرية هذا العمل بمحافظه حجة
والمحويت بنجاح.

2 - المسح الجوي:

ويعتمد على هذا النوع من المسح
استخدام الطائرات المزودة بأجهزة المساحة

ب - تقسيم كل محافظة إلى عدد من المربعات يضم كل مربع عدداً من المديريات تزيد أو تقل بحسب الظروف الطبيعية والمساحة والمعايير الأخرى مثل الدور التاريخي والتمركز الحضاري... إلخ.

4 - إعداد البرامج:

على ضوء التقسيمات السابقة يتم إعداد برنامج مستقل لكل قسم ويشترط أن يتضمن البرنامج:

تحديد الموقع الجغرافي للقسم -
إعداد المعلومات الجغرافية والتضاريس وطبيعة الموقع - المعلومات التاريخية من المصادر التاريخية المتوافرة - إعداد الخرائط والصور الجوية.

أسباب ودوافع الاختيار حسب الأولوية والأهمية والمؤثرات والظروف العامة.

تقسيم العمل وتحدد مهمة كل عضو بالفريق بحسب التخصص.

5 - الزمن:

لابد من تحديد الفترة الزمنية اللازمة المطلوبة لتنفيذ البرنامج والوقت المناسب خلال الموسم سواء على مستوى الخطة السنوية أو الخطة الخمسية وسيحدد ذلك نهائياً على ضوء الموازنة.

7 - الأعمال المكتبية:

بعد الانتهاء من الأعمال الميدانية تأتي المرحلة الأخيرة من المشروع وتتمثل في الأعمال المكتبية التي تشمل:

1 - إعداد التقارير النهائية لنتائج العمل.

2 - إعداد البطاقات الخاصة بالمواقع الأثرية من واقع الاستثمارات الميدانية.

3 - إعداد السجل العام للمواقع الأثرية.

4 - إعداد الخرائط النهائية وثبيت المواقع عليها.

5 - إعداد المخططات والرسومات الأثرية للمواقع والمعالم التي شملها المسح.

6 - تجميع وطبع الصور الفوتوغرافية والشرائح وأعدادها بالطرق المتبعة في الوصف والحفظ.

7 - دراسة العينات والملققات السطحية.

8 - الخطوة الأخيرة تتمثل في تسليم نهائي للأعمال إلى الجهة المختصة للاطلاع والمراجعة وإخلاء العهدة الخاصة بالمشروع، والتوثيق النهائي والحفظ.

وكل ذلك باستعمال الوسائل الحديثة والتوثق بالكمبيوتر والاستفادة من جهود الجهات ذات العلاقة مثل مصلحة المساحة.

الميزانية التقديرية

يتطلب تنفيذ مشروع المسح الأثري الشامل للجمهورية بحسب البرنامج والخطة المقترحة إلى توفير الاعتمادات المالية اللازمة التي تتوزع على النحو التالي:

أ - معدات وأجهزة وأدوات لعدد خمس فرق عمل.

ب - وسائل نقل.

ج - أجور وتكاليف العمل الميداني.

د - القرطاسية والمطبوعات.

هـ - الأعمال المكتبية وتشمل:

1 - الدراسة التحليلية.

2 - إعداد المخططات والرسومات والخرائط.

3 - الصور الفوتوغرافية والشرائح والفيديو.

4 - إعداد وطبع التقارير النهائية.

5 - أعمال النشر.

6 - أجور العمل المكتبي.

وقد تم اقتراح التكلفة التقديرية لخطة الهيئة العامة للأثار موزعة على النحو التالي:

التكلفة التقديرية:

1 - للعام 2000 م:

(أ) - أدوات ومعدات

(ب) - وسائل نقل

(ج) - أجور عمل ميداني

(د) - الأعمال المكتبية

2 - للأعوام الشاملة للخطة 2001 - 2005 م:

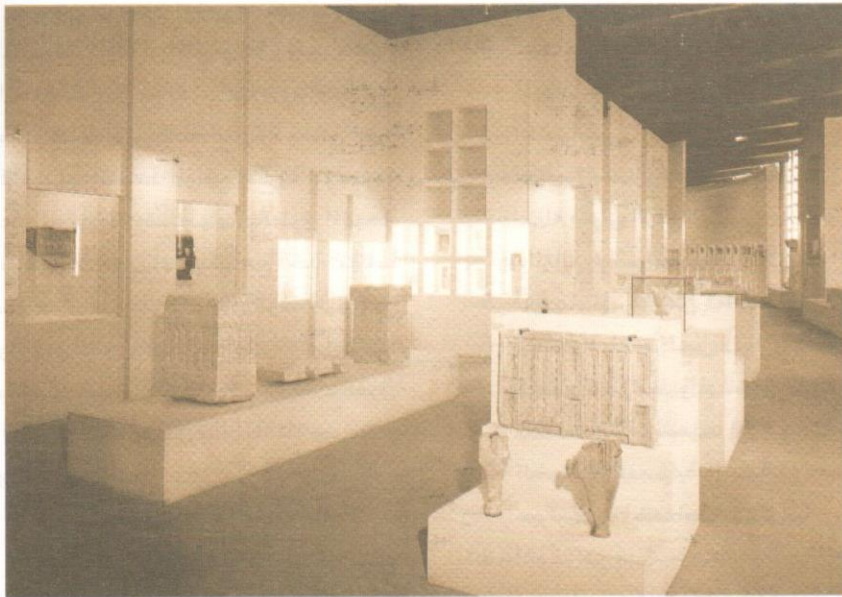
(أ) - أجور عمل مداني

(ب) - أعمال مكتبية

(ج) - قرطاسية ومطبوعات

ثالثاً: مشروع الحفر والتنقيب عن الآثار

يهدف المشروع إلى كشف وإبراز وإظهار ملامح الحضارة اليمنية القديمة والإسلامية والتعرف على ما وصلت إليه من رقي وتقدم في مختلف المجالات من خلال المعالم والمواقع والمستوطنات والمقابر وقيعان البحيرات والحقول والمدرجات الزراعية والمعثورات الأثرية، والتي بلا شك ستسهم إسهاماً كبيراً في تقديم المعلومات والدلائل العلمية والفنية في تحديد الزمن



التاريخي لفترة الاستيطان، ونمط حياة الإنسان وعلاقته بالبيئة المحيطة وتوضيح الغموض والثغرات، وإعادة كتابة التاريخ ومعرفة الإطار التسلسلي الزمني التاريخي للحضارة اليمنية منذ العصر الحجري وحتى العصر الحديث.

كما يهدف إلى تهيئة المواقع الأثرية سياحياً كأحد عوامل الجذب السياحي لما يمثله من مردود إيجابي للدخل القومي وكذا تأهيل وتدريب الكادر الوطني على أعمال الحفر والتنقيب عن طريق الدورات التأهيلية داخلياً وخارجياً بالتعاون مع البعثات الأجنبية العاملة باليمن وهذا المشروع يتضمن أيضاً حفريات إنقاذية عاجلة إلى جانب الحفريات العلمية العادية. ومن أجل تحقيق تلك الأهداف ينبغي تنفيذه بطرق وأساليب علمية حديثة تتمثل بالإعداد الجيد للفرق المشاركة مع الأخذ باختيار أنسب الطرق عند التنقيب لكل موقع بالمسح والتحديد والتسجيل والتوثيق والرسم والتصوير للمكتشفات والمعثورات الأثرية، وهذا يتطلب توفير مبالغ مالية للآلات والمعدات والأدوات وأجور للفرق ووسائل النقل وغيرها.

أ - مراحل التنفيذ:

يمر هذا المشروع بعدة مراحل هي:
أ - تشكيل الفرق الوطنية للحفر والتنقيب، وعلى النحو التالي:

- (1) رئيس الفريق.
- (2) مساعد لرئيس الفريق.
- (3) اختصاصي آثار.

❖ عدد من اختصاصيي التنقيب.

❖ عدد من اختصاصيي الفخاريات.

❖ عدد من اختصاصيي التوثيق والتسجيل والرسم.

❖ عدد من اختصاصيي النقوش

ولغات يمنية قديمة.

❖ عدد من اختصاصيي الترميم:

❖ اختصاصيون جيمورفولوجيون.

❖ اختصاصيون أنثروبولوجيون.

❖ اختصاصيون أنثوغرافيون.

❖ اختصاصيون جيولوجيون.

❖ اختصاصيون في النبات.

❖ مهندسون معماريون.

❖ فنيو تنقيب وترميم.

ب - تجهيزات وتشمل:

1 - مواد قرطاسية متنوعة.

2 - أجهزة رفع هندسي.

3 - كاميرات تصوير آلية وفيديو.

4 - أدوات استخراج القطع وأدوات الترميم.

5 - بوصلات وعدسات مكبرة وكشافات إضاءة.

6 - خيم وأدوات طبخة.

7 - رافعات آلية وعربات نقل الأثرية.

8 - آلات حاسبة وطابعة وصناديق حفظ القطع.

9 - مجارف ومفارش متنوعة وسطول وغيرها.

10 - وسائل نقل.

11 - أجور لأعضاء فرق التنقيب.

12 - أجهزة كمبيوتر متقلة.

ج - العمل الميداني يتم بهذه المرحلة اتباع الخطوات التالية:

(1) تقسيم مساحة الموقع الأثري المراد التنقيب فيه إلى مربعات رئيسية وفرعية بأخذ كل مربع لرقم عددي أو أبجدي مع تسجيل مقاسات المربعات.

(2) تصوير المواقع قبل الحفر بشكل عام من زوايا مختلفة مع الشواهد الأثرية إن وجدت.

(3) رفع هندسي للموقع على ضوء التقسيم.

(4) التنقيب يتم بترتيب معين بحيث يكون في المنطقة السكنية أفقياً وعمودياً للحصول على التسلسل الطبقي.

(5) التصوير يتم لمراحل الحفر في كل مربع.

(6) التسجيل الأولي لترقيم المعثور ووصفه ورسمه تخطيطياً بأكروكي وتحديد مكان وتاريخ العثور.

(7) رفع الأثر رفعاً هندسياً وإعداد المسقط الأفقي والرأسي للمنشآت

المعمارية بحسب المتغيرات الطبقيّة.

(8) تحديد حالة الأثر والمعلم لفرض الصيانة والترميم الأولي مع نقل وتسجيل الكتابة الموجودة بالأثر.

(9) ترميم الآثار المكتشفة وتصنيفها.

(10) إجراء الحماية الكافية للموقع من تسوير وحراسة وغيرها.

د - العمل المكتبي:

(1) إعداد الرسومات والمخططات بشكلها النهائي.

(2) طبع وتحميض الأفلام وترقيمها وكتابة المعلومات عليها.

(3) دراسة وتحليل المكتشفات الأثرية وتوصيفها وتسجيلها.

(4) إعداد سجل عام بالمكتشفات الأثرية.

(5) إعداد التقرير العلمي النهائي لنتائج الحفر والتنقيب والعمل على نشره.

الميزانية التقديرية

ثم اقتراح ميزانية عام ٢٠٠٠م، لتنفيذ خطة الهيئة العامة للآثار في المجالات التالية:

1 - أدوات وتجهيزات ومتطلبات العمل

2 - وسائل نقل

3 - أجور عمل ميداني

4 - أعمال مكتبية

5 - مطبوعات وقرطاسية

6 - دراسة وتحليل ونشر

كما تم اقتراح مبالغ مالية ضمن الميزانية التقديرية: للأعوام الشاملة للخطة.

رابعاً - مشروع ترميم المعالم الأثرية:

أعمال الصيانة والترميم:

من الأعمال والمشاريع الهامة التي تقوم بالإعداد لها والإشراف على تنفيذها أعمال الصيانة والترميم للمعالم الأثرية والتاريخية، حيث بدأت هذه الأعمال منذ فترة طويلة وتم إنجاز العديد من المشاريع في هذا المجال، ولا زال العديد من الأعمال قيد التنفيذ، حيث أن أعمال الصيانة

والترميم للمعالم الأثرية والتاريخية يتطلب تنفيذها وقتاً طويلاً جداً ودقة وخبرات لدى العاملين بهذه المشاريع، لأن العمل يتطلب الحفاظ على طابعها الأصلي واستخدام المادة الأصلية لها.

وتجدر الإشارة إلى أننا نواجه العديد من الصعوبات والمشاكل لإنجاز هذه الأعمال من أهمها هو الاستخدام السيء والإهمال للعديد من هذه المعالم، بالإضافة إلى أن معظمها تقع تحت إشراف واختصاص جهات حكومية أخرى، والتي قامت بتشويه وتغيير الطابع ومعالم تلك المباني عن طريق إجراء الترميمات والتعديلات وباستخدام مواد مختلفة وحديثة... إلخ.

بالإضافة إلى ذلك وقوع العديد من المعالم والمباني التاريخية والأثرية في مواقع وأماكن بعيدة ووعرة تشكل عبئاً كبيراً عند التنفيذ لمشاريع الصيانة والترميم.

مشكلة هامة أخرى تواجهها الهيئة هو عدم توفر الإمكانيات المادية اللازمة في إطار الميزانية السنوية حيث يتم اعتماد مبالغ ضئيلة لا تفي لإنجاز المطلوب بحسب الخطة والبرنامج المعد والمواصفات والتصاميم وحالة المبنى أو المعلم نفسه حتى إنه في العديد من الأحيان نواجه مشكلة تأثر الأشياء التي يتم العمل بها بسبب عدم إكمال العمل المطلوب لقلّة الإمكانيات المعتمدة والانتظار الطويل، حتى يتم الحصول على الاعتماد للمشروع في العام التالي، وعليه نضطر إلى إعادة العمل مرة أخرى لتلك الأجزاء.

المشكلة الأخرى أيضاً عدم اعتماد مبالغ لإعداد الدراسات والتصاميم للمعالم الأثرية والتاريخية الكثيرة جداً والمنتشرة في جميع أنحاء البلاد، وتحتاج إلى أعمال الصيانة والترميم لها بصورة عاجلة وضرورية نتيجة لحالتها بالإضافة إلى عدم تمكننا من إدراج العديد من المشاريع في السنوات الماضية بسبب الأوضاع الاقتصادية العامة في البلاد وخطة الدولة بعدم اعتماد المشاريع الجديدة حتى

تستكمل المشاريع السابقة بالإضافة إلى عدم توفر الدراسات والتصاميم لها للسبب الذي ذكرناه آنفاً.

ومع ذلك يمكننا القول أننا استطعنا إنجاز العديد من المشاريع والأعمال الهامة في هذا المجال بالإمكانيات البسيطة المتوفرة لدينا بالإضافة إلى المساعدات الخارجية التي بذلت الهيئة جهوداً كبيرة لدى المنظمات والجهات الخارجية المختلفة للإسهام في تنفيذ عدد من المشاريع، حيث أن أعمال الصيانة والترميم لهذه المعالم تحتاج إلى إمكانيات مادية ضخمة جداً، ومثال ذلك ترميم مسجد العباس في خولان، وترميم مدرسة العامرية في رداق، وترميم مدرسة الأشرفية بتعز وغيرها. ولا يسعنا المجال هنا إلى سرد المشاريع والإنجازات العديدة التي تم تنفيذها، ولكننا سوف نورد هنا المشاريع والأعمال قيد التنفيذ والتي نطمح بل ونؤكد أنه يجب العمل على إنجازها بشكل نهائي في أقرب وقت ممكن أو بشكل أولي

خلال العام القادم 2000م إن أمكن وتم توفير الاعتمادات المالية المطلوبة لذلك.

بالإضافة إلى ذلك لابد من توفير الاعتماد المالي المناسب في إطار ميزانية العام 2000م لإعداد الدراسات والتصاميم لأكثر عدد ممكن من المشاريع الجديدة ليتم تنفيذها خلال الخطة الخمسية الجديدة 2001 - 2005م بحسب الأولوية التي تحددها ظروف وحالة تلك المعالم التي ستحددها التقارير والدراسات والتصاميم التي سيتم إعدادها.

أ - المشاريع الترميمية قيد التنفيذ:

سوف نورد هنا المعالم الأثرية والتاريخية قيد التنفيذ ونرفق قائمة توضح المراحل المنجزة والمراحل المتبقية متضمنة التكلفة التقديرية للمراحل المتبقية بقدر الإمكان.

والمشاريع قيد التنفيذ هي:

محافظة/ صعده	1 - ترميم سور صعده
محافظة/ عمران	2 - ترميم سور مدينة ثلا
محافظة/ عمران	3 - ترميم سور مدينة عمران
محافظة/ المحويت	4 - ترميم القشلة وسور كوكبان
محافظة/ تعز	5 - ترميم قلعة القاهرة وبقية سور مدينة تعز
محافظة/ البيضاء	6 - ترميم قلعة رداق
محافظة/ الحديدة	7 - ترميم قلعة زبيد وسور المدينة
محافظة/ الضالع	8 - ترميم مدرسة المنصورية جبن
محافظة/ البيضاء	9 - ترميم المدرسة العامرية رداق
محافظة/ تعز	10 - ترميم مدرسة الأشرفية
محافظة/ حجة	11 - ترميم قبة الوشلي
محافظة/ إب	12 - ترميم وتوثيق مسجد خاو
محافظة/ المحويت	13 - ترميم وتوثيق مسجد قيدان
محافظة/ صنعاء	14 - استكمال ترميم ملحقات مسجد أسناف
محافظة/ شبوة	15 - ترميم طريق حصن الغراب بير علي
محافظة/ حضرموت	16 - ترميم حصن الغويزي / المكلا
محافظة/ عمران	17 - ترميم وإنقاذ جامع ظفار ذي بين
محافظة/ المحويت	18 - استكمال ترميم ملحقات قبة الأمير شمس الدين كوكبان

ب - المشاريع التي تم إعداد الدراسات والتصاميم لها وتقديمها في الخطط والبرامج السابقة ولم يتم اعتمادها: - منها على سبيل المثال:

1 - ترميم جسر شهره	محافظة/ عمران
2 - ترميم قصر تمنع	محافظة/ شبوة
3 - مجموعة من الحصون القديمة	محافظة/ شبوة
4 - منارة عدن	محافظة/ عدن
5 - السجن القديم	محافظة/ عدن
6 - مصرفي سد مأرب القديمة	محافظة/ مأرب
7 - سد الجفينة	محافظة/ مأرب
8 - جامع ابن علوان	محافظة/ تعز
9 - جامع الجند	محافظة/ تعز

توجيه كريم من الأخ/ رئيس الجمهورية

نموذج رقم (٩)

2 - كشف يوضح المراحل المنجزة والمتبقية والتكلفة التقديرية
خامساً: مشروع الحماية والتسوير للمواقع الأثرية:

يمثل هذا المشروع أحد الهموم والقضايا الهامة التي تواجه الهيئة العامة للآثار حيث أن الكم الهائل للمواقع الأثرية المنتشرة في عموم أنحاء البلاد يشكل عبئاً كبيراً على الهيئة بسبب قلة وشحة الإمكانيات المتوافرة لديها بالإضافة إلى العديد من الأسباب حيث تشكل الظروف الطبيعية والاجتماعية وغيرها العائق الأكبر لتنفيذ هذه المشاريع بالإضافة إلى ضعف التنسيق بين الهيئة والجهات الحكومية التي تقوم بتنفيذ العديد من المشاريع التنموية، وما تتعرض له المواقع الأثرية من تدمير ونهب من قبل ضعفاء النفوس وعصابات سرقة الآثار والتراث الحضاري والتي زادت وبشكل منظم ومدعومة أحياناً من جهات خارجية تحاول طمس هويتنا التاريخية والحضارية العريقة.

ومن هنا نود الإشارة إلى أن الهيئة قد قامت بإنجاز العديد من المشاريع وقدمت الخطط والبرامج لتنفيذ عدد آخر من هذه

ج - المشاريع التي ينبغي إعداد التصاميم والدراسات لترميمها:

1- القشلة في صعده
2- السنارة صعده
3- حصن السوا... إلخ
الميزانية التقديرية
أولاً: ميزانية العام القادم 2000م:
تم اقتراح ميزانية عامة لإنجاز خطة الهيئة العامة للآثار في المجالات التالية:
أ - استكمال المشاريع قيد التنفيذ
ب - الدراسات والتصاميم
ج - أعمال الصيانة وأعمال إنقاذية طارئة

ثانياً: ميزانية سنوات الخطة الخمسية القادمة 2001 - 2005م.

وقد تم اقتراح مبالغ مالية لتنفيذ خطة الهيئة العامة للآثار خلال الأعوام 2001 - 2005م في الحالات التالية:

أ - دراسات وتصاميم
ب - تنفيذ الأعمال لعدد من المشاريع بحسب الأولوية
ج - أعمال إنقاذية طارئة وصيانة ملحوظة:

1- مرفق استثمار وجدول للتوزيع بحسب البنود وإجمالي الاعتمادات المقترحة المطلوبة.

الأعمال، والتي للأسف لم يتم اعتمادها بالإضافة إلى تعثر إنجاز بعض المشاريع بسبب المشاكل والعراقيل التي واجهتنا منها على سبيل المثال تسوير المدن الأثرية في محافظة الجوف وتسوير موقع عبله الأثري محافظة/ صنعاء، وللحقيقة فإن توفر المال لا يكفي أحياناً إذ لا بد من توفر الظروف الملائمة لتنفيذ مشروعات الحماية وينقسم هذا المشروع إلى جزأين:

أ- الحماية:

المقصود من الحماية هو الحراسة والرقابة والتفتيش للمواقع الأثرية ويتطلب ذلك توفير الدرجات الوظيفية لحراس المواقع الأثرية بالإضافة إلى مراقبين من خريجي الجامعة تخصص آثار وتوفر اعتمادات مالية تخصص لأعمال الرقابة والدورية للمواقع (إنقال + حوافز تشجيعية).

ب- التسوير:

ويقصد بذلك تسوير المواقع الأثرية بواسطة الشبك والأعمدة الحديدية وغرف الحراسة، وعليه فإن العمل بهذا المشروع قد تم إنجاز عدد من الأعمال لتسوير المواقع الأثرية والتي تمت بوساطة التشبيك، ولم يتم عمل غرفة للحراسة في مأرب وأبين ولحج وغيرها، أما ما يخص أعمال الحماية فقد تم توظيف عدد من الحراس بنسبة ضئيلة مقارنة بعدد المواقع الأثرية المنتشرة في أنحاء البلاد قد لا تصل إلى نسبة 1-2% تقريباً، علماً بأن كثيراً من الحراس السابقين قد وظفوا في السابق باسم حراسة الآثار وهم لا يحرسون فعلاً.

أ - ونود أن نشير إلى أن هناك مشاريع قيد الإنشاء والمعتمدة في ميزانية العام 98-99م على النحو التالي:

- 1- تسوير موقع عبله - حاز، صنعاء
- 2- تسوير موقع قنأ بير علي، شبوة
- 3- تسوير موقع كدما الساف، لحج
- 4- تسوير موقع خنفر القرو، أبين
- 5- تسوير موقع العلم، أبين
- 6- تسوير موقعين، شبوة



7- تسوير موقعين، المهرة

8- تسوير موقع، تعز

وأنة قد تم فعلاً تسوير عدد من المواقع الهامة مثل موقع محرم بلقيس وموقع عرش بلقيس وغيرهما بالإضافة إلى عمل دفاعات لبعض المواقع من السيول تم إنجاز جزء بسيط منها في وادي مرغة (شبو). وقد تم عمل تقرير عن المواقع المتضررة من الأمطار والسيول (مرفق صور منه) وتقديمه إلى اللجنة الحكومية لأضرار السيول حيث لم يخصص أي مبلغ من القروض المقدمة للحكومة لهذا الغرض، وللأسف لم يتم إنجاز هذا المشروع لعدم توفر الاعتمادات للهيئة.

ونكرر طرح هذا المشروع في إطار هذه الخطة للأهمية التي تتطلب العمل على إنجازه في أقرب وقت ممكن تفاعدياً للأضرار التي قد تلحق بهذه المواقع مستقبلاً.

ب - الدراسات والتصاميم:

خلال الفترات السابقة كان الاعتماد المرصود للدراسات والتصاميم في إطار الميزانيات السنوية ضئيلاً جداً ولم تتمكن من إعداد الدراسات والتصاميم للمشاريع إلا بشكل بسيط حيث وفي إطار الخطة الخمسية والبرامج السنوية سجلنا العديد من المشاريع في مجال التسوير، ولم تعتمد من الجهات المختصة لعدم توفر الدراسات والتصاميم، بالرغم من أنه يوجد نموذج عام للتسوير ولا ينقصه سوى الكميات بحسب مساحة المواقع المراد تسويرها، ولدينا مجموعة كبيرة من المواقع الأثرية المطلوب تسويرها والمقدمة من فروع الهيئة بالمحافظات (مرفق الكشوفات التي توضح ذلك).

وبناءً عليه نقترح اعتماد مبلغ مالي مناسب خلال ميزانية العام القادم 2000م لتنفيذ الدراسات والتصاميم لأكبر عدد ممكن حتى يتم تنفيذها خلال السنوات الخمس التالية بحسب الأولويات والضرورة والأهمية.

ج - المواقع المتضررة من السيول:

كما ذكرنا سابقاً أنه تم إعداد خطة

ب - توفير درجات وظيفية مفتشين آثاريين للمواقع الأثرية من خريجي الجامعة قسم الآثار والراغبين في الالتحاق لدى الهيئة.

ج - تخصيص اعتماد مالي للرقابة الدورية على المواقع مقابل انتقالات وحوافز تشجيعية توزع على فروع الهيئة في المحافظات وعددها 22 فرعاً + ديوان الهيئة.

في مجال التسوير:

1) استكمال الأعمال قيد الإنشاء (التنفيذ) المعتمدة سابقاً خلال العام القادم 2000م، وقد تم اقتراح مبلغ من المال لتنفيذ الأعمال المذكورة.

2) إعداد الدراسات والتصاميم للمشاريع الجديدة المقترحة خلال عام 2000م وفي الإطار المقترح لهذا الغرض.

3) تنفيذ الدراسات والتصاميم لمشروع المواقع المتضررة من الأمطار والسيول.

أ - إعداد الدراسات والتصاميم.

ب - تنفيذ جزء من المشروع في المواقع الأكثر تضرراً إن أمكن (المرحلة الأولى الإنشائية)، ويتم إنفاق المقترح في المجالات التالية:

1 - دراسات وتصاميم

2 - تنفيذ المرحلة الإنشائية الأولى

شملت المواقع المتضررة من السيول في عدد من المحافظات بناءً على ما تم تخصيصه من اعتماد في إطار القروض لمقدمة لهذا الغرض، وإعداد برنامج لتنفيذ وإعداد الدراسات والتصاميم وتحديد المبلغ المطلوب لذلك والفرق التي ستقوم بهذا العمل وحتى يومنا لم تتم الموافقة على رصد أي شيء لمواجهة أضرار السيول خاصة وأن كثيراً من المواقع الأثرية تقع على امتداد الوديان.

والبرنامج يتضمن عمل دفاعات حول المواقع للحفاظ عليها من السيول وعمل مخارج لمياه الأمطار من داخل المواقع الأثرية، ونظراً للأهمية وضرورة إنجاز هذا المشروع، فإننا نضع هذا المشروع لإدراجه في هذه الخطة على أن يتم إنجازه على النحو التالي:

1 - إعداد الدراسات والتصاميم بحسب البرنامج خلال العام القادم.

2 - تنفيذ المشروع خلال العام التالي.

الميزانية التقديرية المطلوبة

1- في مجال الحماية:

أ - توفير درجات وظيفية حراس مواقع أثرية بما لا يقل عن 200 درجة سنوياً ويتم توزيعها على المحافظات بحسب الأهمية والاعتبارات المحلية والاجتماعية الأخرى.

1 - الإنشاء:

- ❖ متحف زنجبار/ أبين وهو متحف كبير نشأ لأول مرة.
- ❖ متحف الحامي/ حضرموت يُعنى بالثقافة البحرية.
- ❖ سور ومخزن متحف يافع/ في منطقة الحد.
- ❖ تصوير متحف عدن/ وهو سور حفظ حرم المتحف وشمل الجانب الشرقي في قصر السلطان كله.
- ❖ متحف الحديدة.

II - الترميم:

- ❖ متحف الموروث الشعبي/ صنعاء
- ❖ متحف الطويلة/ المحويت
- ❖ متحف العرضي وملحقاته/ تعز
- ❖ متحف قصر صالة/ تعز
- ❖ ترميمات وقترينات لمتحف/ إب

III - التطوير:

- ❖ متحف عدن
 - ❖ متحف سيئون
 - ❖ متحف المكلا
 - ❖ متحف عتق
 - ❖ متحف الحبيلين
 - ❖ متحف ظفار يريم إب
 - ❖ متحف الفيضة المهرة
 - ❖ متحف الضالع
- والهيئة عازمة على إنشاء متاحف جديدة يتوقف إنشاؤها على ما يرصد لها من مبالغ خلال خطة العام 2000م وفيها التزامات وتوجيهات وهي:
- 1- متحف جبل العود (قيد الإنشاء)
 - 2- متحف ذمار (حجزة الأرضية منذ سنوات)
 - 3- متحف حاز
 - 4- متحف مقولة (سبق التخطيط له منذ سنوات)
 - 5- متحف بحري بعدن (بانتظار إطلاق مبنى متحف التواهي من الجهة المستولية عليه).
 - 6- متحف حجة
 - 7- متحف قلعة رداق (وقد بدأ

- أجور ومرتب

- نفقات عامة

سابعاً - مشروع إنشاء وتطوير

المتاحف القائمة:

يهدف هذا المشروع إلى إبراز وإظهار ما تحويه بلادنا من نضائس الآثار تعكس الملامح الحضارية للإنسان اليمني القديم، وذلك من خلال عرض اللقى الأثرية عرضاً جيداً ومناسباً بدور المتاحف التي أنشئت والتي سيتم إنشاءها في المحافظات والمديريات والمواقع التي ينبغي أن تشيد بها تلك المتاحف، لما لها من مردودات تعليمية وثقافية واقتصادية تجذب السائح والمواطن والطلاب على حد سواء للاطلاع على ما تحويه تلك المتاحف، مع العلم بأن السياحة في بلادنا هي الدرجة الأولى سياحة ثقافية ونوعية.

وهنا لا بد أن نشير أن المتاحف الموجودة بحاجة إلى تطوير باستخدام الأساليب والطرق الحديثة من ناحية العرض والإضاءة وتوفير الحماية الكافية بتوفير أجهزة الرقابة والإنذار والعمل على توثيق كل القطع الأثرية بطرق علمية حديثة.

والهيئة حريصة على تطوير المتاحف من خلال ما تقوم به حالياً من إعادة الترميم والصيانة والترتيب لعدد من المتاحف بأمانة العاصمة مثل المتحف الوطني ومتحف الموروث الشعبي وبعض المحافظات مثل متحف سيئون ومتحف عدن رغم الإمكانات المادية البسيطة والمتواضعة والتي ترصد لها سنوياً، وعملية الترميم تتم على مراحل سنوية بالإضافة إلى إنشاء وترميم المباني التي تسلمتها الهيئة لإعدادها لتصبح متاحف بالمحافظات التي لا توجد بها مثل متحف الطويلة ومتحف حجة ومتحف الحديدة ومتحف إب.

وهذا المشروع يتطلب توفير مبالغ مالية كافية للإنشاء والترميم والتجهيز لعدد من المتاحف، وسوف نورد المتاحف قيد التنفيذ هي على النحو الآتي:

مشاريع جديدة يتم تنفيذها

(4) وقد تم اقتراح مبالغ مالية لتنفيذ هذه المشاريع ابتداء من العام 2001 - 2005م.

(5) الأعمال الإنقاذية الطارئة - وقد تم اقتراح مبالغ مالية للقيام بهذه الأعمال الإنقاذية خلال العام 2000م.

سادساً - مشروع حصر وتوثيق المخطوطات:

يهدف هذا المشروع إلى حصر وترميم وصيانة وتجديد المخطوطات وتوثيقها سواء المخطوطات الورقية والرقية منها القرآنية، وكذا العمل على إجراء المسوحات الميدانية لأماكن تواجدها إضافة إلى إعداد وطبع فهرس المحفوظات والعمل على نشرها وتحقيقها.

ولما يمثل هذا المشروع من أهمية كبيرة فلا بد أن نعمل جميعاً على متابعة أماكن تواجدها وحصرها وتوثيقها وترميمها وفهرستها لأنها مفخرة تاريخنا الإسلامي وثمار جهود علماء بلادنا في شتى مجالات العلوم.

ومن الطبيعي أن تتوافر الإمكانيات اللازمة للحفاظ على هذه الثروة، وإيجاد الآلات والمعدات والأجهزة، ليسهل على القائمين بالعمل على تحقيق الأهداف المشار إليها آنفاً، وإيجاد القاعدة المعلوماتية للحماية الأمنية عن طريق توفير أجهزة الإنذار لدور المخطوطات، مع طفايات الحريق، مع تهيئة فرق العمل الميدانية المشاركة في الحفر والتوثيق وكذا الأعمال المكتبية. علماً بأن المرحلة الأولى من عمليات الحصر كانت جيدة ومثمرة بحصر عدد لا بأس به من المكتبات الخاصة بالمواطنين في محافظة حجة وخلال العام 1999م تم إعداد الفريق لاستمرار عملية الحصر في حجة والبدء في ثلا وعمران.

على أن يتم توزيع المبلغ المخصص لتنفيذ المشروع في الآتي:

- آلات ومعدات
- تجهيز وأثاث



- الترميم للمباني الرئيسية والمباني الإضافية.
- توفير الشبكة الكهربائية.
- عمل التشطيبات الداخلية للمباني.
- استكمال إنشاء مباني الكفترية والحمامات والمطبخ مع ترميم البوابة الشرقية.
- المساهمة في إنشاء مخزن تحت الأرض مركزي للآثار بمواصفات عالمية.
- بناء الأسوار بالطين وبحسب الطراز المعماري اليمني.
- ترميم حديقة المتحف والجامع الصغير والمطاهير وغيرها.
- توثيق القطع وترميم الأعمدة الخشبية والعملات والمجموعات الأثرية الأخرى.
- وقد اقترح لهذا المشروع مبلغ من المال يتم توزيعه في المجالات التالية:
- ❖ بناء وتشبيد.
- ❖ نفقات عامة. ○

شاملاً متميزاً في العرض والخزن والتوثيق من خلال تحديث أسلوب العرض وترميم وتوسيع للمنشآت الحالية سواء ذات الطابع القديم أو المباني الإضافية. كما يهدف إلى ترميم الأعمدة الخشبية وتوثيق القطع الأثرية وإعداد المعارض السنوية المؤقتة وإنشاء المرافق السياحية المكملة ولما يمثلها هذا المشروع كواجهة رئيسية لليمن لما يزره به من لقي أثرية للحضارات اليمنية المتعاقبة القديمة والإسلامية تقارب العشرين ألف قطعة أثرية تعمل الهيئة جاهدة على الإسراع في عملية الترميم والتهيئة المناسبة لاستقبال الوفود الرسمية والشخصيات القيادية من الدول الصديقة والشقيقة وكذا تنمية الموارد السياحية بالاعتمادات، الضئيلة التي ترصد للهيئة بالإضافة إلى ما يقدمه الجانب الهولندي من معونات تتمثل بالآلات والمعدات وبعض الأجهزة والخبرات وغيرها.

ويتمثل التزام الجانب الحكومي بما يلي:

- التخطيط له منذ سنوات)
- 8- متحف صعدة (في القشلة)
- بالإضافة إلى ترميم وصيانة المباني التي ألت إلى الهيئة وتحتاج أيضاً إلى مبالغ لتهيئتها كمتاحف وهي:
- ❖ متحف التواهي عدن
- ❖ متحف بيحان شبوة
- ❖ متحف (المجلس القبلي بالمهرة)
- ❖ دار الآثار بعـدن في خور مكسر (بانتظار تسليمه).
- وقد اقترحت مبالغ مالية لهذا المشروع يتم توزيعها في تنفيذ التالي:
- ❖ دراسات وتصاميم
- ❖ آلات ومعدات
- ❖ أثاث وتجهيزات
- ❖ بناء وتشبيد
- ❖ نفقات عامة

ثامناً: مشروع تطوير مجمع المتحف الوطني الشامل:

يهدف هذا المشروع إلى تطوير آلية العمل في المتحف ليكون متحفاً وطنياً

❖ الميزانية المقترحة للخطة لم تعتمد ويجري تنفيذ بعضها بما يقارب الخمس، باستثناء مشروع المتحف الوطني ومشروع المدرسة العامرية.

ندوة النقوش العربية القديمة



برعاية وزير السياحة والآثار عقدت بمدينة عمان العاصمة الأردنية ندوة النقوش العربية القديمة في الفترة من

24 إلى 27 يوليو 2000م.

نظم الندوة كل من دائرة الآثار العامة الأردنية ومعهد الآثار الفرنسي لدراسة الشرق الأدنى وشارك فيها باحثون من اليمن والسعودية وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وأمريكا بالإضافة إلى باحثين أردنيين وسوريين وقدم فيها عشرون بحثاً.

وكانت أهم محاور الندوة قد تناولت تصنيف الكتابات والنقوش العربية القديمة في شمال الجزيرة وتسميات الخطوط بعد أن زاد عدد تلك النقوش واتسعت دائرة العثور عليها.

وأهم تلك المجموعات النقشية هي الصفائية (العادية) والثمودية واللحيانية والنبطية.

ويعود تاريخ تلك الكتابات إلى زمان ما قبل الإسلام وتشمل فترة ممتدة عبر القرون الأخيرة قبل الميلاد إلى بعيد ظهور الإسلام.

كما تناولت الدراسات الاكتشافات الجديدة في مجال النقوش ومحاولات جديدة لقراءة النقوش المنشورة في السابق وخاصة بعد أن تطور العلم وكثرت معارفه وأصبح من الضروري إعادة النظر في قراءة الكثير من النقوش

ونقل معانيها في ضوء الاكتشافات والأبحاث الجديدة. وكان مما عنت به الندوة أصل الخط العربي وعلاقته بالخط النبطي والخط السرياني وكذلك مسألة التسلسل التاريخي لتلك النقوش والقرائن التاريخية والأثرية التي تعزز ذلك.

وقد اختتمت الندوة بمناقشة مستفيضة شارك فيها كل من الأستاذ الدكتور/ يوسف محمد عبدالله رئيس الهيئة العامة للآثار اليمنية والأستاذ الدكتور/ كريستيان روبان عميد معهد الدراسات الشرقية القديمة بجامعة إكس آن بروفانس الفرنسية وكذلك رئيس الندوة ومضيفها الدكتور/ فواز الخريشة مدير دائرة الآثار العامة الأردنية وكذلك الدكتور/ مايكل ماكdonلد الباحث البريطاني والمختص في الكتابات العربية الشمالية القديمة.

ومن المنتظر أن تنشر أبحاث الندوة بإشراف دائرة الآثار العامة في الأردن وأن يعاد إقامة مثل هذه الندوة كل عام وبإشراك بعض علماء الآثار غير المختصين بالنقوش وفي ذلك تنشيط البحث العلمي ونشره في مجال النقوش العربية القديمة وتوسيع دائرة العمل والدراسة فيه ليشمل البلاد العربية والباحثين العرب بعد أن كان مقصوراً بالدرجة الأولى على العلماء من غير العرب وخاصة الأوروبيين منهم. ○

معرض الفن الإسلامي



أقيم هذا العام (2000) معرض دولي للفن الإسلامي ولاقى نجاحاً كبيراً ، وتواصلت أنشطة الهيئة العامة للآثار والمتاحف

والمخطوطات بالمشاركة والحضور في المعارض الدولية ممثلة لوزارة الثقافة والسياحة فقد شاركت الهيئة فيه بالتعاون مع مؤسسة المعارض الدولية (دي توكرك) بأموستردام / هولندا في الفترة من 16 ديسمبر 1999م - 24/4/2000م.

والذي شارك فيه العديد من المتاحف العالمية حيث تم المشاركة بعدد ١٩ قطعة رقية تم اختيارها من بين عدد كبير من المجموعات الرقية الموجودة في دار المخطوطات بصنعاء.

وتمثل هذه القطع المختارة مراحل تاريخ كتابة القرآن الكريم، وتطور الخط العربي في العصر الإسلامي المبكر. ومما يجدر الإشارة إليه أن تلك المجموعات من الرقوق القرآنية والتي بحوزة دار المخطوطات بصنعاء، والمكتشفة في إحدى الخزائن بسقف الجناح الغربي من الجامع الكبير بصنعاء سنة 1392هـ / 1972م، من أهم وأندر المجموعات القرآنية الرقية في العالم من حيث كمياتها ،

وتعد أحجامها وتنوع موضوعاتها بالنسبة لعلوم القرآن الكريم، ذلك أنها تمثل المراحل المختلفة لتدوين المصاحف القرآنية في العصور الإسلامية الأولى، وينحصر تاريخها ما بين القرن الأول إلى القرن الرابع الهجري.

ولأهمية مثل هذه التظاهرة أفتتح المعرض رسمياً من قبل ملكة هولندا، وعدد كبير من الوزراء ورجال السلك الدبلوماسي وعدد كبير من العلماء المختصين بهذا المجال وشارك من الجانب اليمني الأستاذ الدكتور/ يوسف محمد عبدالله رئيس الهيئة.

وقد لقي هذا المعرض نجاحاً منقطع النظير، وأصدر دليلاً يعرف بمعارضاته ويتناول معظم الأنشطة والفعاليات فترة إقامته.

وبعد انتهاء الفترة المحددة لإقامة المعرض في أمستردام، انتقل بعد ذلك إلى متحف الدولة بسانت بطرس برج بجمهورية روسيا من شهر يونيو حتى أكتوبر عام 2000م حيث تم الإعداد المنظم والتجهيز الدقيق لاستقبال مثل هذه الفعاليات.

وكان الافتتاح من قبل مدير متحف الدولة الدكتور ميخائيل بتروفسكي وعدد كبير من العلماء ورجال الثقافة

وتعتبر مشاركة الهيئة في مثل هذه الفعاليات فرصة مناسبة للتعريف بما لديها من كنوز ونفائس ثمينة في مجال التراث العربي الإسلامي وكانت اليمن الدولة العربية الوحيدة الممثلة في مثل هذا المعرض، وقد صدر كاتلوج يعرف بالمجموعات المشارك بها وباللغة الروسية، ويحوي بعض المقالات باللغة الإنجليزية وفيه صور ملونة رائعة لكل محتويات المعرض. ○

كما حضر من الجانب اليمني الدكتور أحمد الغماري، مدير عام المخطوطات بالهيئة.

حيث ألقى الكلمات بهذه المناسبة، وقد أشيد باليمن وحضارتها ودورها الفاعل بالمساهمة والمشاركة لإقامة مثل تلك التظاهرة الثقافية والفنية والتعريف بالحضارة والفن الإسلامي، ومراحل تطوره وتأثيره وتأثره بالحضارات والفنون الأخرى.

اللجنة العلمية للكتاب المرجع لتاريخ الأمة العربية

بالمؤلفين وشرعت في توزيع المداخل بحسب الاختصاص. وللجنة مكتب وأمانة عامة، ويرأس اللجنة الأستاذ الدكتور عبدالرحمن الطيب الأنصاري وينوبه الأستاذ الدكتور/ إدريس الحرير، أما مقررة اللجنة فهي الأستاذة الدكتورة/ خيرية قاسمية.

وبالإضافة إلى الرئيس ونائبه والمقرر تضم اللجنة بحسب الترتيب الهجائي التالية أسماؤهم:-
الأستاذ الدكتور/ أحمد يوسف أحمد.
الأستاذ الدكتور/ أبو القاسم سعد الله.
الأستاذ الدكتور/ بهجت كامل عبداللطيف.
الأستاذ الدكتور/ راضي دغفوس.
الأستاذ الدكتور/ رؤف عباس حامد.
الأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم أبو سليم.
الأستاذ الدكتور/ يوسف محمد عبدالله.
الأستاذ الدكتور/ يونان لبيب رزق.

وللجنة لائحة داخلية تنظم عملها وبرنامج زمني يحدد جداول أعمالها ومراحل إنجازاتها ، ولها أن تستعين في عملها بالشخصيات والباحثين والمراكز البحثية العلمية المتخصصة في تاريخ الأمة العربية ويمكنها أن تتشاور معهم في المشاكل العلمية التي تتصل بإعداد الكتاب المرجع. ○

تضم اللجنة أحد عشر عضواً يختارهم المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بصفتهم الشخصية على أن يكونوا من العلماء والباحثين والأساتذة المتخصصين في التاريخ العربي بعصوره المختلفة ممن يتمتعون بكفاءة علمية عالية ولهم مؤلفات قيمة.

وأبرز مهمات اللجنة أن تتولى الإشراف العام على إصدار الكتاب المرجع لتاريخ الأمة العربية فكرياً وعلمياً وفنياً وذلك قصد توفير كتاب مرجعي يستجيب لاحتياجات المتخصص والباحث في تاريخ الأمة ، وفي الوقت نفسه يرجع إليه الطالب كمادة موثوق فيها . ويعرض تاريخ الأمة العربية وليس تاريخ الدول العربية ويبين مواطن الاتفاق ويؤكد على وحدة تاريخها.

وكانت اللجنة قد عقدت اجتماعها الأول في مايو 1999م بالقاهرة، وفي الفترة من 3-6 يوليو 2000م عقدت اللجنة اجتماعها الثاني بتونس وتمكنت خلال الاجتماعين من وضع مخطط تفصيلي لمحتوى الكتاب المرجع بحيث يتألف من مجلد تمهيدي وسبعة مجلدات تغطي كل مراحل التاريخ العربي من فجر التاريخ إلى اليوم.

وكل مجلد يتكون من عدة فصول وكل فصل يحوي عدة موضوعات. كما أعدت اللجنة قائمة بالمداخل وقائمة

وقائع قرارات وتوصيات المؤتمر الخامس عشر للآثار والتراث الحضاري للوطن العربي

ومنظمة اليونسكو ، وهذه الدول هي: المملكة الأردنية الهاشمية - دولة الإمارات العربية المتحدة - دولة البحرين - الجمهورية التونسية - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية - المملكة العربية السعودية - جمهورية السودان - الجمهورية العربية السورية - جمهورية العراق - دولة فلسطين - دولة قطر - دولة الكويت - الجمهورية اللبنانية - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى - جمهورية مصر العربية - المملكة المغربية - الجمهورية اليمنية

عقد المؤتمر الخامس عشر للآثار والتراث الحضاري في الوطن العربي اجتماعاته في مدينة دمشق في الجمهورية العربية السورية في الفترة من 27-31/3/2000م، بتعاون وثيق بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ووزارة الثقافة / المديرية العامة للآثار والمتاحف).

استجابت لحضور هذا المؤتمر سبع عشرة دولة عربية بالإضافة إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

، وقد مثلت هذه الدول وفود من المختصين في مجال علم الآثار وقدمت دراسات قيمة ووثائق تتعلق بالمواضيع المقترحة في جدول أعمال المؤتمر.

وخلال الجلسة الإجرائية تم انتخاب مكتب المؤتمر على الشكل التالي:-

- ❖ الدكتور سلطان محيسن المدير العام للآثار والمتاحف في الجمهورية العربية السورية رئيساً للمؤتمر.
- ❖ الدكتور سعد بن عبدالعزيز الراشد وكيل وزارة المعارف لشؤون المتاحف في المملكة العربية السعودية نائباً للرئيس.
- ❖ الأستاذ/ حسني أبو شويمة مدير الشؤون القانونية في الأردن مقررأ.

كما تم تشكيل أربع لجان رئيسية وهي:

- 1- لجنة متابعة قرارات وتوصيات المؤتمر الرابع عشر للآثار والتراث الحضاري في الوطن العربي ويرأسها ناصر حسين العبودي.
 - 2 - اللجنة العلمية ويرأسها أ.د يوسف محمد عبدالله.
 - 3 - لجنة التراث العربي ويرأسها د. فواز الخريشة.
 - 4 - لجنة صياغة القرارات والتوصيات ويرأسها الباجي بن مامي.
- وتضمن جدول أعمال المؤتمر الذي وقع إقراره الموضوعات التالية:-

- 1 - الوحدة الحضارية للوطن العربي من خلال المكتشفات الأثرية.
 - 2 - متابعة قرارات وتوصيات المؤتمر الرابع عشر للآثار والتراث الحضاري في الوطن العربي.
 - 3 - ملاحظات الدول العربية على القانون الموحد للآثار.
 - 4- ملاحظات الدول العربية على اتحاد الآثاريين العرب.
 - 5- تقارير الدول العربية عن أنشطتها في مجال الآثار(1998-1999م).
 - 6 - لجنة التراث العربي.
 - 7 - توصيات الدورة التدريبية لتأهيل العاملين في مجال المتاحف في الوطن العربي (عمان 21 - 30/6/1999م).
 - 8 - مذكرة الجمهورية العربية السورية حول الاعتداءات الإسرائيلية على المواقع الأثرية في الجولان السوري المحتل.
- وقد أسفرت مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال لمدة خمسة أيام عن توصل المجتمعين في نهايتها إلى القرارات التالية:-

أولاً: الموضوع الرئيسي للمؤتمر(الوحدة الحضارية للوطن العربي من خلال المكتشفات الأثرية):

فيما يخص موضوع المؤتمر الخامس عشر للآثارين العرب وهو (الوحدة الحضارية للوطن العربي من خلال المكتشفات الأثرية) قد بحث بحثاً مستفيضاً ونتيجة الإطلاع على الأبحاث العلمية المقدمة وعددها ثلاثة وعشرون بحثاً أُلقيت حسب ترتيب تاريخي موضوعي ابتداءً من عصور ما قبل التاريخ إلى العصور الإسلامية ، فإننا نرى أن موضوع المؤتمر كان موضوعاً هاماً ومناسباً ويحقق الهدف العلمي والقومي المنشود، وقد أثرته تلك الأبحاث المقدمة وعمقت فكرته عن وحدة حضارة

الوطن العربي عبر العصور، كما أكدتها المكتشفات الأثرية من مختلف الأرجاء العربية التي توثق التواصل بين العرب وتبرز إنجازاتهم الرائدة في شتى المجالات. ومعظم الأبحاث التي قدمت في المؤتمر كانت ذات مستوى علمي رفيع وتشجع على استمرار التقدم في هذه الأبحاث.

ثانياً: متابعة قرارات وتوصيات المؤتمر الرابع عشر للآثار والتراث الحضاري في الوطن العربي.

- 1- دعوة الدول العربية إلى ترجمة عدد من الكتب الأجنبية المختارة المتخصصة إلى اللغة العربية بدعم من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
 - 2 - الاهتمام بالدراسات المقارنة في مجال التراث والآثار.
 - 3 - تبادل المطبوعات والحواليات الأثرية والنشرات وتعميمها على الدول العربية.
 - 4 - دعوة المنظمة لإعداد دراسة لمسح وتوثيق الفسيفساء في الوطن العربي.
 - 5 - دعوة المنظمة إلى إعداد دراسة لإنشاء مركز عربي للدراسات العربية.
 - 6 - دعوة دائرة الآثار الفلسطينية لوضع برنامج متكامل بهدف الدعم والمساندة وتقديم كشف تفصيلي للاحتياجات مع تقدير الكلفة.
 - 7- دعوة المنظمة لتعيين مختص بالآثار لمتابعة التنسيق بين الدول العربية والمنظمة.
 - 8 - إصدار نشرة علمية تعنى بآثار الوطن العربي وعلى أن تعمل البلاد العربية على تزويد هذه النشرة بشكل مستمر بأخبار الأنشطة الأثرية والتراثية والمتحفية.
 - 9 - استمرار إقامة مشروعات عربية أثرية مشتركة في مجالات المسح الأثري والتقيب والترميم.
 - 10- دعوة الدول العربية على استحداث صفحات معلوماتية على شبكة الإنترنت ودعوة المنظمة على استحداث موقع على الشبكة يضم جميع الدول العربية.
- كما أبدى المؤتمر بعض الملاحظات والتوصيات على القانون الموحد للآثار وكذلك بشأن الموافقة على إقامة اتحاد الآثاريين العرب والترحيب بالمبادرة السورية لتكون دمشق مقراً للاتحاد.
- وأطلع المؤتمر على تقارير الدول العربية عن أنشطتها في مجال الآثار (1998-1999م) وأوصى ببعض التعديلات للنظام الأساسي للجنة التراث العربي ووضع بعض التوصيات بشأن إقامة الدورات التدريبية في مجالات المعارض والمتاحف وغير ذلك.
- وكانت أبرز التوصيات العامة: دعوة المنظمة العربية لإعداد مشروع اتفاقية عربية لحماية الآثار والممتلكات الثقافية في البلاد العربية لدراساتها من قبل اللجنة الدائمة للآثار وتقديمها في مؤتمر الآثار السادس عشر ؛ تكريم علماء الآثار المميزين من خلال مؤتمرات الآثار والتراث الحضاري في الوطن العربي ،وأخيراً اقتراح موضوعين للمؤتمر السادس عشر وهما:-
- أ- الحفاظ على المواقع الأثرية والمعالم التاريخية وصيانتها.
 - ب - مدن القوافل في الوطن العربي. ○

قانون الآثار

قرار جمهوري بالقانون رقم (21) لسنة 1994م بشأن الآثار

مادة (4):

أ- يقصد بالآثر المنقول الأثر المنفصل عن الأرض أو المبنى ويمكن نقله دون تلف كالمحوتات والمسكوكات والصور والرسوم والنقوش والمخطوطات والمنسوخات مهما كانت مادتها والغرض من صنعها ووجوه استعمالها، وكذلك بقايا السلالات البشرية والحيوانية والنباتية وسائر أنواع الإبداعات التي تدل على أحوال العلوم والآداب والفنون والصناعات والتقاليد.

ب - يقصد بالآثر الثابت الأثر المتصل بالأرض كبقايا المدن والمباني والتلال الأثرية والكهوف والمغارات والقلاع والأسوار والحصون والأبنية المدنية والمدارس وغيرها ويشمل ذلك ما وجد منها تحت المياه الداخلية أو الإقليمية وتعتبر في حكم الآثار المنقولة الآثار التي تشكل جزءاً من آثار ثابتة أو زخارف.

مادة (5): تتولى الهيئة تقدير الصفة الأثرية للآثار المنقولة وغير المنقولة وتقدير أهمية كل أثر.

الباب الثاني ملكية الآثار

مادة (6): جميع الآثار المنقولة والثابتة الموجودة على سطح الأرض أو في باطنها ملكاً للدولة ممثلة بالهيئة وهي المختصة بالإشراف على الآثار وحمايتها وصيانتها وتسجيلها وعرضها على الناس ويستثنى من ذلك الآثار التي يجوز لغير الدولة اقتنائها وفقاً لأحكام القانون.

مادة (7): ملكية الأرض أو حيازتها أو استعمالها لا تكسب صاحبها حق التصرف في الآثار الموجودة ولا تخوله حق التنقيب عنها.

مادة (8): في حالة وجود آثار ثابتة في أرض مملوكة للأفراد وتقتضي المصلحة العامة المحافظة على

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية، وبناءً على عرض رئيس مجلس الوزراء، ويعد موافقة مجلس الوزراء.

قرر:

الباب الأول

التسمية والتعاريف والأحكام التمهيدية

مادة (1): يسمى هذا القانون (قانون الآثار).

مادة (2): تكون للألفاظ والعبارات الواردة في هذا القانون المعاني المبينة إزاء كل منها إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك.

الجمهورية: الجمهورية اليمنية.

الوزير: وزير الثقافة والسياحة.

الهيئة: الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات.

الرئيس: رئيس الهيئة.

السلطة الأثرية: الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات.

المتحف: أي مبنى يستخدم لحفظ وعرض الآثار.

دار المخطوطات: أي مبنى تعده الهيئة لحفظ وعرض المخطوطات.

مادة (3): يعتبر أثراً أي مادة منقولة أو ثابتة خلفتها الحضارة أو تركتها الأجيال السابقة في اليمن مما تم صنعه أو أو نقشه أو كتابته قبل 200 سنة، ويشمل ذلك الوثائق والمخطوطات وبقايا السلالات البشرية والحيوانية والنباتية ويجوز للهيئة أن تعتبر من الآثار أيضاً أية مادة منقولة أو ثابتة يقل عمرها عن 200 سنة ميلادية إذا رُوي أن المصلحة العامة تقتضي المحافظة عليها بسبب قيمتها التاريخية أو الفنية على أن يتم ذلك بقرار من الرئيس.

تلك الآثار في موقعها كمعلم أثري فيحق للهيئة مباشرة إجراءات نزع ملكيتها وتملكها مقابل تعويض عادل وفقاً للقانون، ولا يدخل في تقدير قيمة الأرض المنزوع ملكيتها قيمة ما بها من آثار.

مادة (9): على من يعثر على أثر منقول على سطح الأرض أو في باطنها إبلاغ الهيئة عنه والاحتفاظ به لحين تسلمها له، على أن تقوم بمنحه مكافأة تشجيعية مناسبة بصرف النظر عن قدمه أو صفته أو قيمته التاريخية.

الباب الثالث

حماية الآثار وصيانتها وترميمها

مادة (10): تختص الهيئة وحدها بحماية الآثار وصيانتها وترميمها ويجوز لها أن تسمح لمالك العقار الأثري أو حائزته بإجراء الترميمات اللازمة للمحافظة عليه في الحدود التي تقرها السلطة الأثرية تحت إشرافها المباشر، كما يجوز لها أن تطلب منه القيام بالترميمات الناجمة عن سوء الاستعمال وإذا امتنع قامت بإجرائها على نفقته مع جواز إعفاؤه من النفقات في الحالات التي تدعو إلى ذلك.

مادة (11): يحظر الإتلاف المباشر أو غير المباشر للآثار الثابتة والمنقولة أو تشويهها أو إلحاق أي ضرر بها سواء بتغيير معالمها أو فصل جزء منها أو أي تحوير بها، أو لصق الإعلانات أو وضع لافتات وغير ذلك، وعلى الهيئة تحديد المناطق والمباني والتلال الأثرية على الخرائط، وإبلاغ الجهات المعنية في الدولة بذلك بغرض التنسيق.

مادة (12): يتعين عند وضع مشروعات تخطيط المدن والقرى أو توسيعها أو تجميلها المحافظة على المناطق والأبنية التاريخية والمعالم الأثرية الموجودة فيها ولا يجوز إقرار هذه المشروعات إلا بعد الموافقة عليها من جانب السلطة الأثرية.

مادة (13): يحظر إقامة صناعات ثقيلة أو خطيرة أو منشآت حربية أو أفران كلس أو محاجر على

مسافة تقل عن نصف كيلومتر من أي موقع أثري ويستثنى من ذلك الحالات التي تقرها مع الهيئة مع مراعاة الشروط التي تضعها، كما يحظر شق الطرق وإقامة المشروعات الصناعية والزراعية والسكنية ومد خطوط أرضية كهربائية أو تليفونية أو تلغرافية في المناطق المتاخمة للمواقع الأثرية إلا بعد الحصول على موافقة من الهيئة.

مادة (14): للسلطة الأثرية الحق في وقف أي عمل يترتب عليه تشويه الأثر أو المنطقة الأثرية بصفة مباشرة أو غير مباشرة ويحق لها إزالة المخالفة بالطرق الإدارية مستعينة بسلطات الأمن المختصة ولها أن تلزم المخالف بإعادة الشيء إلى أصله وإلا كان لها أن تقوم به هذا العمل على نفقته.

مادة (15): لا يجوز استخدام الآثار الثابتة في غير الغاية التي تحددها الهيئة أيأ كان مالكا كما لا يجوز هدم أو تغيير أو نقل كل أو بعض الأثر وترميمه وتجديده إلا في الحدود التي تقرها وتوافق عليها الهيئة وبإشراف مباشر منها ولا يجوز أيضاً إسناد أي بناء جديد إلى العقار الأثري، وذلك ضماناً لإيجاد حمى غير مبني حول البناء التاريخي أو المنطقة الأثرية، كما لا يجوز فتح نوافذ أو شرفات على تلك المباني أو أخذ أتربة أو أية مواد أنقاض أو مخلفات من المناطق الأثرية إلا بترخيص مسبق من الهيئة.

مادة (16): يحظر استعمال المنطقة الأثرية مستودعاً للأنقاض أو المخلفات كما يحظر إقامة مقابر أو وسائل للري فيها أو أن تحفر أو تغرس أو أن يقطع منها شجرة أو غير ذلك من الأعمال التي يترتب عليها تغيير معالم تلك المنطقة إلا بترخيص مسبق من الهيئة.

مادة (17): إذا تعرض أحد المباني الأثرية للتخريب بما قد يغير من معالمه فعلى الهيئة أن تتخذ كافة الإجراءات لحمايته، ويجوز نقل هذا الأثر أو جزء منه بعد إطلاع الوزير بذلك والحصول على موافقة مجلس الوزراء.

ويحظر على أي جهة أو أي فرد التنقيب عن الأثر إلا بترخيص من السلطة الأثرية حتى ولو كانت الأرض مملوكة لفرد أو جهة.

مادة (25): لا تمنح التراخيص للهيئات والجمعيات والبعثات الأثرية والأفراد إلا بعد التأكد من مقدرتهم وكفاءتهم من الناحيتين العلمية والمادية والهيئة أن تشتت وجود عناصر فنية معينة في من يقوم بإجراء الحفائر وينبغي عموماً أن يضمن كل ترخيص تمنحه الهيئة توفر ما يلي:-

- 1 - صفة هذا التنقيب وهوية البعثة المرخص لها.
- 2 - الخبرات السابقة في هذا الميدان داخل الدولة والدول الأخرى.
- 3 - المواقع الأثرية التي تنقب فيها مصحوباً بخرائط.
- 4 - برنامج التنقيب ومواعيده.
- 5 - أية شروط أخرى ترى الهيئة إثباتها.

مادة (26): تلتزم الجهات والبعثات المرخص لها بالتنقيب بتصوير ورسم المواقع الأثرية المرخص بها وتسجيل الآثار المكتشفة أولاً بأول في سجلات خاصة والقيام بما تحتاجه الآثار المكتشفة من حفظ ورعاية وتزويد السلطة الأثرية بنتائج التنقيب في فترات متقاربة وتقديم تقرير موجز في نهاية كل موسم على النحو الذي تطلبه السلطة الأثرية وتمكين ممثل السلطة الأثرية من الإشراف على أعمال التنقيب كما أن عليها في نهاية كل موسم أن تنقل الآثار المكتشفة إلى المكان الذي تحدده السلطة الأثرية مع اتخاذ الاحتياطات اللازمة لسلامتها أثناء النقل.

مادة (27): على الجهة المنقبة أن تنشر النتائج العلمية لتتقياها خلال مدة معينة حددها الأقصى خمس سنوات من تاريخ انتهاء أعمالها وإلا جاز للهيئة أن تقوم بذلك بنفسها أو عن طريق هيئات أخرى دون اعتراض الجهة الأولى وعليها أيضاً أن توافي الهيئة بنسخ من البحوث المنشورة ونسخ من الرسوم والصور الفوتوغرافية والشرائح للآثار المكتشفة ونسخ مما تعده من أفلام عن اكتشافاتها ، ويكون

مادة (18): على أي شخص يشغل أرضاً توجد بها آثار ثابتة أن يسمح لممثلي الهيئة بالدخول إلى تلك الأرض بقصد فحصها أو جمعها أو جمع معلومات عنها أو رسم خرائط لها أو تصويرها أو القيام بأي عمل متعلق بالجوانب الأثرية تراه الهيئة ضرورياً.

مادة (19): تتخذ الهيئة بالتعاون والتنسيق مع السلطات الأمنية والإدارات المحلية في زمن السلم أو الحرب كل التدابير اللازمة لحماية المواقع الأثرية والأبنية التاريخية والمتاحف.

الباب الرابع حصر الآثار وتسجيلها وعرضها

مادة (20): على الهيئة أن تقوم بحصر الآثار وتحديد معالم المواقع الأثرية وحدودها وأن تعد السجلات الخاصة بذلك.

مادة (21): على كل من بحوزته أي ممتلكات ثقافية وطنية وفقاً لهذا القانون تسجيلها لدى الهيئة خلال سنة من تاريخ صدور هذا القانون.

مادة (22): على الهيئة إقامة المتاحف ودور المخطوطات والمعارض الثابتة والمتنقلة داخل الجمهورية وخارجها شريطة إتخاذ كافة التدابير اللازمة لسلامة المعروضات الأثرية فيها.

الباب الخامس التنقيب عن الآثار

مادة (23): يقصد بالتنقيب عن الآثار جميع أعمال الحفر والسبر والتحري بهدف العثور على الآثار منقولة كانت أو ثابتة في باطن الأرض أو مجاري المياه والأنهار أو المياه الإقليمية ولا يعتبر مجرد العثور على أثر أو آثار دون ذلك تنقيب.

مادة (24): الهيئة وحدها صاحبة الحق في القيام بأعمال التنقيب أو الحفر ولها أن تسمح للهيئات والجمعيات العلمية والبعثات الأثرية القيام بالتنقيب عن الأثر بترخيص خاص وفقاً لأحكام هذا القانون.

وفي حالة عدم تجديد الإذن أو إلغائه تصفي الآثار التي في حيازة التاجر بإحدى الوسيّلتين الآتيتين:-

أ- أيولتها إلى الدولة مقابل تعويض مناسب يدفع له .
ب - أن تستمر الآثار في حيازة التاجر أو ورثته على أن تسجل باسمه أو أسماء ورثته في سجل لدى السلطة الأثرية مع عدم جواز بيعها أو نقلها أو ترميمها إلا بإذن خاص من السلطة المختصة ، وتكون هذه الآثار خاضعة لرقابة السلطة الأثرية من حين لآخر للتأكد من سلامتها وعدم التصرف فيها .
مادة (32): للهيئة الحق في اقتناء أي أثر من الآثار الموجودة في حوزة أي فرد أو جهة إما عن طريق الإهداء أو التراضي أو عن طريق الاستملاك مقابل تعويض عادل .

مادة (33): يحظر تصدير الآثار ومع ذلك يجوز بقرار من رئيس الهيئة التصريح بالتصدير للعينات الأثرية والثقافية والطبيعية بغرض التحليل وبقرار من الوزير للمواد الأثرية والثقافية والطبيعية بغرض التحليل وبقرار من الوزير للمواد الأثرية والثقافية بغرض الصيانة والترميم أو العرض والإعارة المؤقتة وفقاً لنماذج خاصة يصدر بها قرار من الوزير ويجب أن يتضمن هذا النموذج أن للهيئة الحق في إجازة التصدير أو رفضه بعد اتخاذ كافة الإجراءات القانونية .

مادة (34): على السلطة الأثرية الاستفادة من الاتفاقيات والمعاهدات وتوصيات المؤسسات الدولية لاستعادة الآثار المهربة إلى خارج الجمهورية وأن تساعد كذلك على إعادة الآثار الأجنبية بشرط المعاملة بالمثل .

مادة (35): يحظر على السلطة الأثرية إهداء الآثار إلا في أضيق الحدود ولتحقيق مصلحة عامة وبشرط أن يكون الأثر منقولاً ومسجلاً ومما يمكن الاستغناء عنه لوجود ما يماثله من حيث المادة والصنع والدلالة التاريخية والقيمة الفنية ويتم ذلك بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير .

للجهة المنقبة الحق في الملكية العلمية لنتائج الحفائر التي تجريها ، كما أن لها أيضاً الأسبقية في نشر هذه النتائج وتعتبر جميع الآثار التي يعثر عليها المنقبون ملكاً للدولة ويجوز منح الفريق المنقب أو البعثة حق أخذ قوالب للمنقول منها واستساخها لأغراض غير تجارية شريطة ألا يسبب ذلك أي تلف أو تشويه للأثر .

الباب السادس الاتجار بالآثار

مادة (28): يسمح للبعثة الأجنبية التي تمنح ترخيصاً بالتنقيب باستيراد المستلزمات والمعدات التي تلزمها للتنقيب معفاة من الضرائب والرسوم الجمركية عند دخولها البلاد على أن تؤول هذه المعدات والمستلزمات للسلطات الأثرية عند انتهاء أعمال التنقيب نهائياً ما لم يتفق على خلاف ذلك .

مادة (29): يحظر الاتجار بالآثار المنقولة أو التصرف في ممتلكات ثقافية وطنية المسجل منها وغير المسجل لدى الهيئة أو نقل ملكيتها خلافاً لأحكام هذا القانون .

مادة (30): يجب على تاجر الآثار عند مباشرة نشاطه أن يبلغ السلطة الأثرية بكل أثر يبيعه مع تحديد أوصافه وبيان أسم المشتري وإذا كان المشتري من الأجانب غير المقيمين أو من المقيمين الراغبين في تصدير الأثر فلا يتم عقد البيع إلا بعد الحصول على ترخيص بالتصدير وفيما عدا هؤلاء يجب على التاجر أن يحصل من المشتري على إقرار كتابي بعدم تصدير الأثر قبل الحصول على موافقة بذلك من السلطة الأثرية وخطر المتجر بذلك ، كما يلتزم بمسك سجلات وفقاً للمواصفات والشروط التي يصدر بها قرار من الوزير .

مادة (31): يحق للسلطة الأثرية في حالة ارتكاب التاجر لمخالفة أن تسحب منه إذن الاتجار بالآثار لفترة تحددها وفقاً لجسامة المخالفة ، ولها أن تلغيه في حالة تكرار المخالفة ولها إلا تجدد

أشهر أو بغرامة لا تقل عن (10.000) ريال أو بالعقوبتين معاص كل من:-

- 1 - كتب أو نقش أو وضع دهانات على الأثر.
- 2 - وضع لوحات الإعلانات على الأثر أو ما أشبه ذلك.
- 3 - استولى على انقاض أو أثرية أو رمال أو مواد أخرى من موقع أثري بدون إذن مسبق من الهيئة.

مادة (42): يعاقب بغرامة لا تزيد عن (10.000) ريال كل من خالف حكماً آخر من أحكام هذا القانون.

الباب الثامن أحكام عامة وختامية

مادة (43): تثبت صفة مأموري الضبط القضائي للموظفين التابعين للهيئة والذين يصدر بتسميتهم قرار من النائب العام بناء على طلب الوزير ويتولون إثبات ما يقع من مخالفات لأحكام هذا القانون، ويكون لهم في سبيل ذلك سلطة التفتيش والملاحظة على أعمال التقيب والاكتشافات الأثرية وكذلك دخول المحال المخصصة لتجارة الآثار في الأوقات المحددة قانوناً بغرض فحص الآثار الموجودة بهذه المحال والتفتيش عليها.

مادة (44): لا يجوز للهيئات العلمية أو غيرها إقامة المتاحف والمعارض الأثرية إلا بعد موافقة الهيئة وعلى الجهات القائمة وقت نفاذ هذا القانون أن تقوم بتسوية أوضاعها وتسجيل محتويات المتاحف والمعارض الأثرية التابعة لها لدى الهيئة خلال ستة أشهر من تاريخ صدور هذا القانون.

مادة (45): يلغي القانون رقم (12) لسنة 1972م بشأن الآثار الصادر في صنعاء والقانون رقم (24) لسنة 1976م بشأن تنظيم المركز اليمني للأبحاث الثقافية والآثار والمتاحف الصادر في عدن، كما يلغي كل نص أو حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة (46): يعمل بهذا القرار بالقانون من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية - بصنعاء

بتاريخ: 25/ جمادى الأولى / 1415هـ

الموافق: 29/ أكتوبر / 1994م

الفريق/ علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

عبد العزيز عبد الغني
رئيس مجلس الوزراء

الباب السابع العقوبات

مادة (36): يعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون العقوبات المبينة في المواد التالية مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقرها قانون العقوبات أو أي قانون آخر.

مادة (37): يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن خمس سنوات أو بغرامة لا تقل عن (50.000) ريال أو بالعقوبتين معاً كل من هرب أو اشترك في تهريب أثر إلى خارج الجمهورية مع الحكم بمصادرة الأثر محل الجريمة وكذلك الأشياء المستخدمة في تنفيذ الجريمة والغرامة المالية لصالح صندوق دعم الآثار.

مادة (38): كل من أجرى أعمال الحفر والتقيب عن الآثار دون ترخيص أو اشترك فيه بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تقل عن (30.000) ريال أو بالعقوبتين معاً.

مادة (39): يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة أو بغرامة لا تقل عن (20.000) ريال أو بالعقوبتين معاً كل من:-

1- هدم أو أ تلف عمداً أثراً أو مبنى تاريخياً أو شوه أو غير طمس معالمه أو فصل جزءاً منه أو اشترك في ذلك.

2- سرق أثراً أو جزءاً من أثر مملوك للدولة أو تعمد إخفائه أو اشترك في ذلك مع الحكم بمصادرة جميع الأشياء المستخدمة في تنفيذ الجريمة لصالح صندوق دعم الآثار.

مادة (40): يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز (15.000) ريال أو بالعقوبتين معاً كل من:-

1 - حاز أثراً منقولاً بالمخالفة لأحكام هذا القانون.

2 - خالف شروط الترخيص له في الحفر الأثري.

3 - نقل بغير إذن كتابي صادر من الهيئة أثراً مملوكاً للدولة أو نزع من مكانه.

4 - حول المباني أو الأراضي الأثرية إلى مسكن أو حضيرة أو مصنع أو مخزن أو زرعها أو أعدها للزراعة أو غرس فيها أشجاراً أو أقدم على الاعتداء عليها بأية صورة كانت.

مادة (41): يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة

قانون رقم (8) لسنة 1997م بتعديل بعض مواد القانون رقم (21) لسنة 1994م بشأن الآثار

باسم الشعب
رئيس الجمهورية:

عن سنة ميلادية إذا رؤي أن المصلحة العامة تقتضي المحافظة عليها بسبب قيمتها التاريخية أو الفنية على أن يتم ذلك بقرار من الرئيس.

مادة (4):

أ - يقصد بالآثار المنقول الأثر المنفصل عن الأرض برأ أو بحراً أو عن المبنى ويمكن نقله دون تلف كالمناحوتات والمسكوكات والصور والرسوم والنقوش والمخطوطات والمنسوخات مهما كانت مادتها والغرض من صنعها ووجوه استعمالها، وكذلك بقايا السلالات البشرية والحيوانية والنباتية وسائر أنواع الإبداعات والمنجزات الإنسانية التي تدل على أحوال العلوم والآداب والفنون والصناعات والتقاليد.

ب - يقصد بالآثار الثابت الأثر المتصل بالأرض كبقايا المدن والمباني والتلال الأثرية والكهوف والمغارات والقلع والأسوار والحصون والأبنية المدنية والمدارس وغيرها ويشمل ذلك ما وجد منها تحت المياه الداخلية أو الإقليمية وتعتبر في حكم الآثار المنقولة الآثار التي تشكل جزءاً من آثار ثابتة أو زخارف.

الباب الثاني ملكية الآثار

مادة (8): في حالة وجود آثار ثابتة في أرض ثبتت ملكيتها للأفراد وتقتضي المصلحة العامة المحافظة على تلك الآثار في موقعها كمعلم أثري فيحق للهيئة مباشرة إجراءات نزع ملكيتها وتملكها مقابل تعويض عادل وفقاً لقانون الاستملاك للمنفعة العامة، ولا يدخل في تقدير قيمة الأرض المنزوع ملكيتها قيمة ما بها من آثار.

مادة (9): على من يعثر على أثر منقول على سطح الأرض أو في باطنها إبلاغ الهيئة عنه بغرض تسجيله ويجوز الاحتفاظ به لحين تسلمها له، على أن تقوم بمنحه مكافأة تشجيعية مناسبة بصرف النظر عن درجة قيمته الأثرية.

بعد الإطلاع على دستور الجمهورية اليمنية، وبعد موافقة مجلس النواب، أصدرنا القانون الآتي نصه:

المادة 1: يعدل القرار (2، 3، 4، 8، 9، 11، 13، 15، 16، 17، 18، 21، 25، 27، 29، 32، 33، 37، 39، 40، 43، 44).

الباب الأول

التسمية والتعاريف والأحكام التمهيدية

مادة (1): يسمى هذا القانون (قانون الآثار).

مادة (2): تكون للألفاظ والعبارات الواردة في هذا القانون المعاني المبينة إزاء كل منها إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك.

الجمهورية: الجمهورية اليمنية.

الوزير: وزير الثقافة والسياحة.

الهيئة: الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات.

الرئيس: رئيس الهيئة.

السلطة الأثرية: الهيئة العامة للآثار والمتاحف والمخطوطات.

والمخطوطات.

المتحف: أي مبنى يستخدم لحفظ وعرض الآثار.

دار المخطوطات: أي مبنى تعده الهيئة لحفظ وعرض المخطوطات.

مادة (3): يعتبر أثراً أي مادة منقولة أو ثابتة خلفتها الحضارة أو تركتها الأجيال السابقة في اليمن مما تم صنعه أو إنتاجه أو تشييده أو نقشه أو كتابته قبل 200 سنة، ويشمل ذلك الوثائق والمخطوطات وبقايا السلالات البشرية والحيوانية والنباتية ويجوز للهيئة أن تعتبر من الآثار أيضاً أية مادة منقولة أو ثابتة يقل عمرها

مادة (18): على أي شخص يشغل أرضاً توجد بها آثار ثابتة أن يسمح لممثلي الهيئة بالدخول إلى تلك الأرض بقصد فحصها أو جمعها، أو جمع معلومات عنها أو رسم خرائط لها أو تصويرها أو القيام بأي عمل متعلق بالجوانب الأثرية تراه الهيئة ضرورياً.

الباب الرابع حصر الآثار وتسجيلها وعرضها

مادة (21): على كل من بحوزته أي ممتلكات ثقافية وطنية وفقاً لهذا القانون تسجيلها لدى الهيئة خلال سنة من تاريخ صدور هذا القانون.

الباب الخامس التنقيب عن الآثار

مادة (25): لا تمنح التراخيص للهيئات والجمعيات والبعثات الأثرية والأفراد إلا بعد التأكد من مقدرتهم وكفاءتهم من الناحيتين العلمية والمادية، وللهيئة أن تشترط وجود عناصر فنية معينة في من يقوم بإجراء الحفائر وينبغي عموماً أن يتضمن كل ترخيص تمنحه الهيئة ما يلي:-

- 1 - صفة هذا التنقيب وهوية البعثة المرخص لها.
- 2 - الخبرات السابقة في هذا الميدان داخل الدولة والدول الأخرى.
- 3 - المواقع الأثرية التي تنقب فيها مصحوباً بخرائط.
- 4 - برنامج التنقيب ومواعيده.
- 5 - أية شروط أخرى ترى السلطة الأثرية إثباتها.

مادة (27): على الجهة المنقبة أن تنشر النتائج العلمية لتنقيباتها خلال مدة معينة حددها الأقصى خمس سنوات من تاريخ إنتهاء أعمالها وإلا جاز للهيئة أن تقوم بذلك بنفسها أو عن طريق هيئات أخرى دون اعتراض الجهة الأولى وعليها أيضاً أن توافي الهيئة بنسخ من البحوث المنشورة ونسخ من الرسوم والصور الفوتوغرافية والشرائح للآثار المكتشفة ونسخ مما تعده من أفلام عن اكتشافاتها، ويكون للجهة المنقبة الحق في الملكية العلمية لنتائج الحفائر التي تجريها، كما أن لها أيضاً الأسبقية في نشر هذه النتائج وتعتبر جميع الآثار يعثر عليها المنقبون ملكاً للدولة ويجوز منح الفريق المنقب أو البعثة حق أخذ قوالب للمنقول منها واستساخها

الباب الثالث حماية الآثار وصيانتها وترميمها

مادة (11): يحظر الإتلاف المباشر أو غير المباشر للآثار الثابتة والمنقولة أو تشويهها أو إلحاق أي ضرر بها سواء بتغيير معالمها أو فصل جزء منها أو أي تحوير بها، أو لصق الإعلانات أو وضع لافتات وغير ذلك، وعلى الهيئة تحديد المناطق والمباني والتلال الأثرية على الخرائط، وإبلاغ الجهات المعنية في الدولة بذلك بغرض التنسيق.

مادة (13): يحظر إقامة صناعات ثقيلة أو خطيرة أو منشآت حربية أو أفران كلس أو محاجر على مسافة تقل عن نصف كيلومتر من أي موقع أثري، ويستثنى من ذلك الحالات التي تقرها مع الهيئة مع مراعاة الشروط التي تضعها، كما يحظر شق الطرق وإقامة المشروعات الصناعية والزراعية والسكنية ومد خطوط أرضية كهربائية أو تلفونية أو تلغرافية في المناطق المتاخمة للمواقع الأثرية إلا بعد الحصول على موافقة من الهيئة.

مادة (15): لا يجوز استخدام الآثار الثابتة في غير الغاية التي تحددها الهيئة أيأ كان مالكةا كما لا يجوز هدم أو تغيير أو نقل كل أو بعض الأثر أو ترميمه وتجديده إلا في الحدود التي تقرها وتوافق عليها الهيئة وبإشراف مباشر منها ولا يجوز أيضاً إسناد أي بناء جديد إلى العقار الأثري، وذلك ضماناً لإيجاد حمى غير مبني حول البناء التاريخي أو المنطقة الأثرية، كما لا يجوز فتح نوافذ أو شرفات على تلك المباني أو أخذ أتربة أو أية مواد أنقاض أو مخلفات من المناطق الأثرية إلا بترخيص مسبق من الهيئة.

مادة (16): يحظر استعمال الأرض المسجلة مستودعاً للإنقاض أو المخلفات كما يحظر إقامة مقابر أو وسائل للري فيها أو أن تحفر أو تغرس أو أن يقطع منها شجرة أو غير ذلك من الأعمال التي يترتب عليها تغيير معالم تلك المنطقة إلا بترخيص مسبق من الهيئة.

مادة (17): إذا تعرض أحد المباني الأثرية للتخريب بما قد يغير من معالمه فعلى الهيئة أن تتخذ كافة الإجراءات لحمايته، ويجوز نقل هذا الأثر أو جزء منه بعد إطلاع الوزير بذلك والحصول على موافقة مجلس الوزراء.

لأغراض تجارية شريطة ألا يسبب ذلك أي تلف أو تشويه للأثر.

الباب السادس الاتجار بالآثار

مادة (29)؛ يحظر الاتجار بالآثار المنقولة أو التصرف في ممتلكات ثقافية وطنية المسجل منها وغير المسجل لدى الهيئة أو نقل ملكيتها خلافاً لأحكام هذا القانون.

مادة (32)؛ للهيئة الحق في إقتناء أي أثر من الآثار الموجودة في حوزة أي فرد أو جهة إما عن طريق الإهداء أو التراضي أو عن طريق الاستملاك مقابل تعويض عادل.

مادة (33)؛ يحظر تصدير الآثار ومع ذلك يجوز بقرار من رئيس الهيئة التصريح بالتصدير للعينات الأثرية والثقافية والطبيعية بغرض التحليل وبقرار من الوزير للمواد الأثرية والثقافية والطبيعية بغرض التحليل وبقرار من الوزير للمواد الأثرية والثقافية بغرض الصيانة والترميم أو العرض والإعارة المؤقتة وفقاً لنماذج خاصة يصدر بها قرار من الوزير ويجب أن يتضمن هذا النموذج أن للهيئة الحق في إجازة التصدير أو رفضه بعد اتخاذ كافة الإجراءات القانونية.

الباب السابع العقوبات

مادة (37)؛ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن خمس سنوات أو بغرامة لا تقل عن قيمة الأثر المهرب حسب تقدير الهيئة على أن لا يقل المبلغ عن مائة ألف ريال أو بالعقوبتين معاً كل من هرب أو اشترك في تهريب أثر إلى خارج الجمهورية مع الحكم بمصادرة الأثر محل الجريمة وكذلك الأشياء المستخدمة في تنفيذ الجريمة والغرامة المالية لصالح صندوق دعم الآثار.

مادة (39)؛

1- يعاقب كل من هدم أو أتلف أو شوه أو غير طمس معالمه أو فصل جزءاً منه أو تعمد إخفائه أو اشترك في ذلك بعقوبة الحبس لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات أو بغرامة مالية تساوي قيمة الأثر أو بالعقوبتين معاً.

2- يعاقب كل من سرق أثراً أو جزءاً من أثر مملوك للدولة أو اشترك في ذلك بالعقوبات المنصوص عليها في أحكام

الشريعة الإسلامية مع مصادرة جميع الأشياء المستخدمة في تنفيذ الجريمة لصالح صندوق دعم الآثار.

مادة (40)؛ يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز (150.000) ريال أو بالعقوبتين معاً كل من:-

- 1- حاز أثراً منقولاً بالمخالفة لأحكام هذا القانون.
- 2- خالف شروط الترخيص له في الحفر الأثري.
- 3- نقل بغير إذن كتابي صادر من الهيئة أثراً مملوكاً للدولة أو نزعته من مكانه.
- 4- حول المباني أو الأراضي الأثرية إلى مسكن أو حاضرة أو مصنع أو مخزن أو زرعها أو أعدها للزراعة أو غرس فيها أشجاراً أو أقدم على الاعتداء عليها بأية صورة كانت مع إزالة ما أحدثه.

الباب الثامن أحكام عامة وختامية

مادة (43)؛ تثبت صفة مأموري الضبط القضائي للموظفين التابعين للهيئة والذين يصدر بتسميتهم قرار من النائب العام بناء على طلب الوزير ويتولون إثبات ما يقع من مخالفات لأحكام هذا القانون، ويكون لهم في سبيل ذلك سلطة التفتيش والملاحظة على أعمال التنقيب والاكتشافات الأثرية وكذلك دخول المحال التي يوجد بها آثار مسجلة في الأوقات المحددة قانوناً بغرض فحص الآثار الموجودة بهذه المحال والتفتيش عليها.

مادة (44)؛ لا يجوز للهيئات العلمية أو غيرها إقامة المتاحف والمعارض الأثرية إلا بعد موافقة الهيئة وعلى الجهات القائمة وقت نفاذ هذا القانون أن تقوم بتسوية أوضاعها وتسجيل محتويات المتاحف والمعارض الأثرية التابعة لها لدى الهيئة باعتبارها ممتلكات ثقافية وطنية وتخضع لإشراف الهيئة خلال ستة أشهر من تاريخ صدور هذا القانون.

مادة (2)؛ تلغى المواد (30-31) من القانون رقم (21) لسنة 1994م.

مادة (3)؛ يعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية - بصنعاء

بتاريخ: 28/رمضان/ 1417هـ

الموافق: 7/فبراير/ 1997م

الفريق/ علي عبدالله صالح

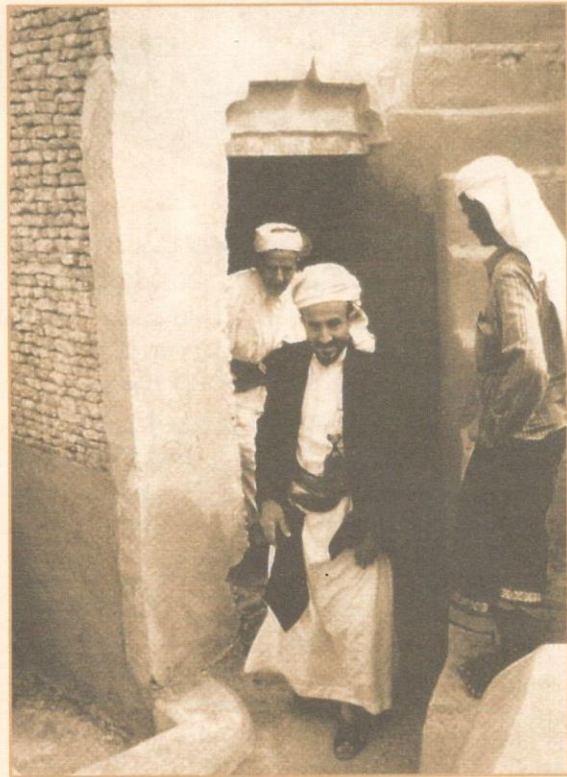
رئيس الجمهورية

interest, conservation of the carved and painted wall and ceiling decorations in the mosque is called for on account of its suitability for promotion as a "museum" structure.

As a result of repairs made to the structure, both by CAMROM and the Yemeni Mosque Authorities, a small group of mature students has recently formed a learning circle in the mosque. This recreates the sense of the 16th century dedication of a school inside the mosque. It is proposed that part of the restored buildings of the Citadel be dedicated in future to serve the purpose of a student residence, adjacent to the Mosque. To serve this end, it will be necessary to relocate the Prison to the restored west end of the Citadel.

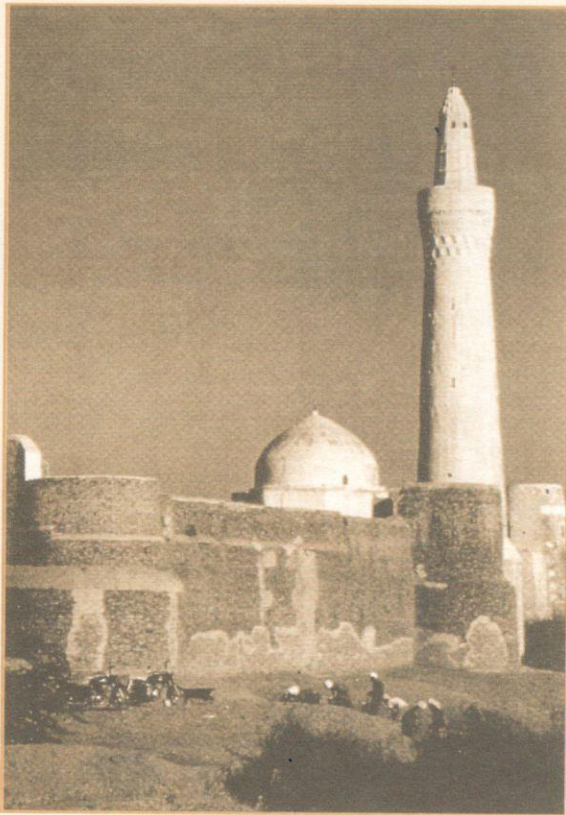
Training Programme

CAMROM acknowledges that a primary obstacle in the development of an effective archaeological and cultural heritage programme remains the lack of sufficient training that has been available in Yemen. However, it is equally important to recognise that archaeology and building conservation are disciplines in which practical experience plays an important role. CAMROM's presence in Zabid furnishes a unique opportunity to provide that practical training on site. Training needs to focus upon three aspects: archaeological fieldwork, building conservation, and museum studies. In addition, provisions need to be made available to permit



those attached to the Project to improve their language skills. This applies both to English for Yemenis, and Arabic for Canadians.

Due to the fact that CAMROM has maintained its operation on a continuous basis for more than ten years, a spirit of collaboration with the Yemeni authorities has been firmly established. Representatives of the Archaeological Service have visited the Royal Ontario Museum (for a one-month training programme, in 1985) and these individuals are now affiliated with the Project on a permanent basis. Their assistance in all levels of the operation assures that the work proceeds effectively, with mutual benefit. ○



It is judged by the Project to be very important that a variety of uses for the structures of the Citadel be maintained. The constant flow of residents to Government House, the Law Courts, and the Prison give the compound a life that cannot be replaced simply by providing facilities for tourists. Wherever possible, plans will be made to integrate both functions, for visitors of all kinds.

Visitor Facility

There is a record from the 1940s of the Citadel housing a tropical fruit garden. Initial attempts to recreate a sense of greenery and shade in the centre void have been very successful. It is hoped that, in addition to providing a place of



relaxation for visitors, the garden will also be a forum for explanation about plant varieties native to the area of Zabid. Provisions will be made for growing and displaying both desert and irrigated varieties of plants. For this purpose it will be necessary to upgrade the water supply by drilling a well and installing a pump. The garden experience will be integrated with that of the museum.

Museum

As a result of the work undertaken since 1987, CAMROM operates its field project from a base in the restored part of the Zabid citadel, and has opened a small on-site museum for the benefit of visitors. The creation of a permanent archaeological base in the town affords CAMROM a high profile and allows the results of the work to be visible, even when fieldwork is not being actively conducted. Apart from the daily curiosity of foreign tourists, immense interest in the Project is shown by the



dignitaries and ordinary citizens of Zabid, who express pride in the preservation of a significant remnant of their cultural heritage. Facilities within the on-site museum are to be up-graded, with improved signage and availability of information about the results of the Project work.

Citadel Mosque

The Citadel Mosque is a building worthy of attention in its own right, as part of the study of Zabid's architectural heritage. Continuing restorations will enable CAMROM to study the details of its decorations more closely, establishing its cultural significance, at the same time as completing the first major step in a professional conservation programme for the mosques of Zabid. But, apart from any academic

urban development and monumental and vernacular architecture, to sponsorship of the arts, industrial production, irrigation farming, and environmental issues. Information is derived both from buildings standing above ground, as well as from excavations. Building conservation work is an integral part of the Project.

Zabid, the Islamic city

Founded in the early 9th century AD, and becoming a major seat of learning, Zabid enjoyed special status in Yemen for many centuries. The overall aim of the Project is the understanding of the way in which the city of Zabid developed and flourished in mediaeval times as a market, administrative, and university centre with an international reputation. Studies of the agricultural hinter land and of the Red Sea port sites permit theories to be developed concerning the basis of the city's economic prosperity.

A study and conservation programme in the Zabid Citadel mosque has not only revealed important details about sponsorship of a 16th century college within the mosque, but it has revitalized what had become a defunct school tradition.

Red Sea Bronze Age culture

A recent unexpected discovery was the exposure of relics connected with megalithic monuments that can be ascribed to a previously unknown Yemeni Bronze Age culture from the 2nd millennium BC. This Midamman culture is defined by commemorative monuments consisting of large stone pillars erected in what is now a scrub and dune landscape just inland from the Red Sea coast. What the region would have sustained in antiquity is of the utmost importance in terms of identifying the culture associated with these remarkable monuments. Accomplishing this achievement will be dependent on a broader understanding of the immediate landscape as well as a fuller appreciation of both climate and environment since the last Ice Age.

Objectives

Since the scope of the Project encompasses a wide range of topics, ranging from urban architecture to rural economy, the focus of study for any given season depends very heavily upon a number of practical considerations. In this exploratory situation, formal theory is less important than demonstrable progress. The overriding choice of where to work remains availability of funds, followed by accessibility



from the Project headquarters in the Citadel, and the ability to conserve and adequately display the exposed remains. The Project cannot afford to work in complete isolation from Yemen's own aspirations for a preservation of cultural heritage programme. Topics targeted for attention have been chosen to reflect a balance between academic considerations and public interest.

Until twenty-five years ago, the land of Yemen remained as an obscure backwater in the Middle East, hostile to outsiders of any kind, self-confident in the importance of its historical past, but disadvantaged in global terms. Although the recent discovery of oil in Yemen promises to raise the national and economic expectations of the country once more, it is crucial not to allow the obvious beneficial changes that will occur to be outweighed by the disadvantages that all too often accompany modern development. CAMROM has established a successful working relationship with the Yemeni authorities on a national and local level. Since there still exists in Zabid a strong cultural identity, there is a unique opportunity here to maintain an on going cultural programme. The demonstrated success of the Project guarantees return on investment.

Building conservation

The Project's work in the Citadel has already helped prepare the ground for wider acceptance of the validity of a building conservation programme for all of Zabid. The immediate challenge is to complete the restoration of the remaining third of the structures in the defined area. The end result will be a preserved historic monument which serves the immediate needs for a structured focus for visitors.

Canadian Archaeological Mission *of the* Royal Ontario Museum in Yemen



Since 1987, the Royal Ontario Museum has sponsored a program of archaeological investigation in and around the city of Zabid, in Yemen. The purpose is to understand more about how this city came into existence, and the way in which it developed. We know some of the details from reading texts written by Yemenis and outsiders as well. Between the 10th and the 15th century Yemen had commercial contact with India and China; in the 16th century Yemen was the world's only source of coffee.

Archaeological work allows us corroborate this, at the same time as providing a different perspective, one that involves the lives of the ordinary people in this medieval Islamic society. Restoration work in the Zabid citadel provides the Canadian Archaeological Mission with a permanent base. A small museum describing the work has been opened in the citadel granary building. This work has encouraged the traditional building industry to survive, and for the Yemenis to consider the protection of their own building heritage to be important. Zabid is now designated by UNESCO as a "world heritage city."

A restoration program has been initiated, in collaboration with the Yemeni authorities, to conserve the structure and the carved and painted plaster decorations in the Zabid citadel mosque, an institution dedicated in the 16th century as a college, the al-Iskandariyah madrasa.

Project Overview

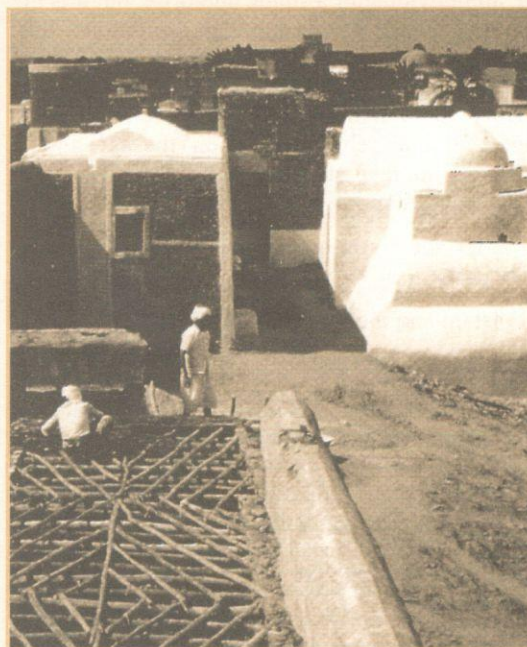
The Yemen Project of the Royal Ontario Museum comprises a designated study area covering some 5,000 square kilometres, 100 km north-south and 50 km east-west, between

■ Excavations in the medieval Islamic university city of Zabid

■ Restorations of the 15th - 16th century Zabid Citadel mosque

* in collaboration with the General Organization for Antiquities, Manuscripts and Museums of the Republic of Yemen.

* and funded in part by the Social Sciences and Humanities Research Council of Canada and the ROM Foundation.



the Red Sea and the highland foothills. At the centre lies Zabid, a modern town which in mediaeval times was an important Islamic university city. From its permanent base in the Zabid Citadel, CAMROM is able to direct its energies towards a number of quite different lines of enquiry. An on-site museum allows the result of the Project work to be presented to the public, giving it a high profile in Yemen.

In order to appreciate the role that this city played in Yemen's history, it is important to understand how the city came into existence and what was there before this happened. Fortuitous discoveries have revealed remnants of a previously unknown Bronze Age culture whose support clearly came from a different source than that of urban Zabid. Understanding the different ways in which different people in different times exploited various ecological niches, over a period of 4,000 years or more, has become the unifying theme of what is now a multi disciplinary study of the Yemen Project area.

The Project covers topics ranging from

political parties, it was necessary to find a compromise between various tendencies within a framework of a national document based on consensus. Thus a committee was established to promote national dialogue. It was composed of more than 50 politicians and intellectuals representing varying trends and opinions. The committee carried out its work from late 1979 until August 1982.

What then, is the NC? The answer to that question is as follows: 'The National covenant is not the creation of a group or party, nor the will of an individual or a single authority, but it is the thought of our people and their aspiration. Thus, it was directly formulated by them. This is what induces all to rally around it because it is the theory for a national course of action binding upon all our people and upon the state and its officials so that its values may materialize both as objectives and in actual conduct.'

After the introduction, the NC is divided into five parts:

- 1) Islam and the Faith and the Shari'ah;
- 2) Man and the Homeland;
- 3) Administration, Social Justice, Economic Development, Education and Culture;
- 4) National Defence;
- 5) Foreign Policy.

In conclusion the NC explains itself as follows.

The ... includes the most important principles and fundamentals which unite all factions of the people and which bind the popular base with the leadership under the auspices of a democratic republican system based on:

- unrestricted belief in the faith of Islam as a way of life, a system and a code of conduct.
- democracy in government represented by constitutional institutions and by the guarantee of total freedom for the people and for the homeland.
- social justice which guarantees the organization of social relations, equal opportunity and social security for every citizen.
- national loyalty, which is associated with loyalty to God, and by which we can preserve the sovereignty and independence of the homeland and prepare the way for the achievement of Yemeni unity, land, people and government.
- enabling the state and the people to implement development plans and to develop life in all fields.

- the completion of the formation and organization of the armed forces and the security forces for defence of the homeland and for the protection security and safety of the citizen and of society.

- the consolidation of bases of political stability, internally and externally.

If understanding and conviction on our part of what this covenant has provided is of importance, then defending its objectives and following its directives is even more important and more necessary to be upheld by all factions of the people with the aim of the success of the progress of social and economic prosperity and political stability under the auspices of true national unity which is considered the basis of insuring every honest patriotic activity and for the success of any plan which is drawn up. Without that, we shall not achieve any of our legitimate aspirations in this life.

If this covenant forms the intellectual framework for our course, then the work programs must not depart from this framework, no matter how different their methods of application are. For the movement of popular and governmental activities within this intellectual framework makes the movement constructive, which shall rid us of divisiveness and the consequences of unpatriotic affiliation and the ills of individual interpretation and profiting groupings, and makes creative, peaceful competition under democratic practices an alternative to destructive conflicts.

Let us then move forward, united and co-operating towards a prosperous and honest future, relying—after God—on ourselves and on our unity and our own capabilities so that we may achieve all our aspirations and ambitions.

The NC has become the intellectual and political framework which guides the General Peoples Congress Party in its political action and policy formulation.

Notes and References

- 1- *al-Mawsū'ah al-Yamaniyyah* (Ṣan'ā', 1992), II, 941-43.
- 2- Executed after the failure of the revolution.
- 3- 'Abdallāh al-Shamāḥi, *al-Yaman al-insān wa-al-ḥaḍārah*. 270, 257, 209; Aḥmad al-Shāmī, *Riyāḥ al-taghyīr fī al-Yaman*.

New Arabian Studies 5

Edited by
G. REX SMITH
J. R. SMART
B. R. PRIDHAM

The SNC touches on the issues of civil liberties, stressing 'the sanctity of human life, equality, private property, dignity of the individual, freedom of speech and assembly.' It dwells on the need to modernize public administration, the army, the police, and setting up assemblies for the prefectures and municipalities, with special emphasis placed on education, public health, transportation, agriculture and combating poverty, ignorance and disease as well as action 'to revive agriculture as the foundation of economic life in Yemen.'

Finally, the SNC highlights the importance of bolstering ties with the Arab League and the Arab States as well as opening up to the outside world through 'the appointment of political representatives (ambassadors) in the sister Arab States ..., initiating contacts with the civilized world by means of diplomatic and consular relations, so as to serve the high national interests of the Yemen and to cooperate in the lofty task of bringing happiness to all mankind.'

As for the appendices of the SNC, they comprise four, the first of which provided for the appointment of al-Wartālānī al-Fuḍayl as general advisor to the State. The second opens the door for 'any member of Imām Yaḥyā's family who demonstrates his willingness to accept the wish of the nation embodied in this Charter, and shows commitment to its contents, to be treated in the same way as any other citizen'. The third provides for the appointment of Qāḍī 'Abdallāh Ḥusayn al-'Amrī as Minister of State. The final appendix directs that 'full care should be given to all patriots and freedom fighters for the sacrifice they have made in the service of the people.'

The appendices are followed by four lists containing members of the Council of Ministers headed by al-Ṣayyid 'Alī b. 'Abdallāh al-Wazr² as well as names of the directors of government departments, followed by members of the Consultative *Ṣūrā* under the chairmanship of Amir Ibrāhīm b. Yaḥyā Ḥamīd al-Dīn (Sayf al-Ḥaqq). Finally comes the list of the senior officials including the governors and princes of the prefectures, and at the top of this list is the name of Qāḍī 'Abdallāh al-'Amrī, the Minister of State.

The SNC and its appendices could not be kept secret as the liberals and the leadership of the patriotic Movement had hoped, as news and documents were leaked to Crown Prince Aḥmad who was in Ta'izz and thence to his father. Therefore, rather than waiting for the death of Imām Yaḥyā, they felt it necessary to hasten his elimination despite the immense risks involved. Indeed 'the assassination of the Imām was about to be postponed when it was found that

'Abdallāh al-'Amrī had been travelling with the Imām, as it was felt the Revolution had to seek the assistance of al-'Amrī for his abilities and experience.' The assassination took place on 18th February, 1948, opening the way for the revolution of the constitutionalists and their SNC.

The revolution was destined to last three weeks, when the Crown Prince was able to abort it and execute its leaders, as well as throwing many of them into the ghastly Hajjah prison. However, the SNC remained a landmark guiding the Patriotic Movement and one of its historical documents which cannot be properly studied and appraised outside the context of the objective conditions prevalent in the Yemen at a time of her appalling isolation from the rest of the world. Under those dreadful conditions the SNC represented a qualitative leap towards rescuing the Yemen from those conditions, so as to take its rightful place in the community of civilized nations.

2. The National Charter of 1982

The inception and circumstances of the NC were as follows. Since the 1962 revolution in the North and the independence of the South in 1967, the Yemen passed through difficult periods of strife and instability. Since we speak of the NC, I shall confine myself to dealing briefly with two aspects of it as follows:

- 1) The necessity and circumstances that called for the formulation of this document;
- 2) It took about four years to prepare the NC which was later put to a national referendum. Having obtained popular consent, it became a national covenant in 1982.

The latter part of the 1970s was marked by upheavals in the North, where two presidents had been assassinated within a period of less than eight months in 1977-1978. Similar events were taking place in the South where the head of state Salīm Rubayyī 'Alī was executed. The North found itself facing a tidal wave of extremism and it became an arena for the infiltration of revolutionary Marxist ideas from the South. These troubles led to a brief armed conflict between the North and the South in the spring of 1979 which ended with a summit meeting in Kuwait in April, where a renewed call was issued for the unification of the two parts of the country as the only way out of wars and conflicts in the future.

The climate of the Yemen, however, was conducive to the spread of extremism, and the various views of the Islamic right and the Marxist-Leninist left. Since the permanent constitution of the North, which was a rather liberal document formulated in 1970, banned

Some Notes on

Two Yemeni Contemporary Documents

Hussein Abdullah al-Amri



This brief article provides some observations on two documents which are of some importance in modern, even contemporary, Yemenite history: the Sacred National Charter (1947-1948) (*al-Miṭāq al-Waṭanī al-Muqaddas*) and the National Charter of 1982.

1. The Sacred National Charter (1947-1948)

The Sacred National Charter (hereafter the SNC) represents the theoretical guidance and first provisional constitution of the Patriotic Movement and the forces of opposition to Imām Yaḥyā Ḥamid al-Dīn (1905-1948) and his autocratic and backward system of government. It also reflects the advanced thinking within the outlook of the existing forms of Arab liberalism represented at that time by the constitutional monarchical systems in Iraq and Egypt, though mirroring Yemen's own particular circumstances.

The text of the SNC with its 39 articles and appendices was crystallized in late 1947 and the beginning of 1948¹ under the guidance and effective contribution of one of the leading lights of the Muslim Brotherhood Movement in Egypt, the Algerian activist al-Wartālānī al-Fuḍayl (d. 1959) as well as that of the leadership of the Movement. Also involved were some of the great thinkers of the Yemen Patriotic Movement, such as Ḥusayn al-Kibsi,² Aḥmad al-Muṭā,² and others. A copy of the SNC, hand-written by the young nationalist and ambitious Sayyid Aḥmad M. al-Shāmī, was dispatched from Ṣan'a' to al-Zubayrī (d. 1965) and al Nu'mān (d. 1996) in Aden, so that large numbers of copies could be printed and kept there in secret until such time as the revolution was to be declared.³ The revolution had been expected to take place on the demise of the elderly and sick Imām Yaḥyā. It was planned to capture his wily Crown Prince Aḥmad who was in Ta'izz at that time and to declare Sayyid 'Abdallāh b. Aḥmad al-Wazīr² the new imām at the helm of a constitutional government. The details and appendices of the SNC include a list of names of members of the government and other bodies and institutions.

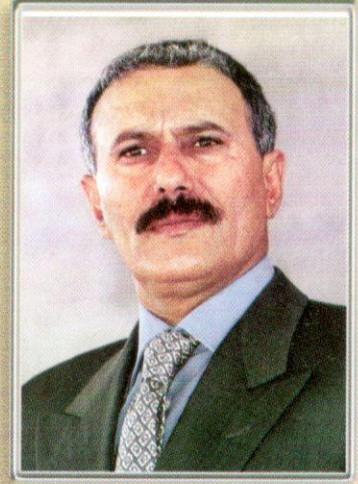
The SNC comprises 39 articles preceded by a brief, but extremely important introduction (*dtbājah*). This latter defines the reasons for the deterioration of the situation in the Yemen due to 'the repressive autocracy and egotism that characterized Imām Yaḥyā b. Ḥamid al-Dīn—hence the grounds of legitimacy for opposing him and the duty to change the existing state of affairs—discharging that duty towards God and the Muslims.'

The introduction concludes by issuing a call unprecedented in the modern and contemporary history of the Yemen to 'the representatives of the Yemeni people to convene a conference dedicated to the task of examining the components of a legally sound system and the designation of a leader whose charge would be to implement it as well as to control law and order and to safeguard the interests of the nation. He was also to dispense with both the religious and earthly duties towards the Yemen on the death of the present Imām.'

The first article stipulates that 'the investiture of His Highness al-Sayyid ... as a legal *ṣūrawī* and constitutional imām in accordance with the path chosen by the most advanced nations in today's civilized world, provided that it does not in any way contradict the tolerant and correct teaching of Islam.'

The second article specifies the conditions attached by the people's representatives to the nominated imam as well as defining the limits of his constitutional powers. The third article defines the system of government as *ṣūrawī*, constitutional and one which should not breach the Shari'ah. The subsequent articles deal with the draft of a constitution for the country to be presented to a constituent assembly for its endorsement. This was to be followed by the formation of a provisional Consultative Council (*Ṣūrā*) consisting of 70 members, including members of the Council of Ministers and others. 'This was because it was not possible to recall the constituent assembly which was assigned the task of formulating a constitution and setting out permanent responsibilities.' The SNC determines the responsibilities of the Government and *Ṣūrā* for the interim period until the election of a Council of Deputies or *Ṣūrā*.

شخصية تاريخية



علي عبد الله صالح

اختارت المجلة علي عبد الله صالح شخصية العدد التاريخية لأسباب نجملها في ما يلي:

■ أعاد الوحدة اليمنية وناضل من أجل الحفاظ عليها.

■ حقق لليمن نهضة تنموية شاملة.

■ عزز الديمقراطية والتعددية وحرية الرأي.

■ رسم الحدود البرية والبحرية بدقة بين اليمن وجيرانه، فأضحت محددة ومعترف بها دولياً دون لبس أو غموض.

■ أعطى اليمن مكانة دولية مرموقة، فهو يحق مؤسس اليمن الحديث وباني نهضته.

❖ انتخب سكرتيراً عاماً للمؤتمر الشعبي العام في 1982/8/30م.

❖ تم إعادة انتخابه كرئيس للجمهورية وقائداً عاماً للجيش في 1983/5/23م.

❖ أعيد انتخابه في 1988/7/17م.

❖ عرفاناً بجهوده في توحيد اليمن رقي إلى رتبة فريق في 22 مايو 1990م.

❖ في 22 مايو عام 1990م في مدينة عدن الباسلة رفع علم الجمهورية اليمنية إيداناً بقيام الجمهورية اليمنية وفي اليوم نفسه، تم انتخابه رئيساً لمجلس الرئاسة.

❖ تم انتخابه من قبل مجلس الشعب كرئيس في 11 أكتوبر 1994م.

❖ انتخب رئيساً للجمهورية في 1 أكتوبر 1994م.

❖ أقر مجلس النواب منحه رتبة مشير تقديراً لدوره الوطني التاريخي في 1997/12/24م.

❖ انتخب رئيساً للجمهورية في أول انتخابات مباشرة من قبل الشعب في 1999/9/26م.

❖ ولد عام 1942م في قرية بيت الأحمر بمنطقة سحان محافظة صنعاء.

❖ تلقى تعليمه الابتدائي في القرية.

❖ انضم للقوات المسلحة عام 1958م.

❖ التحق بالأكاديمية العسكرية بالقوات المسلحة عام 1960م.

❖ رقي إلى رتبة ملازم عام 1963م.

❖ انضم لمدرسة الدبابات وتخصص في الدبابات عام 1964م.

❖ تولى عدد من المناصب العسكرية الهامة ومن بينها قائد القوات المدرعة وقائد لواء تعز.

❖ انتخب عضواً في مجلس الرئاسة نائباً لقائد القوات المسلحة ورئيساً للأركان في 24 يونيو 1978م.

❖ انتخب رئيساً للجمهورية وقائداً عاماً للقوات المسلحة في 1978/7/17م.

❖ رقي إلى رتبة عقيد في 1987/9/17م بإجماع من قيادات القوات المسلحة عرفاناً لجهوده في

تنمية القوات المسلحة.

al-Musnad

Journal of Antiquities
History & Cultural Heritage of Yemen

Vol. 1 • No.1 • 2001

